

جامعة الأزهر
كلية القرآن الكريم للقراءات
وعلومها بطنطا

انتصار المعتزلة لمذهبهم بالقراءات
عرض ودراسة

إعداد

د/ يحيى زكريا عبد المنعم أبو العزم
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

١٤٤٤هـ = ٢٠٢٢م

انتصار المعتزلة لمذهبهم بالقراءات عرض ودراسة

يحيى زكريا عبد المنعم أبو العزم
قسم التفسير وعلوم القرآن - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة
الايميل الجامعي : yahiazakariaislamic@gmail.com

ملخص البحث

أثّر قيام الفرق على تفسير القرآن الكريم أثرًا بالغًا، فقد حاول كلُّ فريق أن ينصر منهجه في فهم العقيدة بكل سبيل، وكان القرآن هو الهدف الأول الذي يقصد إليه الجميع ليجد فيه ما يدعم مذهبه؛ ولو بطريق ليّ أعناق الآيات القرآنية لمذهبه، وظهر ما يُعرف بالتأويل المذهبي، وقد كانت المعتزلة من أكثر الفرق إيغالاً في التأويل على وفق المذهب، فأوّلوا القرآن بناءً على الأصول الخمسة عندهم، وأخضعوا عبارات القرآن لآرائهم.

وكان الأساس الأول من الأسس الضابطة للتأويل الاعتزالي للقرآن الكريم: هو العقل؛ وقد غالى المعتزلة في استعماله، ومنحوه سلطة تفوق قدرته، وحاولوا إعماله في الشاهد والغائب على السواء، وساروا معه إلى أقصى نتائجه المنطقية!! فإذا جاء نص ظاهره لا يتعارض مع مبادىء المعتزلة، حملوه على هذا الظاهر؛ فإن تصادم مع مبادئهم العقلية -أى أصولهم الخمسة- أولوه تأويلاً عقليًّا؛ فالعقل عندهم هو الحاكم على النص والقاضي عليه.

وحاول المعتزلة الاستعانة بالنص القرآني من أجل دعم مبادئهم؛ فمع كونهم يعترفون بالسلطان العقلي كانوا يكرهون أن يقال عنهم: إنهم ابتعدوا عن الشرع وارتموا في أحضان الفلسفة، ومن هنا مضوا يبينون ما في الآيات من مظاهر التوحيد والعدل متخذين من القراءات سبيلاً لذلك.

ولقد تفاوت المعتزلة في باب الاستدلال بالقراءات على المذهب الاعتزالي: فبعضهم أكثر من ذلك؛ كالإمام الزمخشري، وبعضهم كان مقلاً فيه؛ كالقاضي عبد الجبار والشريف المرتضى، وقد طالعت كتابي القاضي: (متشابه القرآن) و(تنزيه القرآن عن المطاعن)، وكتاب (الأمالي) للشريف المرتضى، فعثرت على قراءات تعد على أصابع اليدين، والسرُّ في ذلك أن القاضي والشريف اعتمدا على شواهد اللغة، وكانت إليهما أقرب، فلما جاء الزمخشري نحى منحىً جديدًا؛ وكان يتخذ من القراءات منطلقًا لممارسة الفروض اللغوية وتوجيه ما ينصر المذهب منها.

الكلمات المفتاحية : علوم القرآن- المعتزلة - القراءات - الفرق الإسلامية -عرض ودراسة .

The victory of the Mu'tazila for their doctrine of readings, presentation and study

Yahya Zakaria Abdel Moneim Abu Azm
Department of Interpretation and Quran Sciences - College of Islamic and Arabic Studies for Boys in Cairo
University email: yahiazakariaislamic@gmail.com

Abstract
All Mu'tazilites believe in the theory of the Five Fundamentals; They are: monotheism, justice, promise and threat, status between the two statuses, and enjoining good and forbidding evil. The secret of limiting isolation to it Is that the one who opposes them does not go beyond one of these principles. Contrary to atheism and suspiciousness has entered into monotheism, and unlike al-Mujbarah has entered into the section of justice, and unlike the Murji'ah has entered Into the chapter on promise and threat, and unlike the Kharijites has entered Into the chapter of status between the two statuses, and unlike the Imamiyyah has entered into the chapter of enjoining good and forbidding evil.
The impact of the establishment of the sects on the interpretation of the Noble Qur'an has a great impact. Each group tried to support it's approach in understanding the creed in every way, and the Qur'an was the first goal that everyone intended to find In it that supports its doctrine; And if the necks of the Qur'anic verses were twisted to his doctrine, and what was known as doctrinal interpretation appeared, and the Mu'tazilites were one of the most extreme sects in interpretation according to the doctrine, so they interpreted the Qur'an based on the five principles they had, and subjected the expressions of the Qur'an to their opinions.
The first basis of the controlling foundations for the Mu'tazilite interpretation of the Holy Qur'an: is the mind; The Mu'tazilites exaggerated their use of It, gave him an authority that exceeded his ability, and tried to implement It in both the witness and the absent, and they walked with him to his maximum logical results!! If a text appears that does not contradict the principles of the Mu'tazila, then they carry it on this apparent meaning. If It collides with their rational principles – that is, their five origins - they give it a rational interpretation. Their mind is the ruler over the text and the judge over it.
The readings are a revelation that he, peace and blessings of God be upon him, received from Gabriel, peace be upon him, and he, peace and blessings of God be upon him, recited it to the Companions, and it was transmitted from him with mutawatir.
The wisdom In the revelation of the Qur'an in seven letters is to ease this nation and to desire ease in it; The Arabs In whose language the Qur'an was revealed were many tribes, with different dialects and various tongues, and It was difficult for one of them to move from one dialect to another. It is the identification of how the Arabs pronounce the letters in their origins and qualities, and the multiplicity of readings takes the place of the multiplicity of the words of the Qur'an; The presence of the two sides or more in the different readings is fragmented from two or more verses, and this increases the suitability of the Qur'an for each era.
The Mu'tazilites tried to use the Qur'anic text to support their principles. Even though they acknowledged the rational authority, they hated to be said about them: They strayed from the law and fell Into the arms of philosophy, and from here they proceeded to explain the manifestations of monotheism and justice in the verses, using the readings as a way to do so.
The difference of the Mu'tazilites in the chapter on inference from the readings of the Mu'tazilite doctrine; Some of them are more than that; Like Imam al-Zamakhshari, and some of them were criticized by him; Like Al-Qadi Abdul-Jabbar and Al-Sharif Al-Murtada. They were closer. When al-Zamakhshari came, he took a new turn. He used the readings as a starting point for practicing linguistic assumptions and directing what supported the sect from them. And prayers and peace be upon the best of people, and praise be to God, Lord of the Worlds.

Keywords: Qur'anic sciences - Mu'tazila - readings - Islamic sects - presentation and study.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي افتتح كتابه بالحمد فقال: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ سورة الفاتحة: ٢، وافتتح خلقه بالحمد فقال: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ سورة الأنعام: ١، سبحانه﴿ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ سورة القصص: ٧٠، حجب العقول عن إدراك ذاته، ودلّ على وجوده بمصنوعاته وصفاته؛ تعالى عن الشبيه والنظير؛ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ سورة الشورى: ١١

والصلاة والسلام على أزكى الخلق وأتقاهم وأنقاهم وأخشاهم، نور الأنوار وخاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين ،،، وبعد:

فإن تسلُّط المذهبية على القلب والعقل يعمي ويصم، ومن هنا كانت كثرة المذاهب واتساعها من أهم الأمور التي أدت إلى اتساع الخلافات في التأويل؛ حيث اتخذ كلٌّ فريق من تفسير كتاب الله تعالى سبيلاً للانتصار لمذهبه، واستندوا إلى ما يؤيِّد ظاهرُهُ آراءهم في كل مسألة من المسائل، وأوّلوا ما تستند إليه الفرق الأخرى من آيات، وتبادل كلٌّ منهم الأخذ والردّ!!

ومن الفرق التي سعت سعيًا دائبًا وطلبت طلبًا حثيثًا تطبيقَ القرآن على مبادئها: فرقة المعتزلة؛ إحدى أشهر الفرق التي لعبت دورًا بارزًا في تاريخ الفكر الإسلامي.

ولقد أعان ما توفّر للكثيرين منهم من رسوخ القدم في علم الكلام وعلوم العربية على أن يبلغوا فيما قصدوا إليه من تأويل القرآن مبلغًا عجيبًا.

لكنهم انساقوا بفعل الإسراف في حبّ المذهب إلى الغلوّ والتعصّب؛ فسلكوا مسالك التعسّف في تأويل بعض الآيات التي يصطدم ظاهرُها مع آرائهم؛ مستغلِّين في ذلك موهبتهم العقلية وثقافتهم ومهارتهم اللغوية والبلاغية، وشواذ القراءات القرآنية، وما الكشاف عنا ببعيد!!

وقد أوجد صنيعهم هذا ردّ فعلٍ عندي، فأردت أن يكون هذا البحث منارًا للقارئ يهتدي من خلاله للأصول التي بنى عليها المعتزلة تأويلهم للقرآن الكريم، وأن أبين الصحيح من التأويل، مبتعدًا عن الإفراط أو التفريط، والله المستعان.

مشكلة البحث:

هذا البحث يجيب عن أسئلة هي:

١- ماذا كان يفعل المعتزلة مع الآيات التي يصطدم ظاهرُها مع آرائهم؟

٢- ما الذي يستدرك عليهم في تأويلهم للقرآن الكريم؟

أهمية الموضوع:

١- ترجع أهمية هذا الموضوع إلى احتلال المعتزلة مكانة كبيرة في تاريخ الفكر الإسلامي؛ ورغم كثرة الأبحاث التي تناولت فكر المعتزلة؛ فما زلنا في أمسّ الحاجة إلى بيان أثر فكرهم على تأويلهم للقرآن الكريم، وبيان مدى انعكاسات هذا الفكر على غيرهم من المفسرين.

٢- تضع تلك الدراسة أيدينا على أنماط متعددة من الفكر الإسلامي، وتسهم في معرفة الطرق الصحيحة لتفسير القرآن الكريم، وما يُؤخذ منها ويُرد، وتزوِّد القارئ بثقافة عالية من كتب قيّمة.

٣- البحث يتناول قضايا مهمة طالما شغلت الفكر الإسلامي -بل الفكر الإنساني- فقد أُثيرت في الماضي البعيد، والماضي القريب، وهي مثارة في الحاضر.

أسباب اختيار الموضوع:

ولقد دفعتني لاختيار هذا الموضوع عدّةُ أسباب هي ما يلي:

١- التأويل المذهبي لم يلق عناية كثير من الباحثين، فأحببت المشاركة في خدمة المكتبة التفسيرية بعملٍ ربما يكون فتحًا لأبحاث أخرى.

٢- بيان أنه يجبُ على المتصدي للتفسير أن يتجرد من الآراء المذهبية، وأن يوِّطن نفسه على تقبُّل ما تفيده الآية، ولا يجوز له أن يطلب في تأويل الآية المخارج البعيدة؛ حملاً لها على رأيه؛ إذ دخول المفسر إلى عالم التفسير بمقررات فكرية سابقة من أسباب الانحراف في التفسير.

٣- ازداد الخطر على المسلمين الناجم عن تفرقهم إلى فرق مختلفة وشيع متناحرة، فأردت أن أقرِّب بين وجهات النظر قدر الإمكان، وأن أبيِّن أن هناك أرضيات مشتركة؛ للمساهمة في جمع هذا الشتات.

٤- الحديث عن مذاهب مضت وبيان ما فيها من صواب أو خطأ منهج مستمَدٌّ من كتاب الله تعالى؛ فلقد قصّ الله تعالى علينا أخبار القرون الأولى؛ للعظة والعبرة وعدم الوقوع فيما وقعوا فيه من أخطاء.

٥- غالى البعض في حبّ المعتزلة، وبخسهم البعض حقوقهم، فأردت في هذا

البحث أن أظهر ما لهم وما عليهم بموضوعية تعلمناها من ديننا الحنيف في أزهرنا الشريف.

الدراسات السابقة:

١- أثر القراءات القرآنية المتواترة على معتقد الفرق الإسلامية للدكتور محمد يسري جعفر، ط: دار الهداية- مصر، ط٢: ١٤٣٠هـ.

وقد تناول فيه القراءات المتواترة التي استدلت بها الفرق الإسلامية عامة، وأما بحثي فهو في القراءات التي استدل بها المعتزلة خاصة، وغالبها قراءات شاذة.

٢- موقف المخالفين لأهل السنة والجماعة في الاعتقاد من القراءات القرآنية. دراسة نظرية تطبيقية، لنمشة بنت عبد الله بن مطلق، بحث منشور بمجلة تبيان للدراسات القرآنية، عدد ١٣

وقد تناولت فيه من وجهة نظرها موقف المعتزلة من القراءات في ثلاث صفحات، من ص ٤٢٣- ٤٢٥ من المجلة، ثم تحدثت أيضًا من وجهة نظرها عن موقف الأشاعرة من القراءات!!!

ثم أكثرت في ذكر استدلال الشيعة بالقراءات.

وأما بحثي فأتناول فيه من منظور آخر قراءات استدل بها المعتزلة على معتقدهم، ولم تتعرض الباحثة لذكرها.

٣- التوجيه الاعتزالي للقراءات القرآنية. مرزوق عبد الرحيم، بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة- جامعة شعيب الدكالي- المغرب- ٢٠٠١م

وهو بحث في خمس صفحات من ص ١٣١-١٣٦، تناول فيه الموضوع بإجمال شديد، وقد صرح هو بذلك، واقتصر على ما أورده الإمام الزمخشري من قراءات، ولم يتعرض لبعض القراءات التي تعرض لها هذا البحث، ولم يتعرض كذلك للمنطلقات الفكرية التي بنى عليها المعتزلة أفكارهم.

خطة البحث:

لقد قمت – بتوفيق الله – بتقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وفهارس:

أما (المقدمة) : ففيها: مشكلة البحث وأهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطتي في البحث ومنهجي فيه.

وأما (التمهيد) : فهو عن مبدأ ظهور المعتزلة.

وأما (الفصل الأول) : فهو عن أصول المعتزلة الخمسة.

وأما (الفصل الثاني) : فهو عن القراءات القرآنيـــــــــــــة.

وأما (الفصل الثالث) : فعن موقف المعتزلة من القراءات القرآنية، وفيه مباحث:

الأول: توجيه المعتزلة للقراءات نحو أصل التوحيد عندهم.

الثاني: توجيه المعتزلة للقراءات نحو أصل العدل عندهم.

الثالث: توجيه المعتزلة للقراءات نحو أصل الوعد والوعيد.

الرابع: توجيه المعتزلة للقراءات نحو قولهم في المحكم والمتشابه.

وأما (الخاتمة) : فهي عن أهم النتائج التي أتوصل إليها من خلال البحث إن شاء الله تعالى.

وأما (الفهارس) : فأذكر فيهـــا: فهـــرس المصـــادر والمراجـــــــع وفهـــرس الموضوعـــــــــــات.

منهج البحث:

ولقد التزمت – بتوفيق الله تعالى – أثناء كتابتي لهذا البحث أشياء؛ هي ما يلي:

١- جمعت مادة البحث من مصادرها الأصيلة؛ فآراء المعتزلة أرجـــع فيهـــا إلى كتبهم التي تأكّد لديّ صحة نسبتها إليهم.

٢- بدأت بعرض رأي المعتزلة في القضية محل البحث، ثم أتبعت ذلك بذكر كلام العلماء في القضية في تضاعيف كتبهم الفاخرة، وذكرت رأيي في القضية، مؤيِّدًا إياه بما وفّقني الله إليه من أدلة.

٣- قمت بتخريج الأحاديث؛ فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بالإحالة إليهما ذاكرًا راوي الحديث الأعلى ورقم الحديث، وإن كـــان الحـــديث في غيرهمـــا اجتهدت في تخريجه وبيان صحته أو ضعفه.

٤- عزوت القراءات القرآنية إلى مصادرها الأصيلة.

٥- ترجمت للأعلام الواردة في البحث، واستثنيت من ذلك بعض مَـــن عمّـــت شهرتهم وذاع فضلهم، وقد ترجمت للعلم عند ذكري له أول مرة.

٦- قمت بشرح بعض المصطلحات التي تحتاج إلى بيان.

٧- توخيت قدر الإمكان الدقة في التعبير، والسهولة في الأسلوب.

٨- راعيت الأمانة العلمية في النقل عن المصادر، فأثبت ما نقلت بقولي: (ك كذا ص كذا) إذا كان الكلام منقولاً بنصِّه، ويراجع: (ك كذا ص كذا) إذا كان منقولاً بتصرف.

٩- قمت بعمل فهارس علمية للمصادر والموضوعات.

وبعد، فقد اجتهدت في السلامة من الزلل قدر الإمكان؛ لكني لا أشك في وقوعه؛ فالبضاعة قليلة، والباع قصير، والذنوب كثيرة؛ ولكن حسبي أني أردت أن أستنير بآراء العلماء المحققين، وأن ألاحقهم للأخذ عنهم بما يسّر الله لي من تهذيب ألفاظهم واستخراج درر المعاني منها، جاعلاً المولى جل شأنه قصدي وحسبي، فأسأله تعالى القبول والتوفيق، وأن يثبت أقدامنا على منهاج الهدى، وأن ينطقنا بما فيه رضاه، وأن يأخذ بنواصينا إلى البر، وألا يكلنا إلى أنفسنا، سبحانه له الخلق والأمر، وإليه تصير الأمور.

(تمهيد في مبدأ ظهور المعتزلة)

تعددت الدراسات واختلف الباحثون في ذلك كالآتي:

يرى البعض أن روح المعتزلة كان لها جذور في أحداث الحروب بين علي ومعاوية رضي الله عنهما؛ فقد جاء في تاريخ الإمام الطبري ت ٣١٠هـ: "لما رجع الأحنف بن قيس[١] رضي الله عنه من عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لقيه هلال بن وكيع بن عمرو[٢]، فقال: ما رأيك؟ قال: الاعتزال."[٣]

ويرى البعض أنهم ظهروا عند تنازل الحسن ت ٥٥٠ -رضي الله عنه- عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنه؛ يقول الملطي[٤] -وهو من أقدم مَن صنّف في الفرق- "المعتزلة أرباب الكلام، سموا أنفسهم بذلك عندما بايع الحسنُ معاوية وسلّم إليه الأمر، اعتزلوا الحسنَ ومعاوية وجميع الناس-وذلك أنهم كانوا من أصحاب علي رضي الله عنه- ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغل بالعلم والعبادة."[٥]

والحقّ أن الاشتراك بين المعتزلة السياسيِّين والمعتزلة الكلاميِّين ليس إلا في الاسم فقط؛ إذ معتزلة السياسة عبارة عن بعض الأشخاص الذين نأوا بأنفسهم عن الخلاف، ولم تجمعهم آراء خاصة بهم؛ كما هو الحال في المعتزلة الكلاميِّين.

وأيضًا فصنيع معتزلة السياسة يتنافى تمامًا مع ما يراه الكلاميُّون من تكفير أحد الفريقين المتقاتلين، ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ولو وصل الأمر إلى القتال.

والظاهر أيضًا أن المعتزلة الكلاميِّين يحاولون بكل سبيل أن يحيطوا مذهبهم الكلامي بهالةٍ من القداسة؛ ولذا يضعون في طبقاتهم كثيرًا من أكابر الصحابة رضي الله عنهم؛ بل إنهم أرجعوا الاعتزال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بجراءة شنيعة وتبجح فاضح!!!

---

١ ـ الأحنف بن قيس بن معاوية التميمي، والأحنف لقبه، واسمه الضحاك على المشهور، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يُضرب به المثل في الحلم، مات بالبصرة وقيل بالكوفة سنة ٦٧هـ؛ يراجع: الثقات لابن أبي حاتم ٤/٥٥، والإصابة ١/١٨٧

٢ ـ هلال بن وكيع بن بشر التميمي، قُتل يوم الجمل، ويبدو أنه لم يأخذ برأي الأحنف؛ يراجع: الإصابة ٦/ ٥٧٦

٣ ـ تاريخ الأمم والملوك للإمام الطبري ٣/ ٣٨، ط: دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٠٧هـ

٤ ـ محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين الملطي - نسبة إلى مَلَطْيَة؛ وهي بلدة قريبة من الشام- المؤرخ الفقيه، تُوفي سنة ٣٧٧هـ؛ يراجع: طبقات الشافعية الكبرى ٣/٧٧، والأعلام للزركلي ٥/ ٣١١

٥ ـ التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي ١/ ٣٦، ط: المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢: ١٩٧٧، ت: الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري.

ففي المنية والأمل: "إن المعتزلة يرجعون في أصلهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقد أخذ واصل بن عطاء[١] وعمرو بن عبيد[٢] مذهب الاعتزال عن أبي هاشم[٣] عن أبيه محمد بن الحنفية[٤] عن علي بن أبي طالب، وأخذه عليٌّ عن النبي صلى الله عليه وسلم." [٥]

ويقول القاضي عبد الجبار[٦] رحمه الله: "إن قيل: إن المخالفين يزعمون أن ابتداء مذهب المعتزلة من جهة واصل بن عطاء، وأن ما كان عليه الصدر الأول والثاني غير ذلك، فكيف يصح ما ادّعيتم؟! قيل: إن واصلاً رحمه الله لم يكن منه إلا التشدد في الكلام على مَن أحدث التشبيه والخارجية والإرجاء[٧]؛ لأنه إنما أبطل ما أحدثوه على ما تقدم من طريقة الصدر الأول والثاني؛ وهذا كما هو المعلوم من أن الفقهاء لم يخترعوا ما صنفوه من الفقه، بل أخذوه عمن تقدم." [٨]

بل يرى القاضي عبد الجبار أن المعتزلة هم أهل السنة والجماعة!!![٩]

---

١ ــ أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزّال ٨٠هـ – ١٣١هـ؛ من الطبقة الرابعة من المعتزلة؛ كان بليغًا متكلّمًا عابدًا؛ يراجع: طبقات المعتزلة ص٢٣٤، والبيان والتبيين للجاحظ ١/ ٢٣، ط: دار صعب– بيروت، ت: فوزي عطوي.

٢ ــ أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب البصري ت ١٤٣هـ، من الطبقة الرابعة من المعتزلة، جالس الحسن البصري وحفظ منه، ثم تبع واصلاً؛ وكان له زهد، وكان المنصور يجلّه ويسمع منه، يراجع: طبقات المعتزلة ص ٢٤٢، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢/ ١٦٦، ط: دار الكتب العلمية.

٣ ــ أبو هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب، أبو هاشم المدني ت ٩٨هـ، وضعه عبد الجبار في الطبقة الثالثة من طبقاتهم، يراجع: طبقات المعتزلة ص ٢٢٦، وتاريخ دمشق ٣٢ / ٢٦٧

٤ ــ محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ٢١هـ– ٨١هـ؛ أمه خولة بنت إياس بن جعفر الحنفية، وضعه عبد الجبار في الطبقة الثانية من طبقاتهم؛ يراجع: طبقات المعتزلة ص٢١٤، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٩/٣١٥، ط: دار الفكر.

٥ ــ المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل لأحمد بن يحيى المرتضى ص ٥، ط: دار صادر، ت: توما أرنلد.

٦ ــ هو قاضي القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني– همدان من بلاد فارس– من الطبقة الحادية عشرة من معتزلة البصرة، وكان أشعريًّا قبل أن يتحوّل إلى مذهب المعتزلة، وقد اشتهرت كتبه وانتهت إليه رياسة المعتزلة في عصره؛ وولي قضاء الرَّيِّ –من بلاد فارس– توفي سنة ٤١٥ هـ؛ يراجع: طبقات المعتزلة للحاكم الجشمي ٣٦٥، وتاريخ بغداد١١/١١٣، ومعجم البلدان٣/١١٦، والروض المعطار في خبر الأقطار ١/ ٢٧٨

٧ ــ الإرجاء: هو التأخير أو إعطاء الرجاء، والمرجئة كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، ويؤخرون العمل عن النية، يراجع: الملل والنحل ١/ ١٣٨

٨ ــ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لعبد الجبار ص ١٦٥

٩ ــ يراجع: المصدر نفسه ص ١٨٥ – ١٨٦

ويرى كثير من مؤرخي الفرق أن ظهور مذهب الاعتزال كان نتيجة قول واصل بن عطاء في شأن مرتكب الكبيرة بأنه في منزلة بين منزلتي المؤمن والكافر؛ وهي منزلة الفسق.[1]

يقول الشهرستاني رحمه الله: "دخل واحد على الحسن البصري ت ١١٠هـ، فقال: يا إمام الدين؛ لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يُخرَج به عن الملة – وهم وعيدية الخوارج – وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان؛ بل العمل على مذهبهم ليس ركنًا من الإيمان، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادًا؟ فتفكر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب قال واصل: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقًا ولا كافر مطلقًا؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد يقرر ما أجاب على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسُمِّي هو وأصحابه معتزلة." [2]

والقول الأخير هو الأصوب عندي –والله الموفق– فعلى ما يبدو أن استشهاد عثمان رضي الله عنه والحروب التي اشتعلت بين المسلمين قد خلّفا فرقًا متعددة تتناحر تناحرًا سياسيًّا وفكريًّا؛ وفي دائرة الصراع الفكري تولّدت مشكلة مرتكب الكبيرة، فوضعت بعض تلك الفرق أحكامًا متناقضة لصاحب الكبيرة؛ مما دعا السائل في مجلس الحسن إلى هذا السؤال، وقبل أن يجيب الحسن أجاب تلميذه، فتشكلت الخطوة الأولى في طريق الاعتزال، ثم أسّس واصل له حلقة ليقرر مذهبه؛ فأُطلق عليه هو وأصحابه هذا اللقب.

ويذكر القاضي عبد الجبار أن كل أرباب المذاهب نفوا عن أنفسهم الألقاب إلا المعتزلة؛ فإنهم تبجحوا به، وجعلوا ذلك علمًا لمن يتمسك بالعدل والتوحيد –أي على طريقتهم– واحتجوا في ذلك بأنه تعالى ما ذكره إلا في الاعتزال في الشر؛ كقوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ سورة مريم: ٤٨.[3]

وقد انتقد الفخرُ الرازي ت ٦٠٦هـ هذا بأن الاعتزال قد ذُكر في الشر أيضًا؛

[1] ـــ يراجع: التبصير في الدين ١/ ٢١، والفرق بين الفرق ١/ ٩٤
[2] ـــ الملل والنحل ١/ ٤٥
[3] ـــ فضل الاعتزال ص ١٦٥

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ ﴾ سورة الدخان: ٢١؛ فإن المراد من هذا الاعتزال هو الكفر.[١]

ويحب المعتزلة أن يُلقَّبوا بأهل العدل والتوحيد؛ فالزمخشري ت ٥٣٨هـ –رحمه الله– يذكر هذا اللقب في عدة مواضع في تفسيره مفتخرًا به؛ لأن المعتزلة من وجهة نظره هم وحدهم الذين حققوا العدل والتوحيد لله تعالى.

يقول الزمخشري: "إن أشرف العلوم وأعلاها منزلة عند الله علم أهل العدل والتوحيد."[٢]

---

١ ـــ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ٣٩، ط: مكتبة النهضة المصرية، ت: علي سامي النشار.

٢ ـــ الكشاف ١/ ٣٣١

(الفصل الأول)

أصول المعتزلة الخمســـــة

(الأصول الخمسة)

لا يكون معتزليًّا من لم يقر بالأصول الخمسة؛ وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد ذكرت أن سبب انفصال واصل وظهور المعتزلة كان هو القول بالمنزلـــة بين المنزلتين، وأما بلورة الاعتزال في الأصول الخمسة، "فيبدو أن ذلك كان على يـــد العلاف"[1]؛ فواصل كان يقول بنفي الصفات، وبخلق العباد لأفعالهم، وبالمنزلـــة بـــين المنزلتين؛ ولكن بطريقة غير نضيجة؛ على حد تعبير الشهرستاني.[2]

وموقف واصل من بشار بن بـــــرد[3]حين تزندق يدل على قوله بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ حيث هدّده بالقتل قائلاً: "أما لهذا الملحد الأعمـــى مَـــن يقتله." [4]

وأما الوعد والوعيد فإنه داخل في مبدأ العدل؛ "فإن الاحتجاج على مسئولية الإنسان عن أفعاله هو في حدّ ذاته احتجاج على مبدأ الوعد والوعيد."[5]

ويطلعنا القاضي على سرّ اقتصار المعتزلة على هذه الأُصول الخمســـة؛ فيقـــول: "لا خلاف أن المخالف لنا لا يعدو أحد هذه الأصول؛ ألا ترى أن خلاف الملحدة والمشبهة قد دخل في التوحيد، وخلاف المجبرة بأسرهم قد دخل في باب العدل، وخلاف المرجئة دخل في باب الوعد والوعيد، وخلاف الخوارج دخل في باب المنزلة بـــين المنزلـــتين، وخلاف الإماميـــة[6]دخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر."[1]

---

[1] ــ يراجع: الملل والنحل ١/ ٤٨؛ حيث وصفه الشهرستاني بمقرِّر الطريقة.

[2] ــ يراجع: المصدر السابق ١/ ٤٥

[3] ــ بشار بن برد ٩٥ هــ – ١٦٧ هــ: هو أبو معاذ الشاعر، نشأ في البصرة، وقـــدم بغـــداد، اتُّهـــم بالزندقة فمات ضربًا بالسياط ودُفن بالبصرة؛يراجع: تاريخ بغداد ١١٢/٧ وما بعدها، والأعلام ٢/ ٥٢

[4] ــ البيان والتبيين ١/ ٢٤

[5] ــ واصل بن عطاء وآراؤه الكلامية لسليمان الشواشي ص ١٣٨، ط: الدار العربية للكتاب.

[6] ــ الإمامية هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم بالنـــص الظاهر مـــن غير تعريض بالوصف، وبالتالي طعنوا في كبار الصحابة الذين نصّ القرآن علـــى عدالتـــهم، وهـــم متفقون في الإمامة وسوقها إلى جعفر الصادق، ومختلفون في المنصوص عليه بعده، وترى الإمامية أنه لا يؤمر بمعروف ولا ينهى عن منكر إلا في حالة وجود الإمام العادل –والذي يجب أن يكون علـــى مذهبهم بالطبع– أو من يأمره؛ يراجع: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للإمام الأشـــعري ١/

أولا: (التوحيد)

التوحيد أصل من أهم أصول المعتزلة؛ حتى إنهم يسمون أنفسهم به؛ فيقولون نحن أهل التوحيد؛ لكن كان للتوحيد عندهم مفهوم خاصٌّ بهم؛ " فالله عز وجل عندهم واحد لا قديم معه ولا إله سواه، قادر عالم حي، وهو تعالى قادر لذاته، عالم لذاته، ولم يزل كذلك ولا يزال كذلك؛ إذ لو أثبتنا معه فيما لم يزل علمًا وقدرة لكنّا قد أثبتنا أكثر من قديم، والله تعالى كما وصف نفسه أحد، ليس كمثله شيء.

ولا يجوز أن يكون جسمًا ولا ذا جوارح.

والقرآن فعل من أفعاله تعالى أحدثه وأنشأه وخلقه؛ إذ لو كان الكلام من القرآن وغيره قديمًا لتعدد القدماء، وقد أجمع المسلمون على أن لا قديم إلا الله.

ولا يصح على الله تعالى رؤية الأبصار له، لأنه لو رُئي بالأبصار لكان جسمًا." (٢)

ويلاحظ من هذا النقل أن المعتزلة قد فلسفت التوحيد؛ وقد دفع المعتزلةَ إلى تلك النظرة الفلسفية للتوحيد: كثرة المطالعة للكتب الفلسفية.(٣)

ويلاحظ أيضًا أن أهم القضايا المتعلقة بأصل التوحيد عند المعتزلة هي ما يلي:

١- قضية الصفات:

حيث نفى المعتزلة أن تكون لله تعالى صفات قديمة زائدة على ذاته قاصدين بذلك نفي أن يكون للصفات وجود مستقل بجانب الذات الإلهية؛ فالله عالم لذاته وليس بعلم زائد على الذات.(٤)

وأوّلوا آيات القرآن الكريم بناءً على ذلك؛ فعند تفسير القاضي عبد الجبار قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ سورة الحديد: ٣؛ يتخذ منه دعامةً لتقوية مذهب المعتزلة في الصفات؛ فيقول: "الآية من أقوى ما يدل على إبطال قول مَن يثبت لله تعالى علمًا وقدرةً وصفات في الأول؛ لأنها لو كانت في الأول- على ما يقولون- لم

٤٦٧، ط: دار إحياء التراث العربي، ط٣، والملل والنحل ١/ ١٦١ وما بعدها

[١] ــ شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص١٢٤، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

[٢] ــ يراجع: التذكرة في الأصول الخمسة للصاحب بن عباد ص ٨٨ – ٨٩، ط: دار المعارف – بغداد، ط١، ت: محمد حسن، وكتاب أصول العدل والتوحيد للرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد للدكتور عمارة ص ١٣٤

[٣] ــ الملل والنحل ٤٨/١

[٤] ــ المنية والأمل لأحمد بن يحيى المرتضى المعتزلي ص ٦

يكن هو الأول من حيث وُجد معه غيره."[1]

أما أهل السنة فيرون أن "صفات الله تعالى الإيجابية زائدة على الذات قائمة بها، قديمة بقدمها، لا هي هو، ولا هي غيره، وإنما قالوا: لا هي هو؛ لأن هذه الصفات لو كانت هي هو، لم يجز أن يكون هو عالمًا ولا قادرًا ولا موصوفًا بشيء من هذه الأوصاف، وقالوا: ولا هي غيره؛ لأن الغيرين يجوز وجود أحدهما مع عدم الآخر."[2]

ورأوا في موقف المعتزلة تعطيلاً للصفات؛ فضلاً عن ترادف معانيها؛ مع أن معنى العلم غير معنى القدرة؛ وكذلك الحياة وسائر الصفات؛ نعم لقد ذهب المعتزلة لتفسير اختلاف العلم عن القدرة إلى القول باختلاف المعلوم عن المقدور، ولكن الأشاعرة لا يجدون ذلك دليلاً كافيًا، ومن ثم فإن الإمام الأشعري ت ٣٢٤هـ –رحمه الله– يلزمهم إمكان القول: "يا عالم اغفر لي؛ إذ طالما لم تفترق الذات عن الصفات معنى؛ فإنه لا تمايز بين معنى العلم ومعنى صفة أخرى."[3]

وأرى– والله الموفق للصواب– أن غرض المعتزلة من ذلك كان نبيلاً؛ حيث حاولوا إثبات الكمال في الوحدانية، إلا أنهم غلوا في بحث تلك القضية، وابتعدوا عن الحق المجافي لطرفي الإفراط والتفريط، وضيقوا على أنفسهم معتقدين أن التوحيد لا يكون إلا بنفي أن تكون لله تعالى صفات قديمة زائدة على ذاته؛ فوقعوا في التعطيل، وتعسفوا فى أقوالهم كثيرًا!!

والحق أن الذات العليّة هي الموجبة لتلك الصفات الحسنى، وأن الاعتقاد أن معنى الصفة غير معنى الذات لا يعني إثبات قدماء غير الذات، وإنما يعني فقط أن الذات تتعلق بالوجود العيني، وأن الصفات تتعلق بالوجود الذهني؛ فحقيقة الذات الواحدة حقيقة واحدة، لكن المفهوم من كونه تعالى قادرًا غير المفهوم من كونه عالمًا مثلاً.

٢- قضية خلق القرآن:

اتخذ الكلام في قضية القول بخلق القرآن طابعًا خاصًّا نتيجة اختلاطه بالسياسة؛ فقد استعدى المعتزلة خلفاء بني العباس على من لا يقول بخلق القرآن، والسبب الذي جعل المعتزلة يواجهون كل من خالفهم في هذه القضية خاصة بعنف هو أنهم رأوا أن

---

[1] متشابه القرآن ص ٦٤٢

[2] الفرق بين الفرق ١/٤٩ – ١/١٠٨

[3] يراجع: الإبانة للأشعري ص ٥٤ وما بعدها، ط: دائرة المعارف النظامية– الهند.

القول بقدم الكلمة بابًا دخل منه التثليث؛ فأفسد التوحيد النصراني.[1]

وقد نفت المعتزلة أن يكون لله تعالى كلام قديم يشاركه في القدم، وترى المعتزلة أن الكلام حروف منظومة وأصوات مقطعة شاهدًا وغائبًا؛ والله تعالى إذا أراد شيئًا خلق هذه الأصوات المخصوصة في جسم من الأجسام لتدل هذه الأصوات على كونه تعالى مريدًا لذلك الشيء المعين أو كارهًا له؛ وهذا هو المراد من كونه تعالى متكلمًا.[2]

وقد التزم المعتزلة برأيهم في تلك القضية في تفاسيرهم؛ فيفسر المعتزلة قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ سورة النساء: ١٦٤، بأن "الله تعالى خلق كلامًا في الشجرة؛ فسمعه موسى عليه السلام وفهمه."[3]

وعند تفسير الزمخشري قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ سورة الإسراء: ٨٨؛ يقول: "والعجب ممن زعم أن القرآن قديم مع اعترافه بأنه معجز، وإنما يكون العجز حيث تكون القدرة؛ فيقال: الله قادر على خلق الأجسام والعباد عاجزون عنه، وأما المحال الذي لا مجال فيه للقدرة ولا مدخل لها فيه -كثاني القديم- فلا يقال للفاعل: عجز عنه، وهو معجز." [4]

وأما أهل السنة فيفرقون بين الكلام النفسي والكلام اللفظي المكوَّن من حروف وأصوات؛ فالكلام اللفظي حادث، وأما القديم فهو الكلام النفسي القائم في ذات الله؛ وبذا فرقوا بين الدلالة والمدلول؛ فالمدلول قديم والدلالة حادثة؛ فالأشاعرة إذن لا ينكرون حدوث الحروف والأصوات، لكنهم يثبتون شيئًا وراء ذلك؛ وهو الكلام النفسي الذي هو الفكر الذي يدور في الخَلَد، وتدل عليه العبارة والإشارة وغير ذلك.

وقد ذهبوا إلى أن الكلام النفسي يصح أن يكون مسموعًا؛ فالله تعالى يخلق

---

[1] ـ يراجع: تاريخ الطبري ١٨٦/٥ وما بعدها، و وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ص ١٤١ وما بعدها، وتيارات الفكر الإسلامي للدكتور محمد عمارة ١٨١ وما بعدها

[2] ـ يراجع: المختصر في أصول الدين لعبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد للدكتور عمارة ص ٢٢٣

[3] ـ أصول العدل والتوحيد للقاسم الرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد للدكتور عمارة ص ١٣٧

[4] ـ الكشاف ٦٤٧/٢-٦٤٨

للعبد إدراكًا من جهة السمع يتحصل به العلم بكلام الله دون حروف وأصوات، وقد ورد تمثيله بأن موسى لما سمع مثل الرعد علم منه مدلول الكلام النفسي، ومثّله النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث فقال: "إن الله تعالى إذا قضى الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله؛ كأنه سلسلة على صفوان، فإذا فُزِّع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم؟ قالوا الحق وهو العلي الكبير."[1]

وقد استدل الأشاعرة على قولهم بالكلام النفسي بقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ سورة المجادلة: ١٨.

واستدلوا على أن الكلام النفسي ليس بحرف ولا صوت بأن قالوا: لو كان كلام الله تعالى حروفًا لدخله التعاقب؛ فحروف الكلمة يقع بعضها سابقًا لبعض، وهذا صفة الخلق، كما أن هذه الحروف لا تخرج إلا من مخارج وأدوات، فلا يجوز إضافة ذلك إلى الله تعالى.

واستدلوا على أن كلام الله تعالى واحد لا تعدد فيه في ذاته؛ غير أنه يسمى أمرًا ونهيًا ووعدًا ووعيدًا بحسب اختلاف المتعلقات..بأن قالوا: كما لا يمتنع أن يكون العلم الواحد علمًا بالأشياء الكثيرة، فكذلك لا يمتنع أن يكون الخبر الواحد خبرًا عن الأشياء الكثيرة.[2]

والحق – والله الموفق له – أن صفة الكلام كصفة القدرة؛ فكما أن معنى ثبوت صفة القدرة أنه تعالى متى تعلق علمه بإيجاد شيء لم يكن موجودًا أو بإعدام شيء كان موجودًا: أنه لا يحول دون تنفيذ ما تعلق علمه بإيجاده أو إعدامه حائل؛ فكذلك ثبوت الكلام لله تعالى معناه: أنه كلما تعلق علمه بأن يأمر أو ينهى، لم يحل دون إيجاد ما يُبلِّغ مراده إلى المأمورين أو المنهيين حائل؛ وكما أن للقدرة تعلقًا صلاحيًّا أزليًّا، وتعلقًا تنجيزيًّا حادثًا؛ كذلك لكلام الله تعالى تعلقًا صلاحيًّا أزليًّا، وتعلقًا تنجيزيًّا حادثًا وقديمًا حين اقتضاء علم الله تعالى توجيه أمره أو نهيه أو غيرهما إلى بعض عباده.

٣- رؤية الله تعالى:

لهذه القضية صلة كبيرة بأصل التوحيد في المفهوم الاعتزالي؛ فالقول برؤية

---

[1] ـــ رواه الإمام البخاري بسنده عن أبي هريرة في كتاب التفسير، باب تفسير سورة سبأ، حديث رقم٤٥٢٢

[2] ـــ يراجع: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ص ٢٨٢، ط: مؤسسة الكتب الثقافية– بيروت، ت: عماد الدين أحمد، وأصول الدين للفخر الرازي ص ٦١، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر، والتحرير والتنوير ٣٧/٦

المؤمنين لله تعالى يعني كونه جسمًا وفي جهة؛ لأن العين لا تقع إلا على جسم أو قـائم بجسم؛ ومن هنا حاول المعتزلة أن ينفوا الرؤية عن الله تعالى بالأبصار في الدنيا وفي دار القرار؛ أما الرؤية بمعنى المعرفة والعلم فقالوا بصحة ذلك.[1]

وقد اتخذ المعتزلة من الآيات التي يبدو ظاهرها مؤيِّدًا لوجهة نظـرهم سـبيلاً لترسيخ معتقدهـم؛ فقالوا بإنها محكمة يجب أن تُرَدَّ إليها الآيات المتشابهة؛ ومن تلـك الآيات التي قال المعتزلة بإحكامها في باب الرؤيـة: قولـه تعـالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾ سورة الأنعام: ١٠٣؛ حيث يقول الزمخشري رحمه الله عند تفسير هذه الآية: "المعنى أن الأبصار لا تتعلق بـه ولا تدركه؛ لأنه متعال أن يكون مُبْصَرًا في ذاته؛ لأن الأبصار إنما تتعلق بمـا كـان في جهة."[2]

ومما تمسك به المعتزله في نفي الرؤية قوله تعـالى: ﴿ وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ﴾ سورة البقرة: ٥٥؛ حيث "أخبر الله تعالى أنه عاقبهم بإنزال الصاعقة بهم لما قالوا ذلك، وإنزال العقوبة على الشيء يدل على أنه باطل؛ لأن الله تعالى لا يعاقب على الحق."[3]

وأما الآيات التي يستدل بها خصوم المعتزلة على إثبات الرؤية.. فقد تأولوها بما يتماشى مع قولهم بنفي الرؤية، وفي صدر تلك الآيات التي يستدل بها خصوم المعتزلـة قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴾ سورة القيامة: ٢٢- ٢٣؛ ولذا يؤول الزمخشري رحمه الله هذه الآية الكريمة؛ فيقول: "معنى تقديم المفعـول في قولـه تعالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴾: أي تنظر إلى ربها خاصة، واختصاصهم بالنظر إليه محال؛ فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص، والذي يصح معه أن يكون مـن قـول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي؛ تريد معنى التوقع والرجـاء؛ والمعـنى أنهـم لا يتوقعون العز والكرامة إلا من ربهم؛ كما كانوا في الدنيا لا يخشـون ولا يرجـون إلا إياه."[4]

ويَرى أهل السنة – وهو الحق- أن المؤمنين يرون الله تعالى في الآخـرة بـلا

---

[1] ــ يراجع: التذكرة في الأصول الخمسة للوزير المعتزلي الصاحب بن عباد ص ٨٩

[2] ــ الكشاف ٢/٥١-٥٢

[3] ــ متشابه القرآن ص ٩٣

[4] ــ الكشاف ٤/٦٦٣

تحديد ولا تكييف ولا تحيز؛ وكما أنه تعالى معلوم لا كالمعلومات؛ كذلك هو مرئـي لا كالمرئيات.

يقول ابن حزم رحمه الله: "الله تعالى يُرى في الآخرة بقوة غير هذه القوة الموضوعة في العين، لكن بقوة موهوبة من الله تعالى، كالقوة التي وضعها الله تعالى في أذن موسى عليه السلام حتى سمع كلامه."[1]

وقد استدل أهل السنة على إثبات الرؤية بأدلة كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ سورة القيامة: ٢٢ – ٢٣؛ فالله تعالى يريد هنا النظر لا الانتظار؛ لأنه لا يقال في اللغة: نظرت إلى فلان: أي انتظرته، ولأن الله تعالى أخبر أن تلك الوجوه حصلت لها النضرة–وهي النعمة– فإذا حصل لها النعمة، فبعيد أن تنتظر لما قد حصل لها، وإنما تنتظر ما لم يقع.[2]

وقال تعالى عن الكفار: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ سورة المطففين: ١٥؛ يقول الإمام مالك رحمه الله: "لو لم ير المؤمنون ربهم يوم القيامة ما عُيِّر الكفار بالحجاب."[3]

ثانيًا: (العدل)

ويعني العدل بالمفهوم المعتزلي أنه يجب على الله تعالى أشياء يقتضيها عدله؛ كاستحالة فعله للقبيح أو أمره به؛ فلا يكلف بما لا يطاق، ولا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم، ولا يتدخل مطلقًا في أفعال عباده؛ بل يفعلون ما أُمروا به بالقدرة التي خلقها الله تعالى فيهم؛ ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة.

ويجب على الله تعالى بمقتضى العدل فعل الصلاح لعباده؛ كإرسال الرسل عليهم السلام، وعدم ظهور المعجزة على يد الكذابين.

وقد أخّروا الكلام في العدل عن الكلام في التوحيد؛ لأن التوحيد يتعلق بذات الله، والعدل يتعلق بأفعاله.[4]

ويلاحظ أنهم قد رتبوا على مفهومهم للعدل أمورًا؛ منها:

١ - (القول بالحسن والقبح العقليين)

[1] ـــ الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/٧

[2] ـــ الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/٧– ٨.

[3] ـــ التحرير والتنوير ٧/٤١٥

[4] ـــ يراجع: فضل الاعتزال ص ٦٣–٦٤، والتذكرة في الأصول الخمسة ص ٩٠، وشرح الأصول الخمسة ص ١٣٣

وفقًا لأصل العدل عند المعتزلة..يناط بالعقل أن يكون صالحًا لإدراك حسن الأشياء وقبحها؛ حتى لو لم يرد بذلك الشرع[1]، وقد استدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه في ذلك بأنه لو لم يكن في الأشياء حسن وقبح ذاتيان لأُفحم الرسل؛ فإن الرسول إذا قال لأحد: انظر في معجزتي حتى يظهر صدقي لديك؛ فله أن يقول: لا أنظر ما لم يجب علي؛ لأن ترك غير الواجب جائز، ولا يجب عليّ حتى يثبت عندي الوجوب بالشرع، ولا يثبت الشرع ما دمت لم أنظر.

كما أن حسن الصدق مثلاً وقبح الكذب.. مركوز في الفطرة مُعترَف به عند جميع البشر؛ حتى الذين لا يدينون بدين؛ وهذا يدل على أن قبح الفعل وحسنه غير متوقف على ورود الأمر الشرعي.[2]

وقد ذهب بعض متأخري المعتزلة – كالقاضي– إلى أن الحسن والقبح وإن كانا من الصفات الذاتية؛ فهذا لا يعني أنهما مطلقان؛ فقد ترى الفعل الواحد مرة حسنًا ومرة قبيحًا؛ وفقًا للاعتبار أو الوجه الذي يقع عليه؛ كالسجدة مثلاً؛ فإنها إذا كانت لله تعالى فهي حسنة، وإن كانت لغيره فهي قبيحة.

إذن هؤلاء المعتزلة لم يقولوا بأن العقل وحده هو الذي يوجب الفعل أو يحرمه، ولم يقولوا باستقلال العقل إلا في الأحكام الأولية؛ كوجوب شكر المنعم، ودفع الضرر عن النفس، وإنصاف الغير، وقبح الظلم والعبث والكذب، وأما تفصيل هذه الأحكام وتحديد أعيانها؛ فإنه يبقى من أمور الشرع.[3]

وقد أطال الزمخشري النفس في تناول تلك القضية في كشافه، وقرَّر أن العقل كاشف لما في الأشياء من حسن وقبح؛ حتى ولو لم يرد بذلك شرع من الله تعالى؛ لأن الله تعالى أعطى العقل تلك الصلاحية؛ ولذا فإنه إن قصر فهو مُعاقَب؛ أما الرسل وشرائعهم فذلك إزاحة للعلة وتتميمًا لإلزام الحجة؛ يعني أن بعثة الرسل رحمة من الله لا عدل، ولو لم يبعثهم لكانت المؤاخذة على القبائح عدلاً؛ لأنه من المفترض أن يهتدي الناس إلى أصل التوحيد بعقولهم.

فعند تفسير قوله تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ

---

[1] ــ يراجع: شرح الأصول الخمسة ص ٣١٠

[2] ــ يراجع: شرح الأصول الخمسة ص٣١١ – ٣١٢، والعلم الشامخ للمقبلي ص ١٨٠، ونظرية التكليف ص ٤٣٨

[3] ــ يراجع: شرح الأصول الخمسة ص ٥٦٤ ، ونظرية التكليف ص ٤٣٨

لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ سورة النساء: ١٦٥؛ قال: "إن قلت: كيف يكون للناس على الله تعالى حجة قبل الرسل، وهم محجوجون بما نصبه الله من الأدلة التي النظر فيها موصل إلى المعرفة، والرسل في أنفسهم لم يتوصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر في تلك الأدلة؟ قلت: الرسل منبِّهون عن الغفلة وباعثون على النظر-كما يرى علماء أهل العدل والتوحيد- مع تبليغ ما حملوه من تفصيل أمور الدين وبيان أحوال التكليف؛ فكان إرسالهم إزاحة للعلة وتتميمًا لإلزام الحجة؛ لئلا يقولوا : لولا أرسلت إلينا رسولاً فيوقظنا من سنة الغفلة."[1]

ويرى الأشاعرة أن أفعال العباد ليست على صفات نفسية حُسْنًا وقبحًا؛ بحيث لو أقدم عليها مُقدِم أو أحجم عنها محجم.. استوجب على الله تعالى ثوابًا أو عقابًا؛ وقد يحسن الشيء شرعًا ويقبح مثله المساوي له في جميع الصفات؛ فمعنى الحسن: ما ورد الشرع بالثناء على فاعله، ومعنى القبيح: ما ورد الشرع بذم فاعله، وأصله في كتاب الله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴾ سورة الإسراء: ١٥؛ فأمّن من العقوبة مَنْ قبل الرسل؛ ولو تقرر قبل إرسالهم وجوب ما أمّنهم من العقوبة، كما أن القتل مثلاً يحسن إذا كان قصاصًا، ويقبح إذا كان اعتداءً؛ فلو كان القبح أو الحسن في الفعل ذاتيين، لما صح أن يكون الفعل حسنًا في حال قبيحًا في أخرى.[2]

أما من حيث معرفة الله تعالى فإن الإمام الأشعري فرق بين حصولها ووجوبها؛ فإن المعارف كلها إنما تحصل بالعقل؛ لكنها تجب بالسمع.[3]

والحق أن الحسن والقبح في الأفعال عقليان وشرعيان؛ فالله جل شأنه قد فطر عباده على إدراك حسن الصدق والعدل والعفة والإحسان بعقولهم، وفطرهم على إدراك قبح أضداد تلك الأشياء بعقولهم؛ لكن الثواب والعقاب شرعيان؛ فلا يثبتان إلا بعد أمر الشارع ونهيه؛ ولا يجبان عن طريق العقل.

والدليل على أن الله تعالى لا يؤاخذ أحدًا قبل ورود الشرع قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴾ سورة الإسراء: ١٥، والدليل على أن في

---

[1] ــ الكشاف ٦٢٥/١

[2] ــ يراجع: التبصير في الدين ص ١٧٠، ونهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٣٧٠ وما بعدها؛ تصحيح ألفريد جيوم.

[3] ــ يراجع: نهاية الإقدام في علم الكلام ص ٣٧٠ وما بعدها

الأفعال حسنًا وقبحًا قبل ورود الشرع قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ سورة الأعراف: ٢٨؛ "حيث كان المشركون يطوفون بالبيت عراة قبل مجيء الرسول عليه الصلاة والسلام إليهم؛ فسمى الله تعالى فعلهم فاحشة." [١]

فمخالفة المعتزلة هو في جعلهم العقل مناط الثواب والعقاب؛ وفي إعطائهم له صلاحيات أوسع من دائرة اختصاصه؛ فهناك أشياء ليس للعقل فيها مجال؛ ومع ذلك أقحموه في ذلك.

٢- (استحالة التكليف بما لا يطاق)

أنكر المعتزلة بأجمعهم أن يكلف الله تعالى عبدًا ما لا يقدر عليه؛ لأن ذلك قبيح عقلاً، ويتنافى مع العدالة الإلهية المطلقة، وقد بالغ عبد الجبار -رحمه الله- فادَّعى إجماع الأمة على عدم جواز التكليف بما لا يطاق؛ ووصف المخالف لهذا الإجماع بأنه منسلخ من الدين. [٢]

ومما استدلوا به قوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ سورة البقرة: ٢٨٦، وأمَّا ما يستدل به خصوم المعتزلة على جواز التكليف بما لا يطاق؛ فقد تأوله المعتزلة على وفق رأيهم.

فعندما يستدل خصوم المعتزلة بقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ سورة البقرة: ٢٨٦، على جواز التكليف بما لا يطاق؛ لأنه لو لم يكن جائزًا لما كان لدعائهم معنى.. يقول المعتزلة: "مسألة الشيء لا تدل على أن خلافه يحسن أن يُفعل؛ يبين ذلك قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ﴾ سورة الأنبياء: ١١٢؛ ولا يجوز أن يحكم بغيره، وعليه فالمراد بقول المؤمنين: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾: أي من العذاب في الآخرة، والطف بنا حتى ننصرف عما يؤدي إلى ذلك."[٣]

ويرى الأشاعرة أن الله تعالى يجوز أن يكلف العبد بما لا يطاق؛ بناءً على ما أصّلوه من أن الله تعالى لا يجب عليه شيء ولا يقبح منه شيء؛ فما يصدر منه كله

---

١ ــ يراجع: تفسير ابن أبي حاتم الرازي ١٤٦٠/٥ وما بعدها، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان ٢٩١/٤

٢ ــ شرح الأصول الخمسة ص ٣٩٧

٣ ــ تنزيه القرآن عن المطاعن ص ٥٥

عدل؛ لأن الله تعالى مالك العباد؛ وبنوا ذلك أيضًا على أن ثمرة التكليف لا تختص بقصد الامتثال؛ بل قد تكون بقصد التعجيز والابتلاء.[1]

غير أن الأشاعرة يرون ما لا يطاق مراتب؛ فمنه ما يعجز عنه العبد لعدم القدرة عليه أصلاً - كتكليف الكفيف أن يبصر- وهذا لا يكلف الله به، ومنه ما يعجز عنه العبد لعلم الله بعدم وقوعه، أو تعلق إرادته بذلك، أو إخباره بعدم وقوعه؛ والتكليف بهذا جائز عند جميع الأشاعرة؛ قالوا: وإلا لم يكن العاصي بكفره مكلَّفًا، ويُستَدل لذلك بتكليف أبي لهب بالإيمان مع ورود الخبر أنه لا يؤمن، وقد لا تتعلق القدرة الحادثة بالفعل عادة -كحمل الجبل- فهذا يجوزه بعض الأشاعرة وإن لم يقع من خلال الاستقراء.[2]

وأرى أن أهل السنة – الأشاعرة – لم يريدوا أن يخضعوا الفعل الإلهي للتقييم الإنساني؛ فقالوا بتكليف ما لا يطاق، وقولهم هو الصحيح، والله الموفق.

يقول الإمام الطبري رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ سورة البقرة: ٧: "هذه الآية من أوضح الأدلة على فساد قول المنكرين تكليفَ ما لا يُطاق؛ لأن الله تعالى ختم على قلوب صِنْف من كُفَّار عباده وأسماعهم، ثم لم يُسقط التكليف عنهم، ولم يَضَعْ عن أحدٍ منهم فرائضَه، ولم يعذره في شيء مما كان منه من خلاف طاعته بسبب ما فعل به من الختم والطبع على قلبه وسمعه؛ بل أخبر أن لجميعهم منه عذابًا عظيمًا على تركهم طاعته فيما أمرهم به ونهاهم عنه."[3]

٣- (**تعليل أفعال الله تعالى**)

يرى المعتزلة أن الله تعالى خلق الخلق لأغراضٍ لا يعلمها إلا من أدّى الفكر حقه؛ فالحكيم لا يفعل فعلاً إلا لغرض، والفعل من غيرِ غرض عبث، والحكيم من يفعل أحد أمرين إما أن ينتفع أو ينفع غيره، ولمّا تقدّس الرب تعالى عن الانتفاع، تعيّن أنه إنما يفعل لينفع غيره.[4]

ويرى الأشاعرة أن أفعال الله تعالى غير معللة بالأغراض؛ لأن ثبوت الغرض

---

1 ـــ يراجع:المواقف ٣/ ٢٩٠ وما بعدها، والتحرير والتنوير ٣/ ١٣٦

2 ـــ يراجع:المواقف ٣/ ٢٩٠ وما بعدها

3 ـــ جامع البيان ١/ ٢٦٢

4 ـــ شرح الأصول الخمسة ص ٥٠٦ – ٥٠٧

للفاعل من فعلٍ يستلزم استكماله بغيره، وثبوت علة لفعله يستلزم نقصانه في فاعليته، وليس يلزم من القول بأن أفعال الله تعالى غير معللة بالأغراض عبث؛ لأنها مشتملة على حكم لا تُحصى؛ إلا أنها ليست عللاً لأفعاله.[1]

ويرى بعض العلماء أن الخلاف في هذه القضية خلاف لفظي؛ فالجميع متفق على أن أفعال الله تعالى ناشئة عن إرادة واختيار، وعلى وفق علمه، وأن جميعها مشتمل على حِكَم ومصالح.

يقول الإمام الآلوسي ت١٢٧٠هـ –رحمه الله–: "يجعل بعضهم الخلاف في هذه القضية لفظيًّا؛ لأن العلة إن فُسِّرت بما يُتوقَّف عليه ويُستكمل به الفاعل؛ امتنع ذلك في حقه سبحانه، وإن فُسِّرت بالحكمة المقتضية للفعل ظاهرًا مع الغنى الذاتي؛ فلا شبهة في وقوعها، ولا ينكر ذلك إلا جهول أو معاند." [2]

والحق عندي – والله الموفق – أن أفعال الله تعالى وأحكامه مشتملان على الحِكَم والمصالح التي تعود إلى العباد، وليست هذه الحِكَم مقيِّدة لإرادته المطلقة، وليست مما يُتوقَّف عليه ويُستكمل به الفاعل؛ لامتناع ذلك في حقه سبحانه، فهو الغني جل شأنه وتعالى ذكره؛ وعدم علمنا بالحكمة من خلق الشيء أحيانًا لا يعني أن هذا الشيء عارٍ عنها؛ لأن أفعاله تعالى كلها لحكمٍ يعلمها هو يقينًا إلا أنها فوق تقديرنا.

٤- (العباد هم الخالقون لأفعالهم)

انحاز المعتزلة إلى فكرة حرية الإنسان تجاه أفعاله؛ فقالوا بأن أفعال العباد – طاعتها ومعاصيها– هم يخترعونها ويُؤاخَذون بها، وكذلك يُحمدون على حسنها ويُذَمُّون على سيئها؛ ولو كان الله تعالى خلقها لما جاز أن يثيبهم ويعاقبهم عليها ويأمرهم وينهاهم عنها؛ كما أنه لّما خلق الطول والقصر وسواد الزنج وبياض الروم لم يجز أن يَذُمَّ على ذلك ولا يعاقب عليه.[3]

وقد احتوى القرآن الكريم آيات يدل ظاهرها على أن الإنسان حرٌّ تجاه أفعاله، كقوله تعالى: ﴿مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ﴾ سورة الإسراء: ١٥، وهناك آيات أخرى يدل ظاهرها على أن العباد لا ينفردون بخلق أفعالهم، وأن تلك الأفعال مقدَّرة عليهم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ

---

[1] ـ يراجع: المواقف ١/ ١٢، ٣/ ٧٢

[2] ـ روح المعاني ١/ ١٨٧

[3] ـ يراجع:التذكرة في الأصول الخمسة ص ٩١ وما بعدها

إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ سورة الإنسان: ٣٠

ولم يأل المعتزلة جهدًا في اتخاذ الآيات الداعمة لوجهة نظرهم كمستند محكم؛ أما الآيات التي خالفت وجهة نظرهم فهي متشابهات تُؤَوَّل بعد حملها على المحكمات، وكتاب (متشابه القرآن) للقاضي عبد الجبار خير شاهد على ذلك.

ومن أمثلة الآيات التي استدلوا بها على أن العباد خالقون لأفعالهم: الآيات التي فيها إضافة الأفعال إلى العباد؛ كقوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ سورة البقرة: ٧٩، يقول القاضي: "تدل هذه الآية على أن هذه الأفعال ليست من خلقه تعالى؛ لأنه لو كان قد خلقها لم يصح أن ينفيها عن نفسه؛ لأن أقوى الإضافات في الفعل أن يضاف إلى فاعله؛ فلو كان تعالى خلق ما كتبوه لما صح أن ينفيه عن نفسه مع أنه الذي خلقه وأوجده."[١]

أما الآيات التى يبدو من ظاهرها أن العباد غير مستقلين في أفعالهم فقد تأوّلوها بعد حملها على المحكم عندهم؛ كالآيات التي تسند إلى الله تعالى الختم على القلوب والطبع والران ووضع الأقفال عليها؛ حيث يصرفون ذلك إلى المجاز والتمثيل؛ فالزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ سورة البقرة: ٧؛ يقول:"إسناد الختم إلى الله تعالى؛ لينبه على أن هذه الصفة في فرط تمكنها كالشيء الخلقي غير العرضي؛ ألا ترى قولهم: فلان مفطور على كذا ومجبول؛ يريدون أنه بليغ في الثبات عليه.

ويجوز أن تُضرب الجملة كما هي مثلاً؛ كقولهم: طارت به العنقاء- طائر مُتَخيَّل لا وجود له[٢]- إذا أطال الغيبة؛ وليس للعنقاء عمل في طول الغيبة؛ وإنما هو تمثيل.

ويجوز أن يُستعار الإسناد في نفسه من غير الله لله؛ فيكون الختم مُسنَدًا إلى الله على سبيل المجاز؛ وهو لغيره حقيقة؛ فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر؛ إلا أن الله لّما كان هو الذي أقدره ومكّنه، أسند إليه الختم؛ كما يسند الفعل إلى المسبِّب."[٣]

والحق أن الواقع يكذب الجبر المطلق للإنسان؛ كما أنه يكذب الاختيار

---

[١] ــ متشابه القرآن ص ٩٦

[٢] ــ المعجم الوسيط ٦٣٢/٢

[٣] ــ الكشاف ٩٠/١ وما بعدها

المطلـــق له؛ والمعتزلة- كما يقول الفخر[١]- نظروا إلى تعظيم الله في جانـــب العـــدل والبراءة عن فعل ما لا ينبغي، بينما الأشاعرة يقولون: إن كل ما جرى من العبد مـــن الطاعات والمعاصي هو من خلق الله تعالى وكسب العبد -مـــع اخـــتلافهم في معـــنى الكسب[٢]- فنظر أهل السنة إلى تعظيم الله في جانب القدرة ونفاذ المشيئة؛ فإذا تأملت علمت أن أحدًا لم يصف الله إلا بالتعظيم والإجلال والتقديس والتتريه، ورجاء الكـــل متعلق بقوله تعـــالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ سورة الأحزاب: ٥

وأرى – والله الموفق – أن نكتفي بالتعبير الكلي الذي عبّر عنه القرآن الكريم في هذه القضية؛ حيث عبّر عنها بآيات مختلفة تدل في مجموعهـــا علـــى أن للإنســـان اختيارًا بمقدار ما يصحح مسئوليتـــه؛ فليس هو اختيارًا مطلقًا يجعله يخرج عن حدوده البشرية، وليس هو جبرًا مطلقًا ينفي عنه المسئولية.

ويجب أن نقف أيضًا في هذه القضية عند قول الرسول صلى الله عليه وســـلم: "وأن تؤمن بالقدر خيره وشره"[٣]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "اعملوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلق له "[٤]

هذا الفهم الكلي في نظري هو السبيل الآمن للمؤمن؛ حتى لا يتيـــه عقلـــه في تلك القضية التي تضل فيها الأفهام، ولا يتوفر للمجادل فيها سلطان الإقناع، ولـــيس لأحد من الأدلة العقلية ما يحسم به الخلاف.

وقد اكتفى الراشدون رضي الله عنهم في تلك القضية بهذا الفـــهم الكلـــي؛ "فالفاروق رضي الله عنه عندما امتنع عن دخول مدينة فيها طاعون؛ قيل له: أفرارًا من قدر الله؟ فقال: نفرّ من قدر الله إلى قدر الله." [٥]

فأشار بهذا إلى أن قدر الله تعالى محيط بالإنسان، وأن ذلك لا يمنع من الأخـــذ

---

[١] ـــ مفاتيح الغيب ١٣/ ١٦٥

[٢] ـــ يراجع: التبصير في الدين ١/ ٩٥- ٩٦، وتاريخ الفرق الإسلامية لعلي مصطفى الغرابي ص٣٧، ط: مطبعة صبيح.

[٣] ـــ رواه الإمام مسلم بسنده عن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما في كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، حديث رقم١٠٢

[٤] ـــ رواه الإمام البخاري بسنده عن علي رضي الله عنه في كتاب التفسير، باب تفسير سورة الليل، حديث رقم ٤٦٦٦

[٥] ـــ رواه الإمام البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما في كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، رقم ٥٣٩٧

بالأسباب، وأن ذات الأسباب مقدورة؛ فيجب علينا الأخذ بها والسير في طريقها؛ إقامة للتكليف، وتحمُّلاً لتبعات الأشياء.

والإمام جعفر الصادق رضي الله عنه أيضًا يقول في تلك القضية التي شغلت الناس وقد سُئل عنها: "إن الله تعالى أراد بنا شيئًا، وأراد منّا شيئًا؛ فما أراده بنا طواه عنا، وما أراده منّا أظهره لنا؛ فما بالنا نشتغل بما أراده بنا عما أراده منّا." [1]

والخلاصة أنه يكفي كل عاقل الاقتصار على ما اقتصر عليه السلف؛ خاصة أن العلم الضروري يقضي بأن الإنسان متمكن من بعض الأشياء؛ غير متمكن من بعضها؛ وأنه يشعر بمسئولية كاملة تجاه أفعاله الاختيارية؛ والحساب منوط بهذا الشعور الذي يشعر به كل عاقل، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

٥- (قول المعتزلة بالواجبات العقلية)

لمّا قال المعتزلة بالعدل الإلهي بمفهومهم الخاص له، وقالوا بالحسن والقبح العقليين، وقالوا بأن أفعاله تعالى معللة بالمصالح.. رتبوا على ذلك واجبات عقلية على الله تعالى؛ كالصلاح والأصلح، واللطف، وبعثة الرسل، والثواب والعقاب؛ لأنه تعالى يجب عليه فِعْل كل ما هو حسن، وترك كل ما هو قبيح.

والواجب عند المعتزلة: هو ما إذا لم يفعله القادر عليه استحق الذم على بعض الوجوه.

قالوا: وقولنا: (على بعض الوجوه) احتراز عن الواجبات المخيرة التي لها بدل يقوم مقامها؛ فإنه لو أُتي بواحد منها وتُرك الباقي.. لا يُستحق الذم مع الإخلال بالواجب. [2]

أما (الصلاح والأصلح) :

فيجب عند معتزلة بغداد[3]؛ قالوا: لأن انتفاع العبد به داع إلى ذلك؛ ولا صارف؛ فكان منعه شحًّا. [4]

فإن قيل للمعتزلة: وإذا ما كانت أفعال الله تعالى غايتها مصالح العباد؛ فلماذا

---

[1] ــ العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن لأبي زهرة ص ٥٦، ط: مجمع البحوث الإسلامية.

[2] ــ يراجع: شرح الأصول الخمسة ص ١٣٣، ص ٣٩، ص ٤٠، ص ٤١

[3] ــ شذَّ بشر بن المعتمر في هذه المسألة عن معتزلة بغداد– ووافقه معتزلة البصرة– وقال: لا يجب على الله تعالى رعاية الأصلح؛ لأنه لا غاية لما يقدر عليه من الصلاح؛ فما من أصلح إلا وفوقه أصلح؛ وإنما عليه أن يمكّن العبد بالقدرة؛ الملل والنحل ٦٣/١

[4] ــ المنهاج في أصول الدين للزمخشري ص ١٤، ط: مركز بدر العلمي والثقافي– صنعاء.

مكّن الله تعالى إبليس من إغواء عباده وأجابه عندما طلب الإنظار لهذا الغرض؟!

يجيبون بأنه لا يختلف الحال بسبب وجوده وعدمه، ولا يضل بقوله أحد إلا مَنْ لو فرضنا عدم إبليس لكان يضل أيضًا؛ والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ سورة الصافات: ١٦٢- ١٦٣. [١]

وتلك القضية كانت من أسباب انفصال الإمام الأشعري ت ٣٢٤هـ – رحمه الله– عن الاعتزال؛ حيث سأل الإمامُ شيخه الجبائي[٢]: ما قولك في ثلاثة أخوة كان أحدهم مؤمنًا تقيًّا، والثاني كان كافرًا شقيًّا، والثالث كان صغيرًا؛ فماتوا فكيف حالهم؟ فقال أبو علي الجبائي: أما الزاهد ففي الدرجات، وأما الكافر ففي الدركات، وأما الصغير فمن أهل السلامة، فقال الأشعري: إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات الزاهد فهل يُؤذن له؟

قال الجبائي: لا؛ لأنه يقال له: إن أخاك إنما وصل إلى هذه الدرجات بسبب طاعاته الكثيرة؛ وليس لك تلك الطاعات، قال الأشعري: فإن قال ذلك الصغير: التقصير ليس مني؛ فإنك ما أبقيتني ولا أقدرتني على الطاعة، قال الجبائي: يقول الباري جل وعلا: كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت وصرت مستحقًّا للعذاب الأليم؛ فراعيتُ مصلحتك، قال الأشعري: فلو قال الأخ الكافر: يا إله العالمين! كما علمتَ حاله فقد علمتَ حالي؛ فلم راعيت مصلحته دوني؟ فقال الجبائي: إنك لمجنون؛ وانقطع.[٣]

وأما (اللطف) الواجب على الله تعالى للعبد عند جمهور المعتزلة: "فهو ما يختار المرء عنده الواجب ويتجنب القبيح، أو ما يكون عنده أقرب إلى اختيار واجب أو ترك قبيح."[٤]

وكل الدواعي والألطاف التي تجب على الله تعالى للعبد عند المعتزلة تقف عند حد حرية الاختيار؛ فلا تخرج العبد إلى حد الإلجاء؛ إذ لو حصل ذلك لانتفى الاختيار

---

١ ــ مفاتيح الغيب ١٤/٣٣

٢ ــ هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام ٢٣٥هـ – ٣٠٣هـ ، رئيس علماء الكلام في عصره، وإليه تُنسب الجبائية، وهو من الطبقة الثامنة؛ يراجع: طبقات المعتزلة للقاضي ص ٢٨٧، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٦٧ وما بعدها

٣ ــ يراجع: وفيات الأعيان ٢٦٧/٤ وما بعدها

٤ ــ شرح الأصول الخمسة ص ٥١٩

الذي هو أساس التكليف.[1]

وقد أوّل المعتزلة الآيات التي يبدو ظاهرها مخالفًا لرأيهم في هذا المضمار؛ فالزمخشري يرى أن الله تعالى بمقتضى عدالته منح ألطافه في باب التكليف عباده أجمعين؛ فبعث إليهم الرسل عليهم السلام، وأخبرهم بما يصلحهم؛ لكن من الناس مَن آمن؛ وهؤلاء هم أهل اللطف، ومنهم من صمم على الكفر؛ وهؤلاء هم أهل الخذلان، يقرر ذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ سورة الأنعام: ٣٩.[2]

وأما عن (نظرية الاستحقاق) : فقد اقتضى عدل الله تعالى عند المعتزلة ألا يسوي بين المطيع والعاصي؛ فالمطيع يجب أن يُثاب والعاصي يجب أن يُعاقب.

والثواب عند المعتزلة: منفعة تُستحَقُّ على سبيل التعظيم والإجلال[3]، وهذا لأن المنافع عند المعتزلة قسمان: منفعة غير مستحقة؛ وهى التفضل، ومنفعة مستحقة؛ وهذه قسمان: منفعة مستحقة لا على سبيل التعظيم؛ وهى العوض، ومنفعة مستحقة على سبيل التعظيم؛ وهى الثواب.[4]

وأما العقاب فهو ضررٌ مُستحَق؛ ويُكفَّر عن مستحقه بأمرين: الأول منهما: الندم على الفعل المستحق للعقاب، والثاني: عمل طاعة تفوق المعصية التي يُستحق بها هذا العقاب.[5]

وقد حاول المعتزلة دعم ما يرونه من خلال النصوص الكريمة بكل سبيل!! فعند تفسير قوله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ سورة الأنعام: ١٦٠؛ يقولون: "المراد أنه تعالى يفعل ما يُستحَقُّ بالحسنة من الثواب، ويعطي المُثاب على جهة التفضل تسع حسنات؛ فيكون ذلك تفضلاً، والحسنة الواحدة ثوابًا؛ ولولا أن الأمر كما قلنا لوجب أن الطاعات لا تتفاضل فيما يُستحَقُّ بها من الثواب؛ ولوجب القطع على أن المُستحَقّ بجميعها هذا القدر؛ وهذا لا يصح عند الكل؛ فأما المعصية فمما لا يجوز أن يُفعل في

---

[1] ــ يراجع: نظرية التكليف ص ٣٩٥، وأصل العدل عند المعتزلة لهانم إبراهيم يوسف ص ٧٩
[2] ــ الكشاف ٢٢/٢
[3] ــ شرح الأصول الخمسة ص ٨٥
[4] ــ المصدر نفسه ص ٨٥
[5] ــ المصدر نفسه ص ٦٤٣

عقابها أكثر من المُستحَق."[١]

: ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴾ سورة التكوير: ٨-٩؛ فكيف يجوز أن يقول ذلك وهو يعاقبهم في النار أبد الآبدين من غير ذنب!![٢]

ومما تحدث المعتزلة فيه أيضًا بناءً على نظرية الاستحقاق: الأعواض عن الآلام التي تقع بالمكلَّفين وغير المكلَّفين؛ لا لذنب ارتكبوه؛ كما نرى في الحيوانات والأطفال وغيرهم؛ فقالوا: إن الله تعالى يعوِّض مَن فعَل به تلك الآلام؛ وعرّفوا العوض بأنه نفع مُستحَق لا على طريق الدوام، خال عن التعظيم؛ بخلاف الثواب؛ وبهذا يخرج فعل الآلام عن أن يكون ظلمًا.[٣]

ولأن المعتزلة يرون شمولية نظرية الاستحقاق لكل الكائنات؛ فإنهم حين يقفون عند قوله تعالى مخبرًا عن حال سليمان عليه السلام: ﴿ وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ سورة النمل: ٢٠-٢١؛ والذي يوهم ظاهره حُسْن تعذيب مَن لا يستحق .. يقولون: "الهدهد كان عاقلاً مكلَّفًا في زمن سليمان؛ وكان ذلك معجزة له عليه السلام؛ فصح أن يقول هذا القول."[٤]

وأما أهل السنة فنظروا إلى جانب العظمة الإلهية؛ ولذا قالوا: إنه لا يجب على الله تعالى شيء إلا ما أوجبه على نفسه تفضلاً بمقتضى الرحمة الإلهية؛ فالله تعالى متفضل بالإنعام لا عن وجوب؛ والإصلاح لا عن لزوم؛ وهو تعالى يثيب على الطاعات بحكم الكرم والوعد؛ لا بحكم الاستحقاق واللزوم، وقالوا: قاس المعتزلةُ أفعال الله تعالى على أفعال العباد مع أنا نرى كثيرًا من الأفعال تقبح منا؛ وهي حسنة منه تعالى؛ فنحن نرى أن ترك إنقاذ الغرقى قبيح منا؛ وهو سبحانه إذا أغرقهم لم يكن قبيحًا منه، وقالوا: الواجب هو ما ينال تاركه ضرر؛ إما في العاجل وإما في الآجل؛ والضرر محال في حق الله تعالى، وقالوا: نحن جميعًا نطلب المعونة من الله تعالى، وندعوه لطلب التوفيق للطاعات؛ فإن كان ما نسأله واجبًا على الله تعالى أن يفعله؛ فهذا السؤال سفه، وإن كان الدعاء لطلب ما هو فضل منه ورحمة؛ فهذا يدل على أنه تعالى لا يجب عليه شيء

---

١ ــ متشابه القرآن ص ٢٧٠ وما بعدها

٢ ــ المختصر في أصول الدين للقاضي ضمن رسائل العدل والتوحيد ص ٢٥١ – ٢٥٢

٣ ــ يراجع: شرح الأصول الخمسة ص ٤٨٣ وما بعدها، ونظرية التكليف ص ٤٦٣ وما بعدها

٤ ــ متشابه القرآن ص ٥٣٩-٥٤٠

لأحد؛ وقالوا: القول بكل الواجبات العقلية على الله تعالى ينبني عليه لوازم فاسدة يدل فسادها على فساد الملزوم؛ كالقول بأن الله تعالى لا يستوجب الحمد والثناء؛ لأنه فعل ما هو واجب عليه، والقول بأن خلق إبليس وجنوده أصلح للخلق وأنفع لهم، وإماتة الرسل عليهم السلام أصلح للعباد من بقائهم بينهم؛ فتلك اللوازم تبين فساد قولهم بالوجوب على الله تعالى.[1]

وقول أهل السنة هو الصحيح عندي؛ والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

ثالثًا: (الوعد والوعيد)

الوعد عند المعتزلة: هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير، أو دفع ضرر عنه في المستقبل، والوعيد: هو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير، أو تفويت نفع عنه في المستقبل.[2]

ويرى المعتزلة أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب، وتوعَّد العصاة بالعقاب، وأنه يوقع ما وعد به وتوعَّد عليه لا محالة؛ إذ العدالة حسب وجهة نظر المعتزلة تقتضي ذلك؛ لأنه تعالى لا يكلِّف بالإيمان ويُقدر عليه؛ ثم لا يثيب على الإتيان به ولا يعاقب على تركه؛ وإلا كان التكليف عبثًا.[3]

والمعتزلة في قولهم بالوعيد يقسمون المعاصي إلى صغائر وكبائر؛ وقد اتفقوا على أن العبد إذا خرج من الدنيا من غير توبة عن كبيرة من الكبائر؛ فإنه يستحق العقاب؛ ويرى جمهورهم أن الكبيرة هي كل معصية جاء فيها حدٌّ أو عقوبة أو وعيد؛ نحو السرقة؛ وما عدا ذلك فهو صغير من المعاصي.[4]

ويرون أيضًا أن الكبائر تبطل الثواب على الإيمان؛ لأن الكبيرة تبلغ مبلغًا لا يكون في الطاعات ما يزيد عليه، ولا يزول عقاب الكبائر بكثرة الطاعات المفعولة؛ بل يزول بالتوبة فقط، أما الصغائر: فتسقط بالتوبة، أو بطاعات هي أعظم منها.[5]

وقد بنى المعتزلة على قولهم بوجوب الوعد والوعيد على الله تعالى القول بنفي تأثير الشفاعة لمستحقي العقاب في إسقاطه؛ وإنما يكون تأثيرها في رفع الدرجات وزيادة

---

[1] ـــ يراجع: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٩٣/٣، والمستصفى ٢٣/١ وما بعدها، وتبيين المفتري لابن عساكر ص ٣٠٣، ط: التوفيقية – ١٣٤٧هـ ، ومفتاح دار السعادة ٥٢/٢ – ٥٣

[2] ـــ شرح الأصول الخمسة ص ١٣٤ – ١٣٥

[3] ـــ فضل الاعتزال ص ٣٥٠

[4] ـــ المختصر في أصول الدين ص ٢٦١

[5] ـــ المختصر في أصول الدين ص ٢٦١

الثواب فقط.

وكعادة المعتزلة في مباحثهم..عندما يجدون آيات قرآنية يدعم ظاهرُها رأيَهم في وجوب إنفاذ الوعد والوعيد يبادرون بحملها على ظاهرها؛ فإن اصطدم الظاهر برأيهم أوّلوها مستغلين براعتهم العقلية واللغوية!!

فعندما يستشعر الإمام الزمخشري أن في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ سورة البقرة: ١٦٧؛ دلالة لأهل السنة على أنه لا يُخلَّد في النار إلا الكافر، وأما العاصي فإنه وإن أصر على الكبائر؛ فتوحيده يخرجه منها ولا بدّ؛ لأن الله تعالى صدّر جملة ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ بضمير مبتدأ؛ ومثل هذا النظم يدل على الاختصاص؛ فالآية تنفي خروج الكفار من النار دون غيرهم.

ولذا يقول: الآية تدل على قوة أمرهم فيما أُسند إليهم؛ لا على الاختصاص.[1]

وعند تفسير الزمخشري قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمٗا ﴾ سورة النساء: ٩٣؛ يرمي أهل السنة بالأشعبية –نسبة إلى أشعب بن جبير الطفيلي المعروف بالطمع[2]– لطمعهم في رحمة الله تعالى؛ فيقول:"هذه الآية فيها من التهديد والإيعاد والإبراق والإرعاد أمر عظيم؛ والعجب من قوم يقرءون هذه الآية ثم لا تدعهم أشعبيتهم واتباعهم هواهم أن يطمعوا في العفو عن قاتل المؤمن بغير توبة."[3]

وأهل السنة يرون أن آيات الوعد في المؤمنين الطائعين ومن حازته المشيئة من العصاة، وآيات الوعيد في المشركين ومن حازه الإنفاذ من العصاة.

والآية الحاكمة بذلك: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ سورة النساء: ٤٨؛ فإنها جلّت الشك، وردّت على المعتزلة، وقد رامت المعتزلة أن ترد هذه الآية إلى قولها بأن قالوا: ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ هو التائب؛ وما أرادوه فاسد؛ لأن الفائدة في التقسيم على قولهم تبطل؛ إذ

---

[1] ــ الكشاف ١/ ٢٣٨

[2] ــ يراجع: فوات الوفيات للكتبي ١/١٩٧ وما بعدها، ط: دار صادر – بيروت.

[3] ــ الكشاف ١/٥٨٤

الشرك أيضًا يُغفر للتائب.[1]

ثم إن العفو إما أن يكون عبارة عن إسقاط العقاب عمن يحسن عقابه أو عمن لا يحسن عقابه؛ وهذا القسم الثاني باطل؛ لأن عقاب من لا يحسن عقابه قبيح؛ ومن ترك مثل هذا الفعل لا يقال: إنه عفا؛ ألا ترى أن الإنسان إذا لم يظلم أحدًا لا يقال: إنه عفا عنه؛ إنما يقال له: عفا: إذا كان له أن يعذبه فتركه؛ فعلمنا أن العفو عبارة عن إسقاط العقاب عمن يحسن عقابه.

وأيضًا فالآيات القرآنية توجب رجحان جانب الوعد على جانب الوعيد؛ لأن عمومات الوعد أكثر؛ والترجيح بكثرة الأدلة أمر معتبر في الشرع.

وأيضًا فقد قال تعالى في جانب الحسنة: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ سورة الأنعام: ١٦٠؛ ثم إنه تعالى زاد على العشرة فقال:﴿ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ سورة البقرة: ٢٦١؛ وأما في جانب السيئة فقال: ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ سورة الأنعام: ١٦٠؛ وهذا في غاية الدلالة على أن جانب الحسنة راجح عند الله تعالى[2]، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

رابعًا: (المنزلة بين المنزلتين)

اشترط المعتزلة في الإيمان العناصر الثلاثة: الاعتقاد بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالأعضاء، وعلى هذا فإن من أخلّ بالاعتقاد فهو منافق، ومن أخلّ بالشهادة والقول فهو كافر، ومن أخلّ بالعمل فهو فاسق.

وقالوا: الفاسق صاحب الكبيرة ليس مؤمنًا ولا كافرًا؛ لا في الاسم ولا في الحكم؛ بل في منزلة بين المنزلتين؛ فلا يُسمَّى مؤمنًا ولا كافرًا؛ وإنما يُسمَّى فاسقًا؛ وحكمه كذلك بين الحكمين؛ فلا يُوالى في الدنيا ولا تُقبل شهادته كالمؤمن، ولكنه يخالف الكافر أيضًا في إجراء بعض الأحكام عليه؛ فيُصلى عليه ويُدفن في مقابر المسلمين ويُورث كالمؤمن؛ أما في الآخرة فإنه يُخلَّد في النار خلود معصية، لا خلود كفر؛ وكل الفرق الذي بينه وبين الكافر هو دركة العذاب وكيفيته؛ فإن دركته تكون أقل من دركة الكفار!![3]

[1] ــ المحرر الوجيز ٧٨/٢ – ٧٩
[2] ــ مفاتيح الغيب ٣/ ١٤٢ وما بعدها
[3] ــ التذكرة في الأصول الخمسة ص ٩٤، والأمالي ص ١٧٧–١٧٨، ونظرية التكليف ص ٤٨٧

والمحقق يكتشف أن المعتزلة قد آل رأيهم إلى رأي الخوارج!!!

ويأتي أصل المنزلة بين المنزلتين في المرتبة الرابعة عند حديثهم عن أصولهم الخمسة مع أنه أول الأصول ظهورًا؛ وذلك لأن التوحيد والعدل يتعلقان بصفات الله تعالى وأفعاله؛ وبالتالي فإن لهما الصدارة ؛ كما أن المنزلة بين المنزلتين فرعٌ عن الكلام في الوعد والوعيد؛ ومن هنا جاء هذا الأصل في المرتبة الرابعة.[1]

وقد أوّل المعتزلة القرآن الكريم على ضوء أصل المنزلة بين المنزلتين بكل قضاياه المتفرعة عنه:

ففيما يتعلق بمفهوم الإيمان: يقرِّر الزمخشري تصوُّر المعتزلة له بأنه اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح؛ وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ سورة البقرة: ١٤٣؛ حيث قال: "الله تعالى ذكر صفة الصلاة هنا بلفظ الإيمان؛ لأنها بعض ما يتناوله الإيمان."[2]

وفيما يتعلق بتسمية صاحب الكبيرة: يؤكد القاضي عبد الجبار على ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ﴾ سورة الحجرات: ٧؛ حيث قال: "الآية تدل على انقسام المعاصي إلى هذه الأقسام الثلاثة؛ فقد تكون المعصية من باب الفسق، أو باب الكفر، وقد تكون معصية صغيرة؛ وهذا يبطل قول من لا يثبت الفاسق."[3]

ويرى القاضي أن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ سورة الحجرات: ٩؛ على أن مرتكب الكبيرة مؤمن؛ لأنه تعالى وصف الفرقة الباغية بالإيمان.. استدلالٌ خاطئٌ؛ يقول القاضي: "هذا كقولنا: إن المؤمن إذا ارتَّد وجب قتله؛ ولا يوجب ذلك كونه مرتدًّا في حال إيمانه."[4]

وفيما يتعلق بحكم صاحب الكبيرة: عندما يفسر القاضي عبد الجبار قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ سورة آل عمران: ١٣١؛ يرى أن كونها مُعدَّة للكافرين لا يمنع أن تكون مُعدِّة لغيرهم؛ فإنه تعالى عرّف النار، ثم وصفها

وما بعدها.

[1] ــ يراجع: شرح الأصول الخمسة ص ١٢٨ وما بعدها

[2] ــ الكشاف ٤/٢٣٩

[3] ــ متشابه القرآن ص ٦٢٢

[4] ــ متشابه القرآن ص ٦٢٣

بأنها معدة للكافرين؛ فمن أين أنه أراد بذكرها جميع النيران؛ مع تجويز أن يريد بها نارًا مخصوصة، وقد يقال إذا كان الغالب على الشيء قوم دون قوم: إنه مُعَدّ لهم. [1]

وأما جمهور السلف وأهل الحديث: فذكروا أن المعرفة إيمان كامل؛ وهو الأصل؛ ثم بعد ذلك كل طاعة إيمان على حدة؛ وهذه الطاعات لا يكون شيء منها إيمانًا إلا إذا كانت مرتبة على الأصل الذي هو المعرفة؛ ولم يجعلوا شيئًا من الطاعات إيمانًا ما لم توجد المعرفة والإقرار، ولا شيئًا من المعاصي كفرًا ما لم يوجد الجحود والإنكار؛ فالمرء حين يتحقق توحيده يكون قد أتى بأصل الإيمان، ثم كلما فعل الطاعات ازداد إيمانه، وكلما ارتكب المعاصي نقص إيمانه، وارتكاب الكبائر يخرجه من دائرة الإيمان إلى دائرة الإسلام؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"[2]؛ ولا يخرج إلى الكفر إلا بارتكاب فِعْلٍ مكفِّرٍ كفرًا أكبر يُنقص توحيده أصلاً.[3]

الأعمال شرطٌ في تحقُّق الإيمانِ إذنً عند السلف؛ لكنها شرط كمال عندهم؛ خلافًا للمعتزلة الذين اعتبروا الأعمال شرط صحة؛ وبالتالي نفوا الإيمان عمن فقد هذا الشرط؛ ومن هنا يقول الإمام البخاري رضي الله عنه:"الإيمان قول و فعل ويزيد وينقص"[4]

ويرى جمهور الأشاعرة أن الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب فقط؛ لأنه مسماه اللغوي؛ فينبغي ألا يُنقل من معناه؛ لأن الأصل عدم النقل؛ إلا أنه أُطلق على تصديقٍ خاصٍّ بأشياء بيّنها الدين.[5]

ويجب ألا يذهب إلى تصورنا أن عدم اشتراط مشايخ الأشاعرة لأعمال الجوارح في حقيقة الإيمان يعني أنهم لا يهتمون بها؛ كل ما في الأمر أنهم يميزون بين الإيمان والإسلام؛ ويجعلون عمل الأعضاء من الإسلام لا من الإيمان؛ ودليل التفرقة بينهما اللغة، وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ سورة الحجرات: ١٤، وأيضًا فإنه تعالى

---

[1] ــ متشابه القرآن ص ١٦٠

[2] ــ رواه الإمام البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الأشربة، حديث رقم ٥٢٥٦

[3] ــ مفاتيح الغيب ٢٣/٢، وروضة المحبين ٣٦٠/١

[4] ــ صحيح البخاري ٧/١

[5] ــ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ٣٨٩/١، والمواقف ٥٢٧/٣ وما بعدها، وشرح المقاصد ٢٤٧/٢ وما بعدها

جعل الإيمان شرطًا لصحة الأعمال في قوله جل شأنه: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ سورة طه: ١١٢؛ مع القطع بــأن المشروط لا يدخل في الشرط.

ويزيد الإيمان وينقص على أن المراد به التصديق؛ لأن التصديق يزيد ويــنقص أيضًا بكثرة النظر ووضوح الأدلة؛ وكل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل؛ حتى يكــون في بعض الأحيان أعظم يقينًا وإخلاصًا منه في بعضها؛ ومراتب اليقين متفاوتة إلى علــم اليقين وحق اليقين وعين اليقين؛ ولذا كان إيمان الصِّدِّيق أقوى من إيمــان غــيره مــن الصحابة؛ لأنه كان بحيث لا يعتريه الشبهــة.

وبناء على هذا التصور السابق للإيمان عند الأشاعرة ذهبوا إلى أن الفاسق من أهل القبلة لا يزايله وصف الإيمان؛ فسمي مؤمنًا فاسقًا؛ مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرتــه؛ هذا فيما يتعلق بالتسمية.

وأما فيما يتعلق بالحكم: فإن الأشاعرة قرروا أن حمل آيــات الوعيــد علــى عمومها ليس أولى من حمل آيات الوعد على ذلك؛ وقرروا أن حكم صاحب الكــبيرة موكول إلى الله تعالى، وأنه داخل في دائرة المشيئة؛ إن شاء عفا عنه، وإن شــاء عذبــه على قدر ذنبه. [1]

<u>وأرى – والله الموفق –</u> فساد قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين لمرتكب الكبيرة سواء فيما يتعلق بالتسمية أو الحكم؛ إذ الكبائر تؤثِّر في الإيمان من حيث الزيادة والنقصان؛ لا من حيث الوجود والعدم؛ لأن العمل شرط كمال للإيمان؛ لا شرط صحة له؛ إذن فصاحب الكبيرة غير المستحل لها مؤمن ناقص الإيمان.

والتشدُّد في إطلاق المسميات أمره له خطورته؛ خاصة في تلك الأيام الصعبة التي نعيشها، والناظر يجد من يتنطع؛ فينفِّر الناس من شريعة الإسلام، ويجد آخرين يريدون أن يأمنوا عقاب الله مع ترك العمل والسير وراء أي عارضٍ تدعوهم إليه نفوسهم التي تؤثر الراحة!!

وأما فيما يتعلق بحكم صاحب الكبيرة عند المعتزلة.. فقولهم بذلك في نهاية البطلان؛ فإنه على فرض مجاراتهم في نفي الإيمان عنه وإطلاق اسم الفسق عليه؛ كمنزلةٍ بين الإيمان والكفر؛ فإن هذا يقتضي حكمًا وسطًا بين الخلود المطلق في النار والبراءة المطلقة؛ إلا أن

[1] ــ يراجع: مفاتيح الغيب ٩٦/١٥ – ٩٧، والمواقف ٥٢٨/٣، وفتح الباري ٤٦/١، والتحرير والتنوير ٢٦٦/١ – ٢٦٧

المعتزلة لم يرتضوا إلا أن يقولوا بخلود صاحب الكبيرة في النار؛ فآل رأيهم إلى رأي الخوارج!!

ولهذا يقول ابن عاشور رحمه الله معلِّقًا على رأي المعتزلة في صاحب الكبيرة: " كان الشأن أن إجراء الأحكام الإسلامية عليه في الدنيا يقتضي أنه غير خالد؛ إذ لا يُعقل أن تجرى عليه أحكام المسلمين وتنتفي عنه الثمرة التي لأجلها فارق الكفر؛ إذ المسلم إنما أسلم فرارًا من الخلود في النار؛ فكيف يكون ارتكاب بعض المعاصي موجبًا لانتقاض فائدة الإسلام؟! على أن هذا مما يجرّئ العصاة على نقض عرى الدين بحكم: أنا الغريق فما خوفي من البلل!!"[1]

خامسًا : (مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)

يمكن القول بأن كلام المعتزلة في هذا الأصل موافق لكلام أهل السنة إلا في شيئين:

الأول: المعروف عندهم: هو كل فعل عَرف فاعله حسنه أو دُلَّ عليه، والمنكر: هو كل فعل عرف فاعله قبحه أو دُلَّ عليه.[2]

ويتضح هنا أثر فكر المعتزلة في التحسين والتقبيح في تعريفهم المعروف والمنكر؛ فسبيل معرفة المعروف والمنكر عندهم: إما العقل؛ بدليل قولهم: عرف فاعله حسنه، وإما الشرع؛ بدليل قولهم: أو دُلَّ عليه.

والحق أن تعريفهم لذلك لا غبار عليه؛ لأنهم جمعوا في نظرتهم للمعروف والمنكر بين نظر العقل والشرع؛ غير أن المعتزلة أخطأوا في تقديم العقل وجعله حاكمًا على الشرع؛ وأخطأوا أيضًا في جعلهم المعروف ما هم عليه من أصول؛ والمنكر ما عليه مخالفوهم؛ ولذا فإنهم عندما دالت لهم الدولة عذّبوا الأئمة حملاً لهم على القول بخلق القرآن؛ لأنهم يرون خلاف قولهم منكرًا؛ وقد ذكر الإمام الأشعري أن المعتزلة كانوا يقولون: " إذا كنا جماعة وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفينا؛ أخذنا الناس بالانقياد لقولنا؛ فإن دخلوا في قولنا وإلا قاتلناهم."[3]

الثاني: كيفية تنفيذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: فقد رأوا أن من يقوم بتلك المهمة يتدرج من السهل إلى الصعب، ويرون أنه إن وصلنا في كف المنكر إلى أشد المراتب - كالقتال- فلا بأس، وقد ضمّنوا ذلك الخروج على أئمة الجور؛ بشرط العدد والعدّة، وأن يبايعوا إمامًا قبل الثورة.[4]

---

[1] ــ التحرير والتنوير ١/ ٢٧٠
[2] ــ شرح الأصول الخمسة ص ١٤١
[3] ــ مقالات الإسلاميين ١/ ٤٦٦
[4] ــ يراجع: التذكرة في الأصول الخمسة ص ٩٤، وشرح الأصول الخمسة ص ١٤٤، والكشاف ١/ ٤٢٦

وجمهور العلماء[١] يرون أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مُرَتَّبان بترتيب الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فيكون ذلك باليد أولاً؛ والذى لا يصل إلى حدّ المقاتلة أو التعزير؛ وإنما يكون ذلك للإمام فقط؛ فإن لم يستطع المسلم أن يغيِّر المنكر بيده، غيَّره بلسانه برفق ولطف وحكمة وموعظة حسنة؛ وذلك يكون للعلماء بالمعروف والمنكر؛ فإن لم يستطع المسلم التغيير بما سبق، فلينكر المنكر بقلبه.

وقد حكى الإمام القرطبي رحمه الله الإجماع على أن هذا هو الترتيب الصحيح؛ فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال: " من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه؛ وذلك أضعف الإيمان."[٢]

إذن فترتيب المعتزلة لمراتب تغيير المنكر مخالف لترتيب الجمهور، ومخالف للمفهوم من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم السابق ذكرها.

وإحقاقًا للحق؛ فإن المعتزلة مع مخالفتهم الترتيب الصحيح فى تغيير المنكر، وتدرُّجهم فى ذلك من السهل إلى الصعب، ووصولهم إلى حد القتال...فإنهم وافقوا الجمهور في اشتراط ألا يكون من نتائج استعمال القوة وقوع منكر جديد.[٣]

<u>وبعد هذا العرض لأصول المعتزلة يقال:</u>

مع الأسف الشديد كفّر وفسّق المعتزلة من خالفهم في أصولهم؛ فعبد الجبار يقول:

" من خالف في التوحيد ونفى عن الله تعالى ما يجب إثباته، وأثبت ما يجب نفيه، فإنه يكون كافرًا، ومن خالف في العدل، وأضاف إلى الله تعالى القبائح؛ كتعذيب أطفال المشركين، فإنه يكفر أيضًا، ومن خالف في الوعد والوعيد وقال: إنه تعالى وعد وتوعد، ولكن يجوز أن يخلف وعيده؛ لأن الخلف في الوعيد كرم؛ فإنه يكفر أيضًا؛ لإضافته القبيح إلى الله تعالى، ومن خالف في المنزلة بين المنزلتين فقال: إن حكم صاحب الكبيرة كحكم عبدة الأوثان؛ فإنه يكون كافرًا؛ لأنا نعلم خلافه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة، فإن قال: حكمه حكم المؤمنين في التعظيم والموالاة؛ فإنه يكون فاسقًا؛ لأنه خرق إجماعًا مصرَّحًا به، وأما من خالف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقال: إنه مشروط بوجود الإمام؛ فإنه يكون مخطئًا."[٤]

---

[١] ـــ يراجع: المحلى لابن حزم ٣٦١/٩، ط: دار الفكر، والمحرر الوجيز ٢٦٢/٢، والجامع لأحكام القرآن ٤٨/٤، ومغنـــــــي المحتاج للخطيب الشربيني ٢١١/٤، ط: دار الفكر.

[٢] ـــ رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم ١٨٦

[٣] ـــ يراجع: شرح الأصول الخمسة ص ١٤٨، والكشاف ٤٢٦/١

[٤] ـــ شرح الأصول الخمسة ص ١٢٥– ١٢٦

الفصل الثاني
القراءات القرآنيـــــــــــــة
(القراءات القرآنية)

القرآن هو الوحي المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم للبيـــان والإعجـــاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ هذا الوحي في الحروف وكيفيتها من تخفيفٍ وتشـــديدٍ وغيرهما.[1]

فالقراءات وحيٌ تلقَّاه صلى الله عليه وسلم من جبريـــــل عليــه الســـلام، وقرأه صلى الله عليه وسلم على الصحابة، ونُقلت عنه بالتواتر.

ولّما انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، وقام بـــالأمر بعـــده صدِّيق الأمة –رضي الله عنه– واستشهد عدد كبير من الصحابة رضوان الله عليهم في حروب الردة، أشار الفاروق على أبي بكر – رضي الله عنـــهما– بجمـــع القـــرآن في مصحف واحد؛ خشية أن يذهب بذهاب الصحابة، فتوقف في ذلك؛ لأن النبي صـــلى الله عليه وسلم لم يأمر في ذلك بشيء، ثم اجتمع رأيهما ورأي الصحابة علـــى ذلـــك، فأمر الصِّدِّيق بجمع القرآن في صحف كانت عنده حتى تُوفي، ثم عند عمر رضـــي الله عنه حتى تُوفي، ثم عند حفصة ت ٤٥هـ –رضي الله عنها–

ولّما كان في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة ذي النورين عثمان رضي الله عنـــه وأثناء الفتوح رأى حذيفةُ بن اليمان ت ٣٦هـ –رضي الله عنه– النـــاسَ يختلفـــون في القرآن، ويقول أحدهم للآخر: قراءتي أصح من قراءتك، فأفزعه ذلك وقـــدم علـــى عثمان وقال: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصـــارى، فأرســـل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها ثم نردها إليك، فأرســـلتها إليـــه، فأمر بنسخها في عدة مصاحف، ووجه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفـــة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفًا بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفًا، وهو الذي يقال له: الإمام، ووجه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن، وبمصـــحف إلى البحـــرين، وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى.

---

[1] ـــ البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي ٣١٨/١، ط: عيسى الحلبي، ط١: ١٣٧٦هـ، ت: محمـــد أبو الفضل.

وجُرِّدت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل؛ ليحتملها ما صح نقله وثبتت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ كان الاعتماد على الحفظ، لا على مجرد الخط، فكُتبت المصاحف على اللفظ الذي استُقر عليه في العَرضة الأخيرة عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كما صرح به غير واحد من الأئمة.[1]

يقول الحافظ بن حجر ت ٨٥٢هـ – رحمه الله –: "الجهات التى وُجِّهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة مَن حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل، فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعًا عن الصحابة؛ بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط؛ امتثالاً لأمر عثمان الذى وافقه عليه الصحابة؛ لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن."[2]

ومن الأمثلة علي ذلك: الإختلاف بالنقص والزيادة: نحو قوله سبحانه: ﴿لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ سورة التوبة: ١٠٠، فقد قُرئت كذلك في بعض المصاحف؛ وقُرئت (تجري من تحتها)؛ بزيادة لفظ (من)، وهما قراءتان متواترتان[3]، وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف؛ بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكي؛ لأن لفظ (من) ثابتة فيه، أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكي؛ حيث لم تثبت فيه أي في غير المصحف المكي.[4]

وقد تجرّد قوم من بعد أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– واعتنوا بضبط القراءة عناية تامة، حين دعت الحاجة إلى ذلك، وجعلوها عِلمًا كما فعلوا بعلوم الشريعة الأخرى، وصاروا أئمة يُقتدى بهم ويُرْحل إليهم، واشتهر منهم ومن الطبقة التي تلتهم: الأئمة السبعة الذين تُنسب إليهم القراءات إلى اليوم.[5]

---

[1] ــ يراجع: مقدمة الجامع لأحكام القرآن ٤٦/١، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٦ وما بعدها، ط: المطبعة التجارية الكبرى، ومباحث في علوم القرآن لمناع القطان ١/ ١٧٦– ١٧٧، ط: مكتبة المعارف، ط٣.

[2] ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ بن حجر ٩/ ٣١، ط: دار المعرفة – بيروت – ١٣٧٩ه.

[3] ــ السبعة في القراءات لابن مجاهد ١/ ٣١٧، ط: دار المعارف، ت: د/ شوقي ضيف.

[4] ــ النشر في القراءات العشر ١/ ٣١– ٣٣، ومناهل العرفان ١/ ١٦٩، وجمع القرآن في مراحله التاريخية من العصر النبوي إلى العصر الحديث لمحمد شرعي ١/ ٢٣٧ وما بعدها، ط: كلية الشريعة – جامعة الكويت – ١٤١٩هـ

[5] ــ هم: ابن عامر الشامي: وهو أبو عمران عبد الله بن عامر الدمشقي، وقد توفي بها سنة ثمان عشرة ومائة ١١٨ه، وراوياه: هشام وابن ذكوان، فأما هشام: فهو هشام بن عمار، القاضي الدمشقي، وقد توفي بها سنة خمس وأربعين ومائتين ٢٤٥هـ، وأما ابن ذكوان: فهو عبد الله بن أحمد بن بشير

فقراءات أولئك السبع هي المتفق عليها، وقد اختار العلماء من أئمة القـــراءة غيرهم ثلاثةً صحت قراءتهم وتواترت.[1]

واختيار القرَّاء السبع إنما هو للعلماء المتأخرين في المائة الثالثة، وإلا فقد كـــان الأئمة الموثوق بعلمهم كثيرين، وأول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط هو: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ت ٣٢٤هـــ؛ والســـبب في الاقتصـــار عليهم هو أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرًا جدًّا، فلما تقاصرت الهمم اقتصـــروا ممـــا يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشـــتهر

الدمشقي، توفي بدمشق سنة ٢٤٢هـــ.

– ابن كثير: هو عبد الله بن كثير المكي، توفي بمكة سنة عشرين ومائة ١٢٠هـــ، وراوياه: البـــزي وقنبل، أما البزي: فهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة المؤذن المكي، توفي بمكة سنة خمسين ومـــائتين ٢٥٠هـــ، وأما قنبل: فهو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي، ويلقب قنبلًا، ويقال: هم أهل البيت بمكة، يعرفون بالقنابلة، وتوفي بمكة سنة إحدى وتسعين ومائتين ٢٩١هـــ.

– عاصم الكوفي: هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود، من التابعين، وتوفي بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومائة ١٢٨هـــ، وراوياه: شعبة وحفص، فأما شعبة: فهو أبو بكر شعبة بن عباس بن سالم الكوفي، وتـــوفي بالكوفة سنة ثلاث وتسعين ومائة ١٩٣هـــ، وأما حفص: فهو حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي، تـــوفي سنة ثمانين ومائة ١٨٠هـ.

– أبو عمرو بن العلاء شيخ الرواة: وهو زيان بن العلاء بن عمار المازني البصري، وقيل اسمه يحـــيى، وقيل اسمه كنيته، وتوفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة ١٥٤هـــ، وراوياه: الدُّوري، والسُّوسي، فأمـــا الدوري: فهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري النحوي، والدور: موضع ببغداد، توفي سنة ست وأربعين ومائتين ٢٤٦هـــ، وأما السوسي: فهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسي، توفي سنة إحدى وستين ومائتين ٢٦١هـــ.

– حمزة الكوفي: هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات التيمي، توفي بحلـــوان في خلافـــة المنصور سنة ست وخمسين ومائة ١٥٦هـــ، وراوياه: خلف وخلاد، فأما خلف: فهو خلف بن هشام، توفي ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين ٢٢٩هـــ، وأما خلاد: فهو خلاد بن خالد الكوفي، توفي بها سنة عشرين ومائتين ٢٢٠هـــ.

– نافع المدني: هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أصله من أصفهان، وتوفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة ١٦٩هـــ، وراوياه: قالون وورش، أما قالون: فهو أبو موسى عيسى المدني، وقالون لقب له أيضًا، يُروى أن نافعًا لقَّبه به لجودة قراءته؛ لأن "قالون" بلسان الروم؛ أي جيد، وتوفي بالمدينة سنة ٢٢٠هـــ، وأما ورش: فهو عثمان بن سعيد المصري، ويكنى أبا سعيد، وورش لقب له، لقب به فيما يقال لشدة بياضه، وتوفي بمصر سنة ١٩٧هـــ.

– الكسائي: هو علي بن حمزة، إمام نحاة الكوفة، قيل له "الكسائي" من أجل أنه أحرم في كســـاء، توفي بـــالري حين توجه إلى خراسان مع الرشيد سنة ١٨٩هـــ، وراوياه: أبو الحارث وحفص الـــدوري، فأما أبو الحارث: فهو الليث بن خالد البغدادي، توفي سنة ٢٤٠هـــ، وأما حفص الدوري: فهو الـــراوى عن أبي عمرو، وقد سبق ذكره.

[1] ـــ هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني ت ١٣٢هـ، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي ت ٢٠٥هـ، وخلف بن هشام ت ٢٢٩هـ، وهؤلاء وأولئك هم أصحاب القراءات العشر.

بالثقة والأمانة، وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه فأفردوا من كل مصر إمامًا واحدًا.

وذكر بعض العلماء أن القراءات: متواترة، وآحاد، وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد الثلاث المتممة لعشرها، وما بقي فهو شاذ، وقيل: العشر متواترة، وقيل: المعتمد في ذلك الضوابط سواء أكانت القراءة من القراءات السبع أو العشر أوغيرها، وضوابط القراءة الصحيحة ما يأتي:

١- موافقة القراءة للعربية بوجه من الوجوه: سواء أكان أفصح أم فصيحًا؛ لأن القراءة سُنَّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها بالإسناد لا بالرأي.

٢- أن تكون القراءة صحيحة الإسناد.

٣- أن توافق القراءة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، والمراد بالموافقة الاحتمالية: ما يكون من نحو هذا؛ كقراءة: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ سورة الفاتحة: ٤؛ فإن لفظة (مالك) كُتبت في جميع المصاحف بحذف الألف، فتُقرأ (مَلِكِ)، وهي توافق الرسم تحقيقًا، وتُقرأ (مالك)، وهي توافقه احتمالًا، ولا يشترط في القراءة الصحيحة أن تكون موافقة لجميع المصاحف، بل يكفي الموافقة لما ثبت في بعضها، وذلك كقراءة:﴿ جَآءُو بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ ﴾ سورة آل عمران: ١٨٤، بإثبات الباء فيهما، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي.

قالوا: فإن اجتمعت الأركان الثلاثة فتلك هي القراءة الصحيحة، وهي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ويجب على الناس قبولها، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة، أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة.[1]

وقد قام تعدُّد القراءات مقام تعدُّد كلمات القرآن؛ فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئًا عن آيتين فأكثر، وهذا من زيادة ملاءمة القرآن لكل عصر.[2]

ومن ذلك: الدلالة على حكمين شرعيين عن طريق تعدد القراءات؛ كقوله تعالى في بيان الوضوء: ﴿ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ

[1] ـ يراجع: المحرر الوجيز ١/ ٤٨، ومقدمة الجامع لأحكام القرآن ١/٤٦، والبرهان في علوم القرآن ١/٣١٨، ومعرفة القراء الكبار ١/٨٣ وما بعدها، وتحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري ١/١٠٥ وما بعدها، ط: دار الفرقان- الأردن، والنشر في القراءات العشر ١/ ٦ وما بعدها، ومباحث في علوم القرآن ١/ ١٧٦- ١٧٧

[2] ـ يراجع: مناهل العرفان ١/ ١٤٩، والتحرير والتنوير ١/ ٥٥

﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ سورة المائدة: ٦، بالنصب والخفض في ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ ؛ ففي قراءة النصب بيان لحكم غسل الرجل، حيث يكون العطف على معمول فعل الغسل، وقراءة الجر بيان لحكم المسح على الخفين عند وجود ما يقتضيه، حيث يكون العطف على معمول فعل المسح.[١]

(إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات القراءات أو ردها) :

لم يرتض بعضُ أهل اللغة والكلام الحدَّ من حريتهم تجاه القراءات القرآنية، وطعنوا في بعض القراءات المتواترة بزعم أنها أتت على أوجه ضعيفة في العربية، وخالفت القواعد النحوية!!

يقول الإمام السيوطي: "قال قومٌ من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي في إثبات قراءة إذا كانت تلك القراءة صوابًا في العربية، وإن لم يثبت أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قرأ بها."[٢]

والإمام الزمخشري – على سبيل المثال– لم يخل كشافه من مثل هذا؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ سورة الأنعام: ١٢٢؛ يقول:

"قرأ ابن عامر: (زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم) على الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول، والفصل بينهما لو كان في الشعر لكان سمجًا مردودًا، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟!"[٣]

وقد أبى ذلك أهل الحق وأنكروه، وخطَّأوا من قال به؛ فقال أبو عمرو الداني[٤] رحمه الله: "وأئمة القرَّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سُنَّة متبعة، يلزم قبولها والمصير

[١] إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ١/ ٢٠٨– ٢٠٩
[٢] الإتقان في علوم القرآن ٢١٠/١
[٣] الكشاف ٢/ ٦٦
[٤] هو عثمان بن سعيد بن عثمان، من موالي بني أمية، من الأئمة في علم القراءات، تُوفي سنة ٤٤٤ه، له: التيسير في القراءات السبع، والاهتدا في الوقف والابتدا، وطبقات القراء، وغير ذلك؛ معرفة القراء الكبار ١/ ٤٠٦ وما بعدها

إليها." [١]

ولذا فإن أبا حيان هاجم الزمخشري- رحمهما الله- هنا فقال: "لا التفات إلى قول الزمخشري، فابن عامرٍ أخذ القرآن عن عثمان رضي الله عنه قبل أن يظهر اللحن في كلام العرب، وأعجبً لعجمي ضعيفٍ في النحو يردُّ على عربيٍّ صريح قراءةً متواترة موجود نظيرها في لسان العرب، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرهم الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وأمانتهم ومعرفتهم وديانتهم، وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل."[٢]

ومن هنا يتبين أن قبول القراءة أو ردها يكون بحسب استيفائها للشروط التي وضعها العلماء، ولذا فإنه ينبغي تصحيح قواعد اللغة العربية بالقراءة، وليس العكس.

[١] ـــ جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ٥١/١، ط: جامعة الشـــارقة- الإمـــارات، ط١: ١٤٢٨هـ

[٢] ـــ البحر المحيط ٤/ ٢٣٢

الفصل الثالث
(موقف المعتزلة من القراءات القرآنية)

على الرغم من إيمان المعتزلة بالسلطان العقلي كانوا يكرهون أن يقال عنهم: إنهم ابتعدوا عن الشرع وارتموا في أحضان الفلسفة، ومن هنا مضوا يبينون ما في الآيات من مظاهر التوحيد والعدل متخذين من القراءات سبيلاً لذلك!!!

المبحث الأول: (توجيه المعتزلة للقراءات نحو أصل التوحيد عندهم)

المطلب الأول: (نفي الصفات)

علمنا فيما سبق أن المعتزلة نفوا أن تكون لله تعالى صفات قديمة زائدة على ذاته قاصدين بذلك نفي أن يكون للصفات وجود مستقل بجانب الذات.

ولذا فإن الإمام الزمخشري – رحمه الله – عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ سورة الكهف: ٤٤؛ يذكر هنا قراءةً شاذة، وهي قراءة (الحقَّ) بالنصب، وينسبها لعمرو بن عبيد ت ١٤٣هـ؛ فيقول: "قرأ عمرو بن عبيد بالنصب على التأكيد؛ كقولك: هذا عبد الله الحقَّ لا الباطل، وهي قراءةٌ حسنةٌ فصيحة، وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم."[1]

وقوله: ﴿ٱلْحَقِّ﴾ قرأه أبو عمرو والكسائي بالرفع صفة لـ ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾، وقرأ الباقون بالجر صفة لـ ﴿لِلَّهِ﴾.[2]

ورجح الإمام الطبري –رحمه الله – قراءة من قرأ ﴿ٱلْحَقِّ﴾ بالخفض، على أنه نعتٌ لله تعالى.[3]

ومن هنا يقول أبو حيان: "ترحَّم الزمخشري هنا على عمرو بن عبيد وترضَّى عنه، إذ هو من أوائل أكابر شيوخه المعتزلة، وكان على غاية من الزهد، وله أخبارٌ في ذلك، إلا أن أهل السنة يطعنون عليه وعلى أتباعه."[4]

ويقول الإمام السكوني[5] رحمه الله: "يروم بذلك نفي صفة ﴿ٱلْحَقِّ﴾ عن الله

---

[1] ـــ الكشاف ٦٧٧/٢

[2] ـــ يراجع: حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة ٤١٨/١– ٤١٩، ط: مؤسسة الرسالة، ط٢، ت: سعيد الأفغاني.

[3] ـــ جامع البيان ٢٥١/١٥

[4] ـــ البحر المحيط ١٢٤/٦

[5] ـــ هو عمر بن محمد بن حمد السكوني المغربي المالكي ت ٧١٧هـ، مقرئ مفسر متكلم، من تصانيفه:

تعالى، لنفي المعتزلة للصفات عامّة، ولذا ذكر هنا القراءة بالنصب على التأكيد، وذكر أنها لعمرو بن عبيد، والمعتزلة لم تثبت عدالتهم، فلا يُقبل روايتهم ولا نقلهم، فإن عضَّد قراءتهم قراءةُ غيرهم من أهل العدالة والسنة قُبلت وإلا فلا."[١]

وأهل السنة – كما علمنا فيما سبق – يرون أن صفات الله تعالى الإيجابية زائدة على الذات قائمة بها، قديمة بقدمها، لا هي هو، ولا هي غيره، ورأوا في موقف المعتزلة تعطيلاً للصفات؛ لأن الاعتقاد أن معنى الصفة غير معنى الذات لا يعني إثبات قدماء غير الذات، وإنما يعني فقط أن الذات تتعلق بالوجود العيني، وأن الصفات تتعلق بالوجود الذهني.

وقد علمنا أيضًا أن القراءات ليست موكولة إلى رأي الفصحاء واجتهاد البلغاء، فتتفاوت في الفصاحة لتفاوتهم فيها؛ بل ليس لأحدٍ أن يقرأ إلا بما اتصل بنقل صحيح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولذا فإن نقل الإمام الزمخشري لهذه القراءة واستحسانه لها لمجرد حب المذهب والتعصب له أمر لا يجوز.

المطلب الثاني: (الكلام الإلهي)

علمنا أن من مقتضيات التوحيد عند المعتزلة أن الكلام فعل من أفعاله تعالى، أحدثه وأنشأه وخلقه، وأنه تعالى إذا أراد شيئًا خلق الأصوات المخصوصة في جسم من الأجسام؛ لتدل هذه الأصوات على كونه تعالى مريدًا لذلك الشيء المعين أو كارهًا له؛ وليس الكلام صفة له؛ إذ لو كان الكلام من القرآن وغيره قديمًا لتعدد القدماء، وهو باطل.[٢]

ولذا فإن الزمخشري – رحمه الله– عندما يفسر قوله تعالى:﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ سورة النساء: ١٦٤؛ يقول: "قرأها يحيى بن وثّاب[٣] بنصب لفظ الجلالة."[٤]

لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، المشرق في الاعتراض على كثير من أهل المنطق؛ يراجع: معجم المؤلفين ٣٠٩/٧

١ ــ التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير كتاب الله العزيز للسكوني ٤٠/٢، ط: دار الكتب العلمية.

٢ ــ يراجع: التذكرة في الأصول الخمسة للصاحب ص ٨٨ – ٨٩، وشرح الأصول الخمسة ص ٥٣٥

٣ ــ هو يحيى بن وثّاب الأسدي مولاهم الكوفي التابعي الثقة المقرئ الفقيه، مات سنة ١٠٣هـ؛ الثقات لابن حبان ٥٢٠/٥، والطبقات الكبرى ٢٩٩/٦، وسير أعلام النبلاء ٣٧٩/٤ وما بعدها

٤ ــ الكشاف ٦٢٤/١

وقد رام بذكره هذه القراءة تأييد أفكار فرقته الذين ينكرون أن يكون اللهُ كلَّم موسى عليه السلام أو كلم غيره.

والقراءة المشهورة برفع لفظ الجلالة؛ وأهل السنة على أن كلام الله تعالى لموسى عليه السلام دون تكييف ولا تحديد ولا تجويز حدوث، وأن الكلام هو معنى قائم في النفس، ويخلق اللهُ تعالى لموسى أو جبريل إدراكًا من جهة السمع يتحصّل به الكلام، وكما أن الله تعالى موجودٌ لا كالموجودات؛ فكذلك كلامه لا كالكلام.(1)

ولذا يقول ابن عطية ت ٥٤٢ه‍ –رحمه الله–: "المفعول المطلق ﴿ تَكۡلِيمٗا ﴾ يؤكد معنى الكلام الحقيقي؛ لأن العرب تُرْدف الفعلَ بالمصدر إذا أرادت أن الفعل وقع حقيقة."(2)

ويقول الحافظ بن كثير ت ٧٧٤هــ –رحمه الله–: "القراءة بنصب لفظ الجلالة يقرأ بها بعض المعتزلة الذين ينكرون أن يكون اللهُ كلَّم موسى عليه السلام أو يكلم أحدًا من خلقه، كما رويناه عن بعضهم أنه قرأ على بعض المشايخ هذه الآية بنصب لفظ الجلالة فقال له: يا ابن اللخناء(3)، كيف نصنع بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ سورة الأعراف: ١٤٣؛ يعني أن هذا لا يحتمل التحريف ولا التأويل."(4)

المطلب الثالث: (الأخبار التي يوهم ظاهرها الجسمية)

يقتضي توحيد الله تعالى عند المعتزلة تأويل الآيات التي يوهم ظاهرها الجسمية بما يليق بجلال الله تعالى؛ غير أن المعتزلة تعسّفوا أيضًا فيما يتعلق بالقراءات، وكانوا أشد توغُّلاً في التأويلات!!

فمن تعسفهم هنا فيما يتعلق بالقراءات: قول الفرّاء(5) –وكان يميل إلى

---

1 ــ يراجع: شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني ٩٩/٢ وما بعدها، ط: دار المعارف النعمانية– باكستان.

2 ــ المحرر الوجيز ٧٤/٢

3 ــ معنى يا ابن اللخناء: أي: يا دنِيء الأصل، أو يا لئيم الأم، واللخناء: هي التي لم تُختن، وقيل: اللخن: النتن؛ يراجع: لسان العرب مادة لخن ٣٨٣/١٣

4 ــ تفسير القرآن العظيم ٤٧٤/٢، ط: دار طيبة، ط٢: ١٤٢٠هــ، ت: سامي سلامة.

5 ــ هو أبو زكريا يحيى بن زياد، المعروف بالفرّاء– لأنه كان يفري الكلام– إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب، كان يميل إلى الاعتزال، له: معاني القرآن، والفاخر في الامثال، وآلة الكتاب، وغيرها، ولد سنة ١٤٤ه‍، وتُوفي سنة ٢٠٧ه‍؛ يراجع: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١/

الاعتزال- في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ سورة ص: ٧٥: "اجتمعت القُرَّاء على التثنية، ولو قرأ قارئٌ (بيدي)؛ يريد يدًا واحدةً كان صوابًا !!"[١]

ومن توغلهم في التأويلات: قول الشريف المرتضى ت ٤٣٦هـ: "لا بدّ مع وضوح الأدلة على أن الله تعالى ليس بجسم من تأول الظواهر، والعدول عما يقتضيه صريح ألفاظها، قرب التأويل أو بعد، ولو جهلنا العلم بالتأويل جملة لم يضر ذلك مع التمسك بأدلة العقل."[٢]

والحق أن أهل السنة قطعوا بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى من هذه الظواهر غير مراد، ثم سكت بعضهم عن تعيين المراد، وفوض العلم بحقيقة ذلك إلى الله تعالى، وأوّل آخرون هذه الظواهر بمعان تليق بجلاله تعالى.[٣]

وعليه فإن المعتزلة محقّون في هذا الباب؛ لكن يُؤخذ عليهم تصرفهم في القراءات –حيث لا يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة أو ردها– وتوغلهم في التأويلات، كما ظهر آنفًا.

والزمخشري –المفسر البليغ– قد أوّل الآية السابقة بقدرته العالية على التحليل البلاغي لنص القرآن؛ حيث قال: "ذو اليدين يباشر أكثر أعماله بيديه، فغلب العمل باليدين على سائر الأعمال التي تباشَر بغيرهما، حتى قيل في عمل القلب: هو مما عملت يداك، وحتى لم يبق فرق بين قولك: هذا مما عملته، وهذا مما عملته يداك."[٤]

ولقد ذهب كثير من المفسرين إلى ما ذهب إليه الزمخشري رحمه الله في هذه الآية؛ فأبو حيان –رحمه الله– قال: "معتقد أهل الحق أنه ليس بجسم، ولا جارحة له، ولا يشبه شيئًا من خلقه، ولا يتحيز، ولا تحله الحوادث، والجمهور على أن هذا مجاز عن جوده وإنعامه السابغ، وأضاف ذلك إلى اليدين؛ جريًا على طريقة العرب."[٥]

٨٠، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٣٣٣

[١] ــ معاني القرآن للفراء

[٢] ــ الأمالي ٢/٣٣٠

[٣] ــ يراجع: أساس التقديس ص ٧٩ – ٨٠، وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة ص ١١٧

[٤] ــ الكشاف ٤/ ١٠٧

[٥] ــ البحر المحيط ٣/ ٥٣٤

المبحث الثاني: (توجيه المعتزلة للقراءات نحو أصل العدل عندهم)

إذا انتقلنا إلى الآيات التي ترتبط بأصل المعتزلة الثاني – وهو العدل – نجدهم أيضًا يبينون ما في الآيات من مظاهر العدل متخذين من القراءات سبيلاً لذلك.

* * *

المطلب الأول: (الله تعالى منزّه عن فعل القبيح) :

١– من آراء المعتزلة المتعلقة بأصل العدل أن الله تعالى لا يفعل القبيح، ولا يخلق الشر في الكون[1] ؛ ولأن ظاهر قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ﴾ سورة البقرة: ١٠٢؛ يقتضي خلاف ما يرون؛ فإن الشريف المرتضي في أماليه يستدل على رأيهم بالقراءات التي في الآية؛ فيقول: "رُوي عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنه كان يقرأ (وما أنزل على الملِكين) –بكسر اللام– ويقول: متى كان العلجان[2] ملَكين؟! إنما كانا ملِكين.

قال المرتضى: وعلى هذه القراءة لا يكون الإنزال مضافًا إلى الله تعالى وإن أُطلق؛ لأنه جل وعز لا يُنزل السحر، بل ينزله بعضُ الضُّلال العصاة، ويكون معنى ﴿أُنزِلَ﴾: أنه أُتي به من نجود الأرض[3]؛ فإن مَنْ هبط من نجد البلاد قيل له: نزل وهبط، وما جرى هذا المجرى."[4]

وقال القاضي عبد الجبار ت ٤١٥هـ –رحمه الله –: "المذكور بالآية ليس هو المَلَك، وإنما أراد الله تعالى مِلكين كانا كافرين يعلّمان الناس الفساد، ويقوّى ذلك أن السحر وتعليمه لا تجوز إضافتهما إلى الله تعالى؛ لأنه ضربٌ من ضروب الباطل، وشيخنا أبو علي الجبائي ت ٣٠٣هـ –رحمه الله– يقول: إن ظاهر القراءة هو (وما أنزل على الملَكين)؛ فيجب أن يكون هو المراد."[5]

والقَرَأَةُ على فتح اللام من ﴿ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾ ، وقراءة الكسر شاذّة؛ وقد

---

[1] ـــ شرح الأصول الخمسة ص ٤١

[2] ـــ العِلْج: يطلق على العير والحمار، وكل صلب شديد علج؛ يراجع: الصحاح للجوهري مادة علج ٣٣٠/١

[3] ـــ النجد: هو ما ارتفع من الأرض؛ يراجع: الصحاح للجوهري مادة نجد ٥٤٢/٢

[4] ـــ الأمالي ٤٠٣/١

[5] ـــ متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ١/ ١٠٠– ١٠١

رُويت عن الإمام الحسن البصري ت ١١٠هـ، رحمه الله.[١]

وأهل السنة يرون أن الله تعالى لا يُتصوَّر منه القبيح؛ فصدور القبيح منفيٌّ عنه تعالى نفيًا محضًا؛ كما ننفي الغفلة عن الجدار، والعبث عن الريح؛ فإن القبيح إنما يُتصوَّر ممن يمكن أن يصادف فِعْلُهُ مُلْكَ غيره، ولا يتصور ذلك في حق الله تعالى؛ " فكل ما سواه من جنٍّ وإنس وشيطان وملك وسماء وأرض اخترعه بقدرته بعد العدم ؛ تحقيقًا لما سبق من إرادته، وحق في الأزل من كلمته؛ لا لافتقاره إليه وحاجته."[٢]

وقد اتفق أن رأى القاضي عبد الجبار الأستاذَ الإسفراييني[٣] فبادره قائلاً: سبحان مَن تنزه عن الفحشاء، فردّ عليه الإسفراييني قائلاً: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء.[٤]

ويرى الباحث أن المعتزلة والأشاعرة قصدوا تعظيم الله تعالى؛ إلا أن الخلاف قد دبّ بينهم؛ لأن كلاًّ منهم نظر إلى الموضوع من زاوية معينة؛ وبنى عليها رأيه في القضية؛ فالمعتزلة – كما قال الفخر[٥] رحمه الله- نظروا من زاوية التنزيه، والأشاعرة نظروا من زاوية نفاذ المشيئة والقدرة.

وقد تكلم المفسرون في هذه الآية الكريمة، وخلاصة كلامهم ما يلي:

– هاروت وماروت كانا ملَكين أنزلهما الله تعالى إلى الأرض؛ ليأمرا بالدين وينهيا عن السحر؛ لأن السحر كثر في ذلك الزمان وانتشر، واستنبطت أبوابًا غريبة من السحر، فبعث الله هذين الملكين؛ ليعلما الناس أبواب السحر؛ حتى يتمكنوا من معارضة أولئك الكاذبين، ولا شك أن هذا من أحسن الأغراض والمقاصد، وأيضًا تعريف حقيقة السحر ليُميَّز بينه وبين المعجزة حسن، ولعل للجن أنواعًا من السحر لا يقدر البشر على معارضتها إلا بإعانة الملَك وإرشاده، ويجوز أن يكون ذلك تشديدًا في

---

١ ــ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري ١/ ٥٥، ط: دار الكتب العلمية، والكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم اليشكري ١/ ٤٩٠، ط: مؤسسة سما للتوزيع والنشر.

٢ ــ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري لابن عساكر ص ٣٠٣، ط: مطبعة التوفيقية – ١٣٤٧هـ

٣ ــ الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأسفراييني – أَسْفرايين: بليدة من نواحي نيسابور- كان من المبالغين في الورع، تُوفي سنة ٤١٨هـ؛ يراجع: طبقات الشافعية الكبرى ٤/٢٥٦ وما بعدها، ومعجم البلدان ١/٢٧٧

٤ ــ مفاتيح الغيب ٢١/ ٦١

٥ ــ مفاتيح الغيب ١٣/ ١٦٥

التكليف؛ من حيث إنه إذا علمه أمكنه أن يتوصل به إلى اللذات العاجلة، ثم يمنعه من استعماله، فيكون ذلك في نهاية المشقة، فيستوجب مزيد الثواب.

ولله تعالى أن يبتلي عباده بالشر والخير فتنة – كما أخبر– وقد اختبر جنودَ طالوت بعدم الشرب من النهر، بل امتحن عباده جميعًا بخلق إبليس، وهو أصل الشر.

و(ما) في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾ على هذا موصولة، وهي معطوفة على (السحر) في:﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ ﴾ ؛ أي يعلمون الناس السحر، ويعلمونهم الذي أُنزل على الملكين.[1]

وهذا هو أقوى الوجوه في تفسير الآية عندي – والله الموفق– وقد رجّحه الإمام الطبري، ثم قال: "فإن التبس على أحد ما قلنا فقال: وكيف يجوز لملائكة الله أن تعلم الناس التفريق بين المرء وزوجه؟ أم كيف يجوز أن يضاف إلى الله تبارك وتعالى إنزال ذلك على الملائكة؟

قيل له: غير منكر أن يكون جل ثناؤه علّم السحرَ الملكين اللذين سماهما في تنزيله، وجعلهما فتنة لعباده من بني آدم – كما أخبر عنهما أنهما يقولان لمن يتعلم ذلك منهما:﴿إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾– ليختبر بهما عباده الذين نهاهم عن السحر، فيمحص المؤمن بتركه التعلم منهما، ويخزي الكافر بتعلمه السحر والكفر منهما، ويكون الملكان في تعليمهما مَن علّما ذلك لله مطيعين، إذْ كانا عن إذن الله لهما بتعليم ذلك مَن علّماه يعلّمان."[2]

– ويرى بعض من قال: إن (ما) معطوفة (السحر).. أن ظاهر العطف التغاير، فلا يكون ما أنزل على الملكين سحرًا.

– وقيل: (ما) معطوفة على ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾، أي: واتبعوا الذي تلته الشياطين – ومنه ما تأثيره في التفريق بين المرء وزوجه– وهو الذي أنزل على الملكين؛ فكأنه تعالى أخبر عن اليهود أنهم اتبعوا كلا الأمرين ولم يقتصروا على أحدهما.

– وقيل: (ما) في موضع جر عطفًا على ﴿ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ ﴾،

---

[1] ــ يراجع: جامع البيان ٢/ ٤٢٤، ومفاتيح الغيب ٣/ ١٩٨، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٣٤٩– ٣٥٠

[2] ــ جامع البيان ٢/ ٤٢٦– ٤٢٧

وتقديره: ما تتلوا الشياطين افتراء على ملك سليمان وعلى ما أنزل على الملكين.[١]

ويضعف هذين الوجهين الأخيرين أن أقرب مذكور هو (السحر).

يقول الفخر الرازي: "عطف قوله: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ﴾ على ما يليه أولى من عطفه على ما بعد عنه إلا لدليل منفصل."[٢]

– ويرى الإمام القرطبي أن (ما) في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ﴾ نافية، والواو للعطف على قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ ، وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: وما كفر سليمان، وما أُنزل على الملكين.[٣]

وأرى أنه يُضْعِفه على ما فيه من التقديم والتأخير ما قاله الإمام الطبري: "(ما) إن وُجِّهت إلى معنى النفي، تنفي عن ﴿ ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾ أن يكونا منزلا إليهما، ولم يخل الاسمان اللذان بعدهما – أعني ﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ – من أن يكونا بدلاً منهما وترجمةً عنهما."[٤]

– وأما المروي في قصة هاروت وماروت من أن الزهرة كانت فاجرة من أهل الأرض، وأنهما واقعاها بعد أن شربا الخمر وقتلا نفسًا وسجدا للصنم وعلّماها الاسم الأعظم الذي كانا يعرجان به إلى السماء، فتكلمت المرأة بذلك الاسم، فعرجت إلى السماء، فمسخها الله تعالى وصيّرها هذا الكوكب، ثم إن الله تعالى خيرهما بين عذاب الآخرة آجلاً وبين الدنيا عاجلاً، فاختارا عذاب الدنيا، فجعلهما ببابل منكوسين في بئر إلى يوم القيامة، وهما يعلمان الناس السحر ويدعوان إليه، ولا يراهما أحد إلا من ذهب إلى ذلك الموضع ليعلم السحر خاصة.. فليس في كتاب الله ما يدل عليه، والدلائل الدالة على عصمة الملائكة تنافيه، ولأن الفاجرة كيف يعقل أنها صعدت إلى السماء وجعلها الله تعالى كوكبًا مضيئًا!![٥]

* * *

٢– وبناءً على أن الله تعالى لا يريد الفساد ولا يمكّن منه عند المعتزلة – لأن ذلك قبيح يتنزه الله عنه– تجد القاضي عبد الجبار عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا

---

[١] ــ مفاتيح الغيب ٣/ ١٩٧– ١٩٨

[٢] ــ مفاتيح الغيب ٣/ ١٩٨

[٣] ــ الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥٠

[٤] ــ جامع البيان ٢/ ٤٢٤

[٥] ــ الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥٢، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٣٥٠

﴿ تَدۡمِيرٗا ﴾ سورة الإسراء: ١٦، يقف مع القراءات التي رُويت في الآية وقفةً متأنيةً؛ ليدفع ما يوهمه ظاهر تلك القراءات من إرادته تعالى للشر وتمكينه منه.

فيقف عند القراءة المشهورة[1]: ﴿ أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا ﴾ قائلاً: "إن قيل: أليس ذلك يدل على أنه تعالى أراد منهم الفسق؟

فالجواب أنه تعالى لم يذكر ما أمرهم به، ومعلوم أنه تعالى لم يأمرهم بالفسق وإنما أمرهم بخلافه؛ فكأنه قـــال: ﴿ أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا ﴾ أي بالطاعة، ﴿ فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ ﴾ أي الوعيد والهلاك المعجل، ولذا قال بعده: ﴿ وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِنۢ بَعۡدِ نُوحٖۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرَۢا بَصِيرٗا ﴾ سورة الإسراء: ١٧"[2]

وجديرٌ بالذكر أن عددًا كبيرًا من مفسري أهل السنة وافق عبد الجبار على هذا التوجيه لتلك القراءة.

فالإمام الطبري رحمه الله يقول: " اختلف القراء في قراءة قوله: ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾، فقرأت ذلك عامة القرأة: ﴿ أَمَرۡنَا ﴾ بقصر الألف وتخفيف الميم وفتحها، وإذا قُرئ ذلك كذلك فالمعنى: ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾ بالطاعة ﴿ فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ بمعصيتهم لله ومخالفتهم أمره، كذلك تأوّله كثير ممن قرأه كذلك."[3]

وقال الحافظ بن كثير رحمه الله: "روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المعنى: أمرناهم بالطاعات، ففعلوا الفواحش، فاستحقوا العقوبة."[4]

غير أن الإمام الزمخشري رحمه الله لم يوافق على هذا التوجيه لتلك القراءة، فقال: "المعنى: وإذا دنا وقت إهلاك قوم ولم يبق من زمان إمهالهم إلا قليل أمرناهم بالفسق ففعلوا، والأمر مجاز؛ لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم: افسقوا، وهذا لا يكون، فبقي أن يكون مجازًا، ووجه المجاز أنه صب عليهم النعمة صبًّا، فجعلوها ذريعةً إلى المعاصي واتباع الشهوات؛ فكأنهم مأمورن بذلك لتسبب إيلاء النعمة فيه.

فإن قلت: هلا زعمت أن معناه أمرناهم بالطاعة ففسقوا؟

---

[1] ــ الذي عليه الأئمة السبعة من القراء أن (أمرنا) مقصور مخفف؛ السبعة في القراءات لابن مجاهــد ١/ ٣٧٩، ط: دار المعارف، ت: د/ شوقي ضيف، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١/ ٢١٤، ط: دار الشروق– بيروت، ت: د/ عبد العال سالم.

[2] ــ متشابه القرآن ص ٤٦٠– ٤٦١

[3] ــ جامع البيان ١٧/ ٤٠٣

[4] ــ تفسير القرآن العظيم ٥/ ٦١

قلت: لا؛ لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز، فكيف يحذف ما الدليل قائمٌ على نقيضه، وذلك أن المأمور به إنما حذف؛ لأن ﴿فَفَسَقُواْ﴾ يدل عليه، وهو كلامٌ مستفيض؛ يقال: أمرته فقام، وأمرته فقرأ، لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيامٌ أو قراءة، ولو ذهبت تقدِّر غيره فقد رُمت من مُخَاطَبِكَ علم الغيب.

فإن قلت: هلا كان ثبوت العلم بأن الله لا يأمر بالفحشاء، وإنما يأمر بالقصد والخير دليلاً على أن المراد: أمرناهم بالخير ففسقوا؟

قلت: لا يصح ذلـــك، لأن قوله: ﴿فَفَسَقُواْ﴾ يدافعه، فكأنك أظهرت شيئًا وأنت تدّعي إضمار خلافه، فكان صرف الأمر إلى المجاز هو الوجه."[١]

ولم يرتض أبو حيان رحمه الله صنيع الزمخشري هنا أيضًا، فقال: "ذهابه إلى أن معنى ﴿أَرَدْنَآ﴾: دنا وقت إهلاكهم، على مذهب الاعتزال، وأمَّا ما ارتكبه من المجاز، وهو أن ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾: صببنا عليهم النعمة صبًّا فيبعد جدًّا، وقوله: لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز فهو تعليلٌ لا يصح فيما نحن بسبيله، وقوله: فكيف يحذف ما الدليل قائمٌ على نقيضه إلى قوله: علم الغيب، فنقول: حذف الشيء تارة يكون لدلالة موافقه عليه، ومنه ما مَثَّل به في قوله (أمرته فقام)، وتارة يكون لدلالة نقيضه عليه كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ سورة الأنعام: ١٣؛ أي ما سكن وما تحرك، وهذه الآية من هذا القبيل؛ يستدل فيها على حذف النقيض بإثبات نقيضه، وكذلك أمرته فأساء إلي، ليس معناه: أمرته بالإساءة فأساء إلي؛ إنما يفهم منه: أمرته بالإحسان فأساء إلي."[٢]

وحتى لا تضيق السبل بالمعتزلة يحكى القاضي عبد الجبار قراءة ثانية، وهي بتشديد الميم في (أمّرنا)؛ ويوجهها على طريقة الاعتزال قائلاً: "هذا كالأول في أنه لا يدل على أنه أمَّرهم ومكَّنهم لكي يفسقوا، فيجب أن يكون المقصود بتأميرهم غير مذكور، وأن يحمل ذلك على أنه تعالى جعل إليهم الإصلاح ومكنهم من ذلك ففسقوا وأفسدوا، فليس التأمير بأكثر من الإقدار والتمكين، وذلك يحسن عندنا؛ لأن العبد معه وعنده لا يخرج من أن يكون مُمكَّنًا من الطاعة ومفارقة المعصية."[٣]

وقراءة (أمّرنا) مروية عن الحسن، والمعنى: سلّطنا شرارها فعصوا فيها، فـــإذا

---

[١] ــ الكشاف ٢/ ٦١١- ٦١٢
[٢] ــ البحر المحيط ٦/ ١٦- ١٧
[٣] ــ متشابه القرآن ص ٤٦٢

فعلوا ذلك أهلكناهم، أو المعنى: جعلناهم أمراء مسلَّطين.[1]

ويحكي القاضي عبد الجبار قراءة ثالثة، وهي (آمرنا) بالمد والتخفيف، ثم يقول: "المراد بذلك: كثَّرناهم، ولله تعالى أن يكثر المكلَّفين ويمكِّنهم من الطاعات."[2]

وهذه القراءة مروية عن يعقوب ت ٢٠٥هـ –أحد القراء العشرة– وغيره، والمعنى: أكثرنا جبابرها وفساقها، أو جعلناهم آمرين؛ أي داعين أقوامهم إلى الضلالة.[3]

والحق في ذلك هو ما بينته مرارًا من أن الله تعالى لا يُتصوَّر منه القبيح؛ فإن القبيح إنما يُتصوَّر ممن يمكن أن يصادف فِعْلُهُ مُلْكَ غيره، ولا يتصور ذلك في حق الله تعالى.

والتحقيق في معنى الآية – والله تعالى أعلم بمراده – ما ذهب إليه جمهور المفسرين من أن المراد: أمرنا مترفيها بالطاعة، فخالفوا الأمر، فَحَقّ وعيد، فأهلكناهم؛ وقد دل القرآن الكريم في غير موضع على هذا، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ سورة سبأ: ٣٤؛ فلفظ الآية يدل على أن كل المترفين قد أَمَرَهم رسلهم بطاعة الله تعالى فكفروا.

وحمل معنى كلام الله تعالى على الأظهر هو الأولى، وأسلوب العرب في كلامهم يؤيد ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنك حين تقول: أمرته فعصا، فإن المعنى الظاهر: أمرته بالطاعة فعصا.

وأما ما ذهب إليه صاحب الكشاف فقد كفانا أبو حيان الرد عليه.

وأما القراءة بتشديد الميم في (أمّرنا)، وقراءة (آمرنا) بمعنى كثّرنا، فليستا من القراءات المتواترة؛ قال الإمام الطبري: "أولى القراءات فى ذلك عندى بالصواب قراءة من قرأ (أمرنا) بقصر الألف وتخفيف الميم؛ لإجماع الحجة من القراء بتصويبها دون غيرها، وإذا كان ذلك هو الأولى بالصواب في القراءة، فأولى التأويلات به من تأوله: أمرنا أهلها بالطاعة فعصوا وفسقوا فيها فحق عليهم القول؛ لأن الأغلب من معنى (أمرنا) الأمر الذى هو خلاف النهى دون غيره، وتوجيه معاني كلام الله جلّ ثناؤه إلى الأشهر من معانيه أولى –ما وُجد إليه سبيل– من غيره."[4]

---

[1] ــ جامع البيان ١٧/ ٤٠٤، والبحر المحيط ٦/ ١٧

[2] ــ متشابه القرآن ص ٤٦٣

[3] ــ جامع البيان ١٧/ ٤٠٤، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣٠٦

[4] ــ جامع البيان ١٧/ ٤٠٦

٣- ولأن من مبادئ المعتزلة أن الله تعالى لا يخلق الشر في الكون -لأن هذا قبيح يتنزه الله عنه- فارق عمرو بن عبيد جمهورَ المسلمين، وقرأ قوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ سورة الفلق: ٢؛ بتنوين (شرٍّ) مع تحويل لفظ (ما) من معنى الموصول إلى معنى النفي.[١]

يقول ابن عطية رحمه الله: "قراءة عمرو بن عبيد مردودةٌ مبنيةٌ على مذهبٍ باطل؛ الله خالق كل شيء."[٢]

ويرد هذه القراءة أيضًا أن ﴿ مَا ﴾ تكون نافية، والنافية لا يتقدم عليها ما في حيزها، فلذلك لم يجز أن يكون التقدير: ما خلق من شر، ثم هو فاسد في المعنى؛ لأنه يخرج الكلام عن حده ويُصيِّره إلى النفي بَعْدَ ما هو دعاءٌ وتعوُّذٌ، فيصير خبرًا نفيًا معترضًا بين تعوذين، وذلك إلحاد ظاهر وخطأ بين.[٣]

والحق أن العهدة في نقل هذه القراءة عن عمرو بن عبيد على ابن عطية وأبي حيان رحمهما الله؛ حيث إني حين تتبعت كتب المعتزلة – كمتشابه القرآن وتنزيه القرآن عن المطاعن- لم أجد ذِكْر هذه القراءة.

والقارئ للكشاف أيضًا لا يجدها، بل قال جار الله عند تفسير هذه الآية: "المراد ما يفعله المكلَّفون من الحيوان من المعاصي والمآثم، ومضارة بعضهم بعضًا من ظلم وبغي وقتل وضرب وشتم وغير ذلك، وما يفعله غير المكلَّفين كالسباع والحشرات من اللدغ والعضّ، وما وضعه الله في الموات من أنواع الضرر؛ كالإحراق في النار والقتل في السم."[٤]

والمفسرون على أن هذا عامّ لكلّ شرّ فى الدنيا والآخرة، وأن أفعال الله تعالى كلها خير من جهة تعلقها بالله تعالى، وإن كانت شرًّا من جهة نسبتها إلى مَن هي شر في حقه مِن حيث الظاهر، وأما باطن الأمر ففي جميع الأفعال حكم بالغة استأثر الله تعالى بعلمها، تضيق عقول أكثر الناس عن إدراكها.[٥]

و(ما) على القراءة المتواترة بمعنى الذى، والعائد محذوف، أو مصدرية، أي من شر خلقه.[٦]

---

[١] ــ المحرر الوجيز ٥/ ٥٣٨، والبحر المحيط ٨/ ٥٣٣

[٢] ــ المحرر الوجيز ٥/ ٥٣٨

[٣] ــ الكشاف ٤/ ٨٢٥

[٤] ــ مشكل إعراب القرآن لمكي لن أبي طالب القيسي ٢/ ٨٥٦، ط: مسسة الرسالة- بيروت، ت: د/ حاتم صالح، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ٢/ ٢٩٧

[٥] ــ جامع البيان ٢٤/ ٧٠٢، وتفسير القرآن العظيم ٨/ ٥٣٥، وإرشاد العقل السليم ٩/ ٢١٤

[٦] ــ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ٢/ ٢٩٧

المطلب الثاني: (يجب على الله تعالى مراعاة الصلاح لعباده)

١- يدل قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ سورة آل عمران: ١٧٨؛ على أن الله تعالى يؤخر آجال الكفرة؛ ليكتسبوا المعاصي، فتزداد آثامهم وتكثر؛ إذ الآية نصٌّ في بيان أن هذا الإملاء ليس بخير، وهذا يدل على أنه سبحانه لا يجب عليه رعاية الأصلح لعباده.

ولذا حاول المعتزلة –وعلى رأسهم علامتهم الزمخشري– أن يجدوا مخرجًا لذلك، فاستعانوا بقراءة ذكروا أنها ليحيى بن وثّاب، بكسر (إنما) الأولى، وفتح الثانية[1]؛ على معنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن إملاءنا لازدياد الإثم كما يفعلون، وإنما هو ليتوبوا ويدخلوا في الإيمان، وقوله: ﴿ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ ﴾ اعتراضٌ بين الفعل ومعموله، ومعناه أن إملاءنا خيرٌ لأنفسهم إن عملوا فيه، وعرفوا إنعام الله عليهم بتفسيح المدة، وترك المعاجلة بالعقوبة.

والواو في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ على هذه القراءة للحال، كأنه قيل: ليزداودا إثمًا مُعدًّا لهم –أي لأهله– عذاب مهين."[2]

وصنيع الإمام الزمخشري هنا قد دفع أبا حيان –رحمهما الله– إلى انتقاده بشدة؛ حيث قال: "والذين نقلوا قراءة يحيى بن وثاب لم يذكروا أن أحدًا قرأ (إنما) الثانية بالفتح إلا هو–أي الزمخشري– لكنه لولوعه بنصرة مذهبه يروم ردَّ كل شيء إليه، ولّما قرر في هذه القراءة أن المعنى على نهي الكافر أن يحسب أنه إنما يملي الله له لزيادة الإثم وإنما يملي له لأجل الخير، وكان قوله:﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ يدفع هذا التفسير، فخرَّج ذلك على أن الواو للحال؛ حتى يزول التدافع بين هذه القراءة وبين ظاهر الآية."[3]

لقد استدل الإمام الزمخشري بقراءة لا تصح، ثم لم يكتف بذلك؛ بل رأى أن فاصلة الآية تدفعها؛ فخرَّج ذلك على أن الواو للحال؛ فصدق القائل: (حبك الشيء يعمي ويصم)[4]

[1] ــ قراءة يحيى بن وثاب بكسر إن فيهما جميعًا؛ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ ١/ ٤٢١، ط: عالم الكتب– بيروت– ١٤٠٩هـ، ت: د/ زهير غازي.
وقال الإمام الطبري: إنما الثانية مكسورة على الابتداء بإجماع من القرأة؛ جامع البيان ٧/ ٤٢٣
[2] ــ الكشاف ١/٤٧٢– ٤٧٣
[3] ــ البحر المحيط ٣/١٢٩
[4] ــ رواه أبو داوود بسنده عن أبي الدرداء رضي الله عنه، كتاب الأدب، باب: في الهوى، رقم ٥١٣٢،

وأرى أنه يدفع هذه القراءة مع عدم صحتها ما فيها من التقديم والتأخير؛ الذي هو خلاف الأصل.

ولقد سلك الإمام الزمخشري أيضًا طريق التأويل هنا مع تلك الآية الكريمة؛ فقال: "فإن قلت: كيف جاز ان يكون ازدياد الإثم غرضًا لله تعالى في إملائه لهم؟ قلت: هو علة للإملاء، وما كل علة بغرض، ألا تراك تقول: قعدت عن الغزو للعجز والفاقة وخرجت من البلد لمخافة الشر، وليس شيء منها بغرض لك، وإنما هي علل وأسباب، فكذلك ازدياد الإثم جُعل علة للإمهال.

فإن قلت: كيف يكون ازدياد الإثم علة للإملاء كما كان العجز علة للقعود عن الحرب؟ قلت: لّما كان في علم الله المحيط بكل شيء أنهم يزدادون إثًما، فكأن الإملاء وقع من أجله وبسببه، على طريق المجاز."[1]

وأما المفسرون من أهل السنة: فيرون أن مفعولا (يحسب) قد سدّ مسدّهما (أن) المصدرية وما بعدها، و(ما) فى قوله تعالى: ﴿ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ ﴾ يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون موصولة حُذف عائدها.

أى: لا يحسبن الكافرين أن إملاءنا لهم أو أن الذى نمليه لهم من تأخير حياتهم وانتصارهم فى الحروب فى بعض الأحيان خير لأنفسهم.

وقرأ حمزة رحمه الله (ولا تحسبن)، فيكون الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم، ويكون المفعول الأول لحسب هو ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ ، وقوله: ﴿ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ ﴾ بدل من الذين كفروا، سادٌّ مسد المفعول الثانى، أو هو المفعول الثانى.

والمعنى: لا تحسبن يا محمد – صلى الله عليه وسلم– أن إملاءنا للذين كفروا هو خير لأنفسهم، بل هو شر لهم.

وقوله: ﴿ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۖ ﴾ استئناف واقع موقع التعليل للنهى عن حسبان الإملاء خيرًا للكافرين، واللام فى ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۖ ﴾ هي لام العاقبة، أى: إنما نملي لهم فيزدادون إثًما.

والحاصل أن الإملاء عبارة عن إطالة المدة، وهي لا شك مِن فعل الله تعالى،

وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة للسخاوي ١/ ٢٩٤، ط: دار الكتاب العربي.

[1] ـــ الكشاف ٤٧٢/١

والآية نصٌّ في بيان أن هذا الإملاء ليس بخير، وهذا يدل على أنه سبحانه فاعل الخير والشر، وأنه لا يجب عليه رعاية الأصلح لعباده كما يرى المعتزلة.

وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَآ أَوْلَادُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ ﴾ سورة التوبة: ٥٥.[1]

والقول بالوجوب على الله تعالى محال أصلاً؛ إذ الواجب هو ما ينال تاركه ضرر؛ إما في العاجل وإما في الآجل؛ والضرر محال في حق الله تعالى، والقول بالواجبات العقلية أيضًا ينبني عليه لوازم فاسدة يدل فسادها على فساد الملزوم؛ كالقول بأن الله تعالى لا يستوجب الحمد والثناء؛ لأنه فعل ما هو واجب عليه، والقول بأن خلق إبليس وجنوده أصلح للخلق، وإماتة الرسل عليهم السلام أصلح للعباد من بقائهم؛ فتلك اللوازم تبين فساد القول بالوجوب على الله تعالى.[2]

* * *

٢- والزمخشري رحمه الله حين يفسر قوله تعالى على لسان الخضر عليه السلام: ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَـٰنًا وَكُفْرًا ﴾ ينقل قراءة أبي بن كعب ت ٢٢هـ -رضي الله عنه- (فخاف ربك)[3]، ثم يقول: "أي كره ربك كراهة من خاف سوء عاقبة الأمر فغيَّره."[4]

وتوجيهه القراءة إلى هذا المعنى اعتزال قائمٌ على ما تعتقده المعتزلة من وجوب رعاية المصلحة!!

والمفسرون[5] على أن الغلام الذي قتله الخَضِرُ طُبِعَ يوم طُبِعَ كافرًا، وأن العرب توجه الخشية والخوف إلى معنى الظنّ – وهو ما لا يليق بهذا الموضع من وجهة نظري؛ لأنه لا يجوز القتل بضرب من الظن- وتوجهها إلى معنى العلم بالشيء الذي يُدرك من غير جهة الحس والعيان، وهو المراد هنا.

---

١ ــ يراجع: جامع البيان ٧/ ٤٢٣، ومفاتيح الغيب ٩/ ٨٧، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢٨٦- ٢٨٧

٢ ــ يراجع: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٩٣/٣، والمستصفى ٢٣/١ وما بعدها، ومفتاح دار السعادة ٥٢/٢

٣ ــ ذكر الإمام الطبري أن الموجود في مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: فخاف ربك؛ جامع البيان ١٨/ ٨٥

٤ ــ الكشاف ٢/ ٦٩٢

٥ ــ جامع البيان ١٨/ ٨٥

فالحق أنه مع افتراض صحة قراءة (فخاف ربك)؛ فالمراد بالخوف العلم، وهذا كما كني عن العلم بالخوف في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ سورة البقرة: ٢٢٩.

وقد ذكر الإمام القرطبي[1] – رحمه الله – أنه حُكي أن أبيًّا قرأ (فعلم ربك).

وعلى فرض صحة توجيه الخشية إلى معنى الكراهة فالأظهر في توجيه هذا التأويل –وإن كان اللفظ يدافعه – أن ذلك استعارة، أي على ظن المخلوقين والمخاطَبين، وأنهم لو علموا حاله لوقعت منهم خشية الرَّهَق للأبوين، وهذا نظير ما وقع القرآن في جهة الله تعالى من (لعل وعسى)، وأن جميع ما في هذا كله من ترجٍّ وتوقُّعٍ وخوفٍ وخشيةٍ إنما هو بحسبكم أيها المخاطَبون.[2]

وأيضًا فالأظهر في قوله تعالى﴿ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴾ أنه من كلام الخضر عليه السلام؛ لأنه هو الذي يشهد له سياق الكلام، وهو قول كثير من المفسرين.[3]

وبهذا كله يظهر أن الإمام الزمخشري – رحمه الله – اجتهد هنا، فله أجر إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: (أفعال العباد)

علمنا أن المعتزلة قد انحازوا إلى فكرة حرية الإنسان تجاه أفعاله؛ لأن الله تعالى لو كان هو الذي خلقها لما جاز أن يثيبهم ويعاقبهم عليها ويأمرهم وينهاهم عنها؛ كما أنه لّما خلق الطول والقصر وسواد الزنج وبياض الروم لم يجز أن يَذُمَّ على ذلك ولا يعاقب عليه.[4]

ولم يأل المعتزلة جهدًا في توجيه القراءات أيضًا نحو هذا المبدأ، فحين يصطدم المعتزلة بقوله تعالى: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ سورة البقرة:٢٦، يتأولونه بأن إسناد الضلال إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى السبب؛ لأنه لّما ضرب المثل وضلَّ بسببه بعضهم، فكأنه هو الذي أضلهم[5]، ويستدلون على ذلك بقراءة: (يَضل) بفتح الياء، (كثيرٌ) بالرفع،

---

[1] ــ الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٣٦
[2] ــ المحرر الوجيز ٣/ ٥٣٦، والنكت والعيون للإمام الماوردي ٣/ ٣٣٤، ط: دار الكتب العلمية.
[3] ــ الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٣٦، وروح المعاني ١٦/ ١١
[4] ــ التذكرة في الأصول الخمسة ص ٩١ وما بعدها
[5] ــ الكشاف ١/ ١٤٧

و(يَهدي به كثير)، و(وما يَضل به إلا الفاسقون)[1]، وهي قراءة رُويت عن إبراهيم بن أبي عَبْلة.[2]

قال ابن عطية ت ٥٤٢هـ –رحمه الله–: "قال أبو عمرو الداني: هـذه قـراءة القدرية، وابن أبي عبلة من ثقات الشاميين ومن أهل السنة، ولا تصح هذه القراءة عنه مع أنها مخالفة خط المصحف."[3]

وقد بينت فيما سلف أن المعتزلة نظروا هنا في هذه القضية إلى تعظـيم الله في جانب العدل والبراءة عن فعل ما لا ينبغي، بينما نظر الأشاعرة إلى تعظيم الله في جانب القدرة ونفاذ المشيئة فقالوا: إن كل ما جرى من العبد من الطاعات والمعاصي هو مـن خلق الله تعالى وكسب العبد، مع اختلافهم في معنى الكسب، ولذلك يرون أن إسـناد الإضلال هنا –أي خلق الضلال– إليه سبحانه مبني على أن جميع الأشياء مخلوقة لـه تعالى.

والصواب –والله الموفق– أن نكتفي بالتعبير الكلي الذي عبّر عنـه القـرآن الكريم في هذه القضية؛ حيث عبّر عنها بآيات مختلفة تدل في مجموعها على أن للإنسان اختيارًا بمقدار ما يصحح مسئوليتـه؛ فليس هو اختيارًا مطلقًا يجعله يخرج عن حدوده البشرية، وليس هو جبرًا مطلقًا ينفي عنه المسئولية، والعلم الضـروري يقضـي بـأن الإنسان متمكن من بعض الأشياء؛ غير متمكن من بعضها؛ وأنه يشعر بمسئولية كاملة تجاه أفعاله الاختيارية؛ والحساب منوط بهذا الشعور الذي يشعر به كل عاقل.

ولا يفوتني أن أبين أن جَعْل الإمام الزمخشري لذلك هنا أنه من قبيـل إسـناد الفعل إلى سببه يأباه التصريح بالسبب – وهو ضرب المثل بالبعوضة وأمثالها–كما أفاد أبو السعود[4]، طيب الله ثراه.

* * *

وحين يشتمُّ المعتزلة من قوله تعالـى حاكيًا مقالة اليهـود: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ سورة البقرة: ٨٨؛

---

[1] ـــ البحر المحيط ١/ ٢٧٠

[2] ـــ المحرر الوجيز ١/ ١١٢، والبحر المحيط ١/ ٢٧٠، وإبراهيم بن أبي عبلة: هو التابعي الإمام القدوة، شيخ أهل الشام، وُلد بعد الستين، وروى عن أنس بن مالك ووائلة بن الأسقع، تُوفي سنة ١٥٢هـ؛ سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٢٣

[3] ـــ المحرر الوجيز ١/ ١١٢

[4] ـــ إرشاد العقل السليم ١/ ٧٥

شهادةً بإمكان أن تكون طبيعة قلوبهم هي المانع من قبول الإسلام.. يقرأ الأصم[١] بدلاً من (غُلْف) -بسكون الـــــلام، جمع أغلف، والأغلف: ما في غلاف؛ أي قلوبنـــا مغطاة بأغطية مانعة من وصـــول دعوتك إليها-(غُلُف)- بضم اللام، جمع غلاف؛ أي وعاء، والمعنى أن قلوبهم أوعيةٌ للعلم-[٢]

وقراءة (غُلُف) نقلها مجاهد ت ١٠٢هـ -رحمه الله- عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ وهي قراءة شاذة.[٣]

وقد ذكر الإمام الطبري -رحمه الله- القراءتين، ثم قال:"والقراءة التي لا يجوز غيرها هي قراءة من قرأ (غُلْف) بسكون اللام، لاجتماع الحجة من القراء وأهل التأويل على صحتها وشذوذ من شذَّ عنهم ممن قرأ ذلك بضم اللام."[٤]

والحق -والله الموفق له- أن القراءة المتواترة مع قوله تعالى في فاصـــلة الآيـــة: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ يدلان على أن قلوبهم قد خُلقت متمكنة من النظر الموصل للحق، لكن الله تعالى أبعدهم وأبطـــل اســـتعدادهم الخلقي للنظر الصحيح بسبب اعتقاداتهم الفاسدة وجهـــالاتهم الباطلـــة الراســـخة في قلوبهم.

ولأن الله تعالى لا يضل أحدًا على مقتضى العدل عند المعتزلة؛ وكان قوله تعالى مخبرًا عن سيدنا نوح عليه السلام: ﴿ وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ سورة هود: ٢٨، مناقضًا في ظاهره لما يراه المعتزلة..تجد الزمخشري ينقل قراءة أبي بن كعب -رضي الله عنه- (فعمَّاها عليكم)[٥]، ويوجهها على طريقة المعتزلة؛ فيقول: "إن قلت: مـــا معنى قراءة أبي؟!

قلت: المعنى أنهم صمموا على الإعراض عنها فخلاهم الله وتصميمهم، فجُعلت تلك التخلية تعمية منه، والدليل عليه قوله: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا

---

١ ــ نقل الفخر عنه أنه كان يقرأ هذه القراءة، مفاتيح الغيب ٣/ ١٦٣

٢ ــ جامع البيان ٢/ ٣٢٤ وما بعدها، ومعالم التنزيل ١/ ١٢٠، وتفسير القرآن العظيم ١/ ٣٢٤

٣ ــ معالم التنزيل ١/ ١٢٠، والجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٥، وتفسير القرآن العظيم ١/ ٣٢٤

٤ ــ جامع البيان ٢/ ٣٢٧ - ٣٢٨

٥ ــ قرأ حمزة والكسائي وحفص: (فعميت) بضم العين وتشديد الميم؛ أي أُخفيت، وقرأ الباقون: (فعميت عليكم) بفتح العين وتخفيف الميـــم مبنيًّا للفاعل، ومعنى قراءة التخفيف أن الرحمة هي التي عميت عليهم، بمعنى خفيت، وهذا من باب المجاز، والخلاصة أن قراءة أبي رضي الله عنه قراءة شاذة، يراجع: حجة القراءات ٣٣٨/١، والحجة في القراءات السبع ١٨٦/١، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٥

كَٰرِهُونَ ﴾ ؛ يعني: أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها وأنتم تكرهونها ولا تختاروها، ولا إكراه في الدين."[1]

ولذا قال أبو حيان رحمه الله: "توجيهه قراءة أبي هو على طريقة المعتزلة."[2]

وقال العلامة الألوسي رحمه الله: "ظاهر قراءة أبي مع أهل السنة، ولذا أوّلـه الزمخشري حفظًا لعقيدته."[3]

فالزمخشري رحمه الله أبى إلا أن يوجِّه القراءات صحيحها وشاذّها إلى مبادئ المعتزلة!!

والحق أنه قد بان بما في حرف أبي رضي الله عنه أن الفعل مسندٌ إلى الله تعالى على سبيل الحقيقة لا المجاز، ويدل على ذلك أيضًا – كما قال الإمام الطبري[4]– أنه أتى عقيب ﴿وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةً مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ ؛ فأضاف الرحمة إلى الله تعالى، فكذلك تعميته على الآخرين بالإضافة إليه جل شأنه أولى.

وقد نطقت آيات كثيرة بأن الله تعالى هو الموفِّق الهادي، ولذا فإن من دعـاء الصـالحين ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ﴾ سورة آل عمران: ٨، ومما قاله نوح عليه السلام لقومه: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ هُوَ رَبُّكُمۡ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ سورة هود: ٣٤، ومجموع آيات القرآن يدل على أن للإنسان اختيارًا يصحح مسئوليتـه؛ إلا أنه مقيَّد بما لا يخرجه عن حدوده البشرية، وحسابه منوط بشعوره بالمسئولية الكاملة تجاه أفعاله.

* * *

ويتصادم أيضًا قوله تعـالى:﴿ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا ﴾ سورة الكهف: ٢٨، مع ما تعتقده المعتزلة من أن العبد خـالقٌ لفعلـه؛ ولـذا فـإن الزمخشري –رحمه الله– يورد هذه القراءة: (أَغْفَلَنَا قَلْبُهُ)، بفتح الـلام في (أغفلنـا)، وإسناد فعل الإغفال إلى القلب، على معنى: حَسِبَنَا قَلْبُهُ غافلين عن ذكرنا له!!

ثم يقول: وقد أبطل الله توهم المجبرة بقوله في آخر الآية:﴿ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾.[5]

وهذه القراءة تُنسب لعمرو بن عبيد، وهو من كبار شيوخ المعتزلة، والقـراءة

---

[1] ــ الكشاف ٣٦٩/٢

[2] ــ البحر المحيط ٥/ ٢١٧

[3] ــ روح المعاني ١٢/ ٣٩

[4] ــ جامع البيان ١٥/ ٢٩٨

[5] ــ الكشاف ٢/ ٦٧١

المتواترة هي: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ ، بنصب الباء على معنى: جعلناه غافلا.[١]

وقد تقدم أن أهل السنة يضيفون فعل العبد إلى الله تعالى من حيث كونه مخلوقًا له، وإلى العبد من حيث مقرونًا بقدرته واختياره، وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ يدل على أن كل شيء لا يقع إلا بمشيئة الله تعالى، فما زعمه المعتزلة وحاول الزمخشري -رحمه الله- الترويج له غير صحيح.

وقد حاول المعتزلة تأويل الآية أيضًا فقالوا: المراد من ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾: وجدناه غافلا، كما في قولهم: قاتلناكم فما أجبنّاكم، ورأوا أن حَمْل اللفظ على هذا المعنى هو الأولى؛ لأنه لو كان تعالى هو الذي خلق الغفلة لما استحقوا الذم، ولوجب أن يقال: ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا فاتبع هواه.[٢]

وقد أجاب أهل السنة بأن جعل ذلك حقيقة في التكوين مجازًا في الوجدان أولى من العكس؛ لأن مجيء بناء الأفعال بمعنى التكوين أكثر من مجيئه بمعنى الوجدان، والكثرة دليل الرجحان، ولا ينبغي أن يُتجرّأ على تفسير فعل أسنده الله تعالى إليه بوجدان الشيء بغتة؛ حيث يُشعر ذلك بعدم سبق العلم.

وأما ذِكْر الفاء بدل الواو: فهذا إنما يلزم لو كان خَلْق الغفلة في القلب من لوازمه حصول اتباع الهوى، كما أن الكسر من لوازمه حصول الانكسار، وليس الأمر كذلك؛ لأنه لا يلزم من حصول الغفلة عن الله حصول متابعة الهوى؛ لاحتمال أن يصير غافلاً عن ذكر الله ومع ذلك فلا يتبع الهوى، بل يبقى متوقفًا لا ينافي مقام الحيرة والدهشة والخوف من الكل.[٣]

يقول حجة الإسلام: "إن قلت: إني أجد في نفسي وجدانًا ضروريًّا أني إن شئت الفعل قدرت عليه، وإن شئت الترك قدرت عليه، فالفعل والترك بي لا بغيري!! قلت: هب أنك تجد من نفسك هذا المعنى، ولكن هل تجد أنك إن شئت مشيئة الفعل حصلت تلك المشيئة، أو لم تشأ تلك المشيئة لم تحصل؛ لأن العقل يشهد بأنه يشاء الفعل لا لسبق مشيئة على تلك المشيئة."[٤]

* * *

[١] ــ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري ٢/ ١٠١، والمحرر الوجيز ٣/ ٥١٣، والبحر المحيط ٦/ ١١٤

[٢] ــ الكشاف ٢/ ٦٧١، ومفاتيح الغيب ٢١/ ٩٩ - ١٠٠

[٣] ــ مفاتيح الغيب ٢١/ ٩٩ - ١٠٠، وروح المعاني ١٥/ ٢٦٥

[٤] ــ يُنظر: مفاتيح الغيب ٢١/ ١٠٠

وعند تفسير الإمام الزمخشري أيضًا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ سورة القمر: ٤٩، يجد الآية حجة على المعتزلة؛ لأن أفعالنا شيء، فتكون داخلة في ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، فتكون مخلوقة لله تعالى؛ ولذا ينقل قراءة من قرأ (كل) بالرفع[١]، وهو أبو السَّمَّال[٢]، و ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ على هذا في موضع الصفة ل ﴿ كُلٌّ ﴾ ، أي: إن أمرنا أو شأننا كلٌّ شيء خلقناه فهو بقدر.

قال ابن عطية رحمه الله: "قرأ أبو السَّمَّال بالرفع، وذكرت القدرية – وهم الذين يقولون: المرء فاعل وحده أفعاله– هذه القراءة؛ ليزيلوا موضع الحجة عليهم."[٣]

وقد أجمع القُرّاء على النصب في ﴿ كُلَّ ﴾ ؛ ليدل ذلك على عموم الأشياء المخلوقات أنها لله، وإنما دل النصب على العموم؛ لأن التقدير: إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر، فـ ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ تأكيد وتفسير لـ (خلقنا) المضمر الناصب لـ ﴿ كُلَّ ﴾ ، وإذا حذفته وأظهرت الأول صار التقدير: إنا خلقنا كلَّ شيء بقدر، فهذا لفظ عام يعم جميع المخلوقات، ولا يجوز أن يكون ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ صفة ل ﴿ شَيْءٍ ﴾ ؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، فإذا لم يكن ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ صفة ل ﴿ شَيْءٍ ﴾ ، لم يبق إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمَر الناصب لـ ﴿ كُلَّ ﴾.[٤]

ونقلُ الزمخشري هنا لهذه القراءة دون أن يبين ضعفها جعل ابن المنير[٥] – رحمه الله– يهاجمه قائلا: " كان قياس ما مهّده النحاة اختيار رَفْع (كل)، لكن لم يقرأ بها واحدٌ من السبعة، وإنما كان كذلك؛ لأن الكلام مع الرفع جملة واحدة، ومع النصب جملتان، فالرفع أخصر، فإذا تبين ذلك فاعلم أنه إنما عدل عن الرفع إجماعًا لسرٍّ لطيف يعيِّن اختيار النصب، وهو أنه لو رفع لوقعت الجملة التي هي ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ صفة لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾ ، ورُفع قوله ﴿ بِقَدَرٍ ﴾ على أنه خبر عن ﴿ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ المقيَّد

---

[١] ــ الكشاف ٤/ ٤٤١

[٢] ــ هو أبو السَّمَّال قعنب بن أبي قعنب البصري، له اختيار في القراءة شاذّ عن العامة، قال الحافظ الذهبي: لا يعتمد على نقله ولا يوثق به، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٢٨٧، وميزان الاعتدال ٧/ ٣٧٨

[٣] ــ المحرر الوجيز ٥/ ٢٢١

[٤] ــ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/ ٧٠٢، ط: مؤسسة الرسالة– بيروت، ت: د/ حاتم صالح.

[٥] ــ ابن المنير: هو أحمد بن محمد بن منصور، ناصر الدين، أبو العباس الإسكندراني، كان إماما في النحو والأدب والأصول والتفسير، وُلد سنة ٦٢٠هـ، وتُوفي سنة ٦٨٣هـ، بغية الوعاة ١/ ٣٨٤

بالصفة، ويحصل الكلام على تقدير: إنا كلٌّ شيءٍ مخلوقٌ لنا بقدر؛ فأفهم ذلك أن مخلوقًا يضاف إلى غير الله تعالى ليس بقدر.

وعلى النصب يصير الكلام: إنا خلقنا كلَّ شيء بقدر، فيفيد عموم نسبة كل مخلوق لله تعالى، فلما كانت هذه الفائدة لا توازيها الفائدة اللفظية على قراءة الرفع، مع ما في الرفع من نقصان المعنى، ومع ما في هذه القراءة المستفيضة من مجيء المعنى تامًّا واضحًا كفلق الصبح، لا جرم أجمعوا على العدول عن الرفع إلى النصب.

لكن الزمخشري لّما كان من قاعدة أصحابه تقسيم المخلوقات إلى مخلوق لله ومخلوق لغير الله، فيقولون هذا لله بزعمهم وهذا لنا ..فَغَرت هذه الآية فاه، وقام إجماع القراء حجة عليه، فأخذ يَسْتَروح إلى الشقاء، وينقل قراءتها بالرفع، فليراجع له ويُعرض عليه إعراض القراء السبعة عن هذه الرواية مع أنها الأولى في العربية لولا ما ذكرناه، أيجوز في حكمه حينئذٍ الإجماع على خلاف الأولى لفظًا ومعنى من غير معنى اقتضى ذلك أم لا؟ وهو المخير فيما يحكم به، وإلى الله ترجع الأمور."[1]

[1] ـــ الانتصاف من الكشاف عند تفسير هذه الآية

المبحث الثالث: (توجيه المعتزلة للقراءات نحو أصل الوعد والوعيد)

يرى أهل السنة أن آيات الوعد في المؤمنين الطائعين ومن حازته المشيئة من العصاة، وآيات الوعيد في المشركين ومن حازه الإنفاذ من العصاة، فلله تعالى العَفْو عن أصحاب الكبائر إذا شاء؛ لأن الأمة قد أجمعت على أن من جملة أسمائه تعالى: العَفُوُّ، والعَفْو: إما أن يكون عبارة عن إسقاط العقاب عمن يحسن عقابه أو عمن لا يحسن عقابه، وهذا القسم الثاني باطل؛ لأن عقاب من لا يحسن عقابه قبيح، ومَن ترك مثل هذا الفعل لا يقال: إنه عفا، ألا ترى أن الإنسان إذا لم يظلم أحدًا لا يقال: إنه عفا عنه، إنما يقال له: عفا، إذا كان له أن يعذبه فتركه، فعلمنا أن العفو عبارة عن إسقاط العقاب عمن يحسن عقابه، وذلك هو مذهبنا. [1]

ويرى المعتزلة أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب، وتوعَّد العصاة بالعقاب، وأنه يوقع ما وعد به وتوعَّد عليه لا محالة؛ إذ العدالة حسب وجهة نظر المعتزلة تقتضي ذلك؛ لأنه تعالى لا يكلِّف بالإيمان ويُقدر عليه؛ ثم لا يثيب على الإتيان به ولا يعاقب على تركه؛ وإلا كان التكليف عبثًا. [2]

وكعادة المعتزلة استجلبوا القراءات التي تقرر قولهم بالوعد والوعيد؛ فعند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ﴾ سورة الأعراف: ١٥٦، يقول جار الله:

" معناه أني أُعذِّب مَن وجب عليَّ في الحكمة تعذيبه، ولم يكن في العفو عنه مساغ؛ لكونه مفسدة، وأما رحمتي فمن حالها وصفتها أنها واسعة تبلغ كل شيء، ما من مسلم ولا كافر ولا مطيع ولا عاص إلا وهو متقلب في نعمتي.

ثم يقول: وقرأ الحسن (أساء)[3]، من الإساءة."[4]

قال ابن عطية:"للمعتزلة بهذه القراءة تعلُّقٌ من وجهين: أحدهما: إنفاذ الوعيد، والآخر: خلق المرء أفعاله.

إلا أن القُرّاء أطنبوا في التحفُّظ من هذه القراءة، وقال أبو عمرو الداني ت

---

[1] ــ مفاتيح الغيب ٣/ ١٤٢
[2] ــ فضل الاعتزال ص ٣٥٠
[3] ــ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي ١/ ٢٩٠
[4] ــ الكشاف ٢/ ١٥٦

٥٤٤٤: لا تصح هذه القراءة عن الحسن ت ١١٠هـ، وقد ذُكر أن سفيان بن عيينه ت ١٩٨هـ قرأهـــــا واستحسنها، فقام إليه المَقْبُريُّ[١] وصاح به وأسمعه، فقال سفيان: لم أدر ولم أفطن لما يقوله أهل البدع."[٢]

ويقول الإمام الزركشي ت ٧٩٤هـ –رحمه الله–: "هذا من التصحيف في قراءة القرآن الكريم."[٣]

والخلاصة أن إجماع القراء على القراءة بـــ ﴿أَشَآءُ﴾ ، أي: أفعل ما أشاء، وأحكم ما أريد، ولي الحكمة والعدل في كل ذلك، سبحانه لا إله إلا هو، ليس لأحد عليه اعتراض؛ لأن الكل ملكه، ومن تصرف في خالص ملكه، فليس لأحد أن يعترض عليه.

* * *

ويخالف المعتزلةُ أهلَ السنة في أن المسلم العاصي موعودٌ بالجنة، ويرون أنه لا يُغفر له إلا بشرط التوبة؛ ولذا يقول الإمام الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ سورة الزمر: ٥٣: "بشرط التوبة، وقد تكرر ذكر هذا الشرط في القرآن، فكان ذكره فيما ذُكر فيه ذكرًا له فيما لم يُذكر فيه؛ لأن القرآن في حكم كلام واحد، ولا يجوز فيه التناقض.

واستدل الإمام الزمخشري بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (إن الله يغفر الذنوب جميعًا لمن يشاء)[٤]، فقال: المراد بـــ (من يشاء): من تاب؛ لأن مشيئة الله تعالى تابعة لحكمه وعدله، لا لملكه وجبروته."[٥]

والصحيح أن هذا محمول على التفسير[٦] –كما ذكره الإمام القرطبي[٧]– وحَمْل الإمام الزمخشري لذلك على أن الله لا يغفر لأصحاب الذنوب إلا بشرط التوبة تحكم، بل المراد بـــ (لمن يشاء): ما سوى الشرك الذي لم يتب منه صاحبه؛ لدلالة

---

١ ــ هو الإمام الثقة أبو سعد بن أبي سعيد المقبري، كان يسكن بمقبرة البقيع فاشتهر بالمقبري، تُوفي سنة ١٢٥هـ، وكان من أبناء التسعين، سير أعلام النبلاء ٥/ ٢١٦ – ٢١٧

٢ ــ المحرر الوجيز ٢/ ٤٦١

٣ ــ البرهان في علوم القرآن ٣/ ٤٥٣

٤ ــ ذكر الإمام الطبري أن هذه القراءة موجودة في مصحف عبد الله بن مسعود، جامع البيان ٢١/ ٣٠٨

٥ ــ الكشاف ٤/ ١٣٨

٦ ــ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٤/ ١٥، ط: عالم الكتب– بيروت، ت: د/ زهير غازي.

٧ ــ الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٢٦٩

آيات الكتاب الكريم على ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ سورة الرعد: ٦، وغيرها من الآيات.

يقول الإمام الطبري: "عني بقوله: (إن الله يغفر الذنوب جميعًا لمن يشاء) -كما هي قراءة ابن مسعود- ما سوى الشرك إذا لم يتب منه صاحبه؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ سورة النساء: ٤٨، فأما ما عداه فإن صاحبه في مشيئة ربه، إن شاء تفضل عليه فعفا عنه، وإن شاء عدل عليه فجازاه به."[1]

فتقييد ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ بالتوبة خلاف الظاهر؛ لإطلاقة فيما عدا الشرك، وهناك مؤكدات هنا في هذه الآية تؤيد هذا الإطلاق فيما عدا الشرك قد ذكرها الفخر رحمه الله؛ وأكّدها الإمام الألوسي.

حيث قال الفخر رحمه الله: "صيغة ﴿يَغْفِرُ﴾ صيغة المضارع، وهي للاستقبال، وعندنا أن الله تعالى يخرج من النار مَنْ قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وعلى هذا التقدير فصاحب الكبيرة مغفورٌ له قطعًا؛ إما قبل الدخول في نار جهنم، وإما بعد الدخول فيها.

فإن قيل: لو صارت الذنوب بأسرها مغفورة لما أمر بالتوبة؟

قلنا: التوبة عندنا واجبة، وخوف العقاب قائم؛ فإنا لا نقطع بإزالة العقاب بالكلية؛ بل نقول: لعله يعفوا مطلقًا، ولعله يعذب بالنار ثم يعفوا بعد ذلك، وعليه يسقط كلام صاحب الكشاف الذي قال: لو كان الوعد بالمغفرة حاصلاً قطعًا لما احتيج إلى التوبة." [2]

وقال الإمام الألوسي: "هذه الآية تدل على أن التقييد بالتوبة خلاف الظاهر من وجوه:

الأول: النداء بعنوان العبودية؛ فإنها تقتضي المذلة، وهي أنسب بحال العاصي إذا لم يتب، واقتضاؤها للترحم ظاهر.

الثاني: الاختصاص الذي تُشعر به الإضافة إلى ضميره تعالى؛ فإن السيد من شأنه أن يرحم عبده ويشفق عليه.

الثالث: إضافة الرحمة إلى الاسم الجليل – وهو قوله: ﴿ رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ –

---

[1] ـ جامع البيان ٢١/ ٣١٠- ٣١١

[2] ـ مفاتيح الغيب ٢٧/ ٤

المحتوي على جميع معاني الأسماء، على طريق الالتفات –حيث لم يقل: رحمتي– فإن ذلك ظاهر في سعتها، وهو ظاهر في شمولها التائب وغيره.

الرابع: التعليل بقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾؛ فإن التعليل يحسن مع الاستبعاد وترك القنوط من الرحمة مع عدم التوبة.

الخامس: وضع الاسم الجليل فيه موضع الضمير – حيث لم يقل: إنه يغفر – لإشعاره بأن المغفرة من مقتضيات ذاته، لا لشيء آخر من توبة أو غيرها.

السادس: تعريف ﴿ٱلذُّنُوبَ﴾ ؛ فإنه في مقام التمدح ظاهر في الاستغراق، فتشمل الذنب الذي تعقبه التوبة والذي لا تعقبه.

السابع: التأكيد بقوله تعالى: ﴿ جَمِيعًا﴾.

الثامن: حذف معمول ﴿ ٱلْغَفُورُ ﴾ ؛ فإن حذف المعمول يفيد العموم.

التاسع: إفادة قوله تعالى:﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ للحصر؛ فإن من المعلوم أن الغفران قد يوصف به غيره تعالى، فالمحصور فيه سبحانه إنما هو الكامل العظيم، وهو ما يكون بلا توبة.

العاشر: الوعد بالرحمة بعد المغفرة؛ فإنه مشعر بأن العبد غير مستحق للمغفرة لولا رحمته، وهو ظاهر فيما إذا لم يتب."[١]

وما ذُكر هنا من الإطلاق فيما عدا الشرك لا يُخلّ بالأمر بالتوبة في قوله تعالى: ﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ سورة الزمر: ٥٤؛ إذ ليس المُدَّعى أن الآية تدل على حصول المغفرة لكل أحد من غير توبة وسَبْق تعذيب؛ لتغنى عن الأمر بالتوبة؛ أفاده العلامة أبو السعود[٢]، طيب الله ثراه.

والخلاصة أن هذه البشارة العظيمة لو كانت مقيدة بالتوبة لم يكن لها كثير موقع، ولو كانت التوبة قيدًا في المغفرة لم يكن للتنصيص على الشرك فائدة، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

* * *

ويوجّه الإمام الزمخشري القراءات في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ سورة طه: ٩٧، توجيهًا يؤيد قول المعتزلة بحرية الإرادة والوعد والوعيد؛

---

١ – روح المعاني ٢٤/ ١٤

٢ – إرشاد العقل السليم ٧/ ٢٦٠

ففي قراءة ابن كثير وأبو عمرو (تُخْلِفَهُ) – بكسر اللام– ما يؤكد حرية الإرادة عنده، وقراءة الباقون ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ [1] –بفتح اللام– دليلٌ عنده على تمام عدالته سبحانه بإثبات وعيده، ولذا يقول:

" ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾: أي لن يخلفك الله موعده الذي وعدك على الشرك والفساد في الأرض، بل ينجزه لك في الآخرة بعدما عاقبك بذلك في الدنيا.

قال: وعن ابن مسعود (نُخْلِفَه)[2]، بالنون."[3]

قال الإمام الطبري رحمه الله: "والقول في ذلك عندي أن قراءة (تُخْلِفَهُ) و﴿تُخْلَفَهُۥ﴾ قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، لأنه لا شكّ أن الله موف وعده لخلقه بحشرهم لموقف الحساب، وأن الخلق موافون ذلك اليوم، فلا الله مخلفهم ذلك، ولا هم مخلفوه بالتخلف عنه، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب في ذلك."[4]

والحق– والله الموفق– أن أخبار الوعد هي للمؤمنين الحافظين لحدود الله تعالى، وإذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجبًا بحكم وعده؛ فإن وعده لا يتخلف؛ وإنما كان وعده بحكم الفضل والكرم؛ كما قال جل شأنه: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ سورة الأنعام: ١٢

وأما الوعيد فهو حق له – جل شأنه – إن شاء عفا عنه، وإن شاء أنفذه؛ وعفوه موجب الفضل والكرم، وإنفاذه موجب العدل؛ وذلك بحكم مالكيته وطلاقة مشيئته.

فالمعتزلة كما يضمرون التوبة في كثير من الآيات التي يدل ظاهرها على نجاة صاحب الكبيرة؛ فنحن نضمر العفو؛ لأن عمومات الوعيد معارضة بعمومات الوعد؛ بل إن الترجيح في جانبنا –كما أفاد الفخر[5] رحمه الله– لأن عمومات الوعد أكثر.

والخلاصة أن وعيد عصاة المسلمين هو إخبار عن كونهم يستحقون ما أوعدهم الله به لو أوقعه، أو هو إخبار عن إيقاعه مشروط بعدم عفوه تعالى عنهم؛ أما وعيد الكفار فهو إخبار مجرد عن أي شرط؛ لأنهم كفروا بالإيمان؛ فأحبط الله أعمالهم.

* * *

[1] ـــ السبعة في القراءات لابن مجاهد ١/ ٤٢٤، ط: دار المعارف، ت: د/ شوقي ضيف.
[2] ـــ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري ٢/ ١٢٦
[3] ـــ الكشاف ٣/ ٨٦
[4] ـــ جامع البيان ١٨/ ٣٦٤
[5] ـــ مفاتيح الغيب ٣/ ١٤٠

(مسألة الإحباط) :

ومن آراء المعتزلة المتعلقة بأصل الوعد والوعيد أن الكبيرة الواحدة محبطة لجميع الطاعات، ويرون أيضًا أن الكبائر تبطل الثواب على الإيمان؛ لأن الكبيرة تبلغ مبلغًا لا يكون في الطاعات ما يزيد عليه، ولا يزول عقاب الكبائر بكثرة الطاعات المفعولة؛ بل يزول بالتوبة فقط، أما الصغائر: فتسقط بالتوبة، أو بطاعات هي أعظم منها.[1]

ولذا فإن الزمخشري –رحمه الله– عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴾ سورة الحجرات: ٢، يقول: "مرجع المعنى إلى أن الرفع والجهر أداؤه إلى حبوط العمل، ويؤيد الزمخشري ما يراه بقراءة ابن مسعود –رضي الله عنه– (فتحبط أعمالكم)[2]، فيقول:

وهي أظهر نصًّا بذلك؛ لأن ما بعد الفاء لا يكون إلا مسبَّبًا عما قبله، فيتنزل الحبوط من الجهر منزلة الحلول من الطغيان في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي ﴾ سورة طه: ٨١.

ثم قال: وقد دلت الآية على أمرين هائلين: أحدهما: أن فيما يرتكب من يؤمن مِنَ الآثام ما يحبط عمله، والثاني: أن في آثامه ما لا يدري أنه محبط، ولعله عند الله كذلك، فعلى المؤمن أن يكون في تقواه كالماشي في طريق شائك لا يزال يحترز ويتوقى ويتحفظ."[3]

وقد تكلم المفسرون في الآية الكريمة فقالوا:

معنى القراءة المتواترة: ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾: أي مخافة أن تحبط أعمالكم، وقد يقال: أَسْنُدُ الحائطَ أن يميل.[4]

فالجملة تعليل للنهي السابق.

وقالوا: ظاهر الآية مشعر بأن الذنوب مطلقا قد تحبط الأعمال الصالحة، ومذهب أهل السنة أن المُحبِط منها الكفر لا غير، والأول مذهب المعتزلة، ولذا قال

---

[1] ـــ المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ص ٢٦١

[2] ـــ هذه القراءة نسبها الإمامان الطبري وأبو حيان – رحمهما الله– أيضًا إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه؛ جامع البيان ٢٢/ ٢٨١، والبحر المحيط ٨/ ١٠٦

[3] ـــ الكشاف ٤/ ٣٥٧ – ٣٥٨

[4] ـــ جامع البيان ٢٢/ ٢٨١

الإمام الزمخشري ما قاله هنا.

ويجاب عليه بأن المراد في الآية: النهي عن رفع الصوت على الإطلاق، ومعلوم أن حكم النهي: الحذر مما يُتوقع في ذلك من إيذاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، والقاعدة المختارة أن إيذاءه عليه الصلاة والسلام يبلغ مبلغ الكفر المحبط للعمل باتفاق، فورد النهي عما هو مظنّةٌ لأذى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سواء وُجد هذا المعنى أو لا؛ حمايةً للذريعة وحسمًا للمادة، ثم لّما كان هذا المنهي عنه منقسمًا إلى ما يبلغ مبلغ الكفر –وهو المؤذي له عليه الصلاة والسلام– وإلى ما لا يبلغ ذلك المبلغ، ولا دليل يميز أحد القسمين عن الآخر، لزم المكلَّف أن يكفّ عن ذلك مطلقًا؛ خوف أن يقع فيما هو محبطٌ للعمل، وهو البالغ حدَّ الأذى؛ وإلى التباس أحد القسمين بالآخر وقعت الإشارة بقوله تعالى:﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾، وإلا فلو كان على ما يعتقده الزمخشري لم يكن لقوله سبحانه:﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ موقع.[1]

وحاصل الجواب أنه لا دليل في الآية على ما ذهب إليه الإمام الزمخشري؛ لأن رفع الصوت قد يؤدي إلى الإحباط إذا كان على وجه الإيذاء أو الاستهانة، فنهاهم عز وجل عنه، وعلله بأنه قد يحبط وهم لا يشعرون.

وفي عدم الشعور في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ بيان آخر ذكره الفخر رحمه الله؛ حيث قال:"هو إشارة إلى أن الردة تتمكن من النفس بحيث لا يشعر الإنسان؛ فإن من ارتكب ذنبًا لم يرتكبه في عمره تراه نادمًا غاية الندامة خائفًا غاية الخوف، فإذا ارتكبه مرارًا يقلّ الخوف والندامة، ويصير عادة من حيث لا يعلم أنه لا يتمكن، وهذا كان للتمكن في المرة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو غيرها، وهذا كما أنّ مَن بلغه خبر فإنه لا يقطع بقول المخبِر في المرة الأولى، فإذا تكرر عليه ذلك وبلغ حد التواتر يحصل له اليقين ويتمكن الاعتقاد، ولا يدري متى كان ذلك، وعند أي خبر حصل هذا اليقين، فقوله: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ تأكيد للمنع؛ أي لا تقولوا بأن المرة الواحدة تعفي ولا توجب ردة؛ لأن الأمر غير معلوم، فاحسموا الباب."[2]

وبعد بيان معنى الآية والجواب عما ذكره الإمام الزمخشري، أقول والله الموفق:

احتج أهل السنة على بطلان قول المعتزلة بالإحباط بوجوه من الدلائل؛ منها:

---

[1] ــ يراجع: المحرر الوجيز ٥/ ١٤٥، والبحر المحيط ٨/ ١٠٦، وروح المعاني ٢٦/ ١٣٥– ١٣٦

[2] ــ مفاتيح الغيب ٢٨/ ٩٨– ٩٩

١- العقاب الطارىء لّما كان مزيلاً للثواب السابق على قول المعتزلة بالمحابطة؛ فإن ذلك الثواب السابق لا يكون له أثر ألبتة؛ فحينئذ لا يحصل للعبد من العمل الذي أوجب الثواب السابق فائدة أصلاً؛ لا في جلب ثواب ولا في دفع عقاب؛ وذلك ينافي قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ سورة الزلزلة: ٧؛ ولأنه خلاف العدل على قولهم؛ حيث يحمل العبد مشقة الطاعة ولم يظهر له منها أثر؛ لا في جلب المنفعة ولا في دفع المضرة.

٢- أن هؤلاء المعتزلة يقولون: إن شرب جرعة من الخمر يحبط ثواب الإيمان وطاعة سبعين سنة على سبيل الإخلاص؛ وذلك محال؛ لأنا نعلم بالضرورة أن ثواب هذه الطاعات أكثر من عقاب هذه المعصية الواحدة؛ والأعظم لا يحيط بالأقل.[1]

والخلاصة أن انحباط الطاعة بالمعصية كما تقول المعتزلة؛ ينافي ما أصّلوه في باب العدل الإلهي؛ ويجافي نصوص القرآن الكريم؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ سورة النساء: ٤٠

والكل في النهاية موكول إلى المشيئة، فغفران الصغائر وإن اجتنبت الكبائر موكول إلى المشيئة؛ كما أن غفران الكبائر نفسها موكول إلى ذلك أيضًا؛ ومن لا يعتقد ذلك من المعتزلة فإنهم يتحيرون عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ سورة الزلزلة: ٨؛ فإنه ناطق بالمؤاخذة بالصغائر؛ ويتحيرون عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ سورة الزمر: ٥٣؛ فإنه يصرح بمغفرة جميع الكبائر؛ أما أهل السنة فقد ألّفوا بين الآيتين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ سورة النساء: ٤٨؛ فإن التقييد بالمشيئة هو المؤلِّف بين ذلك.

* * *

(الشفاعة) :

بنى المعتزلة أيضًا على قولهم بوجوب الوعد والوعيد على الله تعالى القول بنفي تأثير الشفاعة لمستحقي العقاب في إسقاطه؛ وإنما يكون تأثير الشفاعة عند المعتزلة في رفع الدرجات فقط.

---

[1] ـــ مفاتيح الغيب ٧/ ٤٤ وما بعدها

وأورد المعتزلةُ القراءات وقرروا ذلك من خلالها؛ فالإمام الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ سورة البقرة: ٤٨، يقول:"قرأ قتادة ت ١١٨هـ –رحمه الله-: (ولا يَقبل منها شفاعةً)[1] على بناء الفعل للفاعل –وهو الله تعالى– ونصب الشفاعة.

ثم قال: فإن قلت: هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة؟ قلت: نعم؛ لأنه نفى أن تقضي نفسٌ عن نفسٍ حقًّا أخلّت به من فعلٍ أو ترك، ثم نفى أن يقبل منها شفاعة شفيع، فعلم أنها لا تُقبل للعصاة.

فإن قلت: الضمير في ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا ﴾ إلى أي النفسين يرجع؟ قلت: إلى الثانية العاصية، والمعنى أنها إن جاءت بشفاعة شفيع لا يقبل منها، ويجوز أن يرجع إلى النفس الأولى على أنه لو شفعت لها لم تُقبل شفاعتها كما لا تجزئ عنها شيئًا."[2]

فالغرض من ذكر الإمام الزمخشري للقراءة هو أن يؤكد أن الفعل لله تعالى، وأن الله تعالى لا يقبل الشفاعة يوم القيامة.

وأهل السنة يرون أن الشفاعة يكون لها تأثير في رفع درجات أهل الثواب؛ كما أن لها تأثيرًا في إسقاط العقوبة عن أهل العقاب.

يقول الإمام الطبري: "هذه الآية وإن كان مخرجها عامًا في التلاوة فإن المراد بها خاصٌ في التأويل؛ لتظاهر الإخبار عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"[3]، وقال صلى الله عليه وسلم: "لكل نبي دعوة مستجابة؛ فتعجَّل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة؛ فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا."[4]

فقد تبين بذلك أن الله جل ثناؤه قد يصفح لعباده المؤمنين بشفاعة نبينا محمد –صلى الله عليه وسلم– عن كثير من عقوبة إجرامهم بينه وبينهم، وأن قوله: ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ إنما هي لمن مات على كفره غير تائبٍ إلى الله تعالى."[5]

---

[1] ـــ الكامل في القراءات الأربعين والزائدة عليها لأبي القاسم اليشكري ١/ ٤٨٥

[2] ـــ الكشاف ١/ ١٦٥

[3] ـــ رواه الإمام الترمذي بسنده عن أنس رضي الله عنه في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في الشفاعة، حديث رقم ٢٤٣٥، وقال: حسن صحيح.

[4] ـــ رواه الإمام البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الدعوات، باب لكل نبي دعوة مستجابة، رقم ٥١٢

[5] ـــ جامع البيان ١/ ٣٣

والخلاصة أن محل نفي الشفاعة في الكافرين؛ جمعًا بين الأدلة؛ وإلا لكان الإسلام مع ارتكاب بعض المعاصي مساويًا للكفر، وهذا لا ترضى به حكمة الله، وهي قولة ضعيفة من أقوالهم؛ حتى على مراعاة أصولهم!!!

المبحث الرابع: (توجيه المعتزلة للقراءات نحو قولهم في المحكم والمتشابه)

رأى المعتزلة في ردّ المتشابه إلى المحكم أساسًا من الأسس المهمة الضابطة لتأويلهم للقرآن الكريم؛ ووسيلة شرعية لتأويلاتهم العقلية؛ فاعتنوا بهذا المبحث عناية شديدة، بل جعلوا العلم برد المتشابه إلى المحكم شرطًا من شروط المفسر لكتاب الله تعالى.[1]

ولذلك رجح بعضهم أن الواو في قوله تعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ سورة آل عمران: ٧، عاطفة للراسخين على لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ، وقوله: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ في موضع الحال، واستدلوا بما رُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قرأ: (ويقولون)، بزيادة الواو.[2]

يقول القاضي: "لا يجب أن يكون المتشابه مما لا يعلم المكلَّف تأويله، ولو صحّ ما قاله المخالف من أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، وأن سائر المكلَّفين إنما كُلِّفوا الإيمان؛ لم يكن لتخصيصه العلماء في باب الإيمان به بالذكر معنى؛ لأن غير العلماء لا يلزمهم إلا ما يلزم العلماء؛ فلما قال: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ ، فخصهم بذلك، عُلم أن المراد به أنهم لما علموا المراد بالمتشابه صح منهم الإيمان به، فخصهم بالذكر دون غيرهم، ولولا أن الأمر كما قلناه لم يكن لجعله تعالى المحكم أصلاً للمتشابه معنى إذا لم يلزم إلا الإيمان به، ولولا ذلك لم يكن لمذمَّة مَن يتبع المتشابه ابتغاء الفتنة معنى؛ لأنه كان يجب في كل من اتبع المتشابه أن يكون مذمومًا؛ لأنه إنما يلزم الإيمان به فقط؛ فلما ذمهم على اتباعهم المتشابه لابتغاء الفتنة، عُلم أن من اتبع المتشابه للدين وعلى الوجه الصحيح يكون محمودًا."[3]

ويقول الإمام الزمخشري: "معنى قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾: أي لا يهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلا الله وعباده الذين رسخوا في العلم؛ أي ثبتوا فيه وعضّوا فيه بضرس قاطع،

---

[1] ـ شرح الأصول الخمسة ص ٦٠٦

[2] ـ حقائق التأويل في متشابه التنزيل للشريف الرضي ص ٧، ط: دار المهاجر – بيروت.

[3] ـ متشابه القرآن ص ١٥-١٦

ومنهم من يقف على قوله: ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ ، ويبتدئ بـ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ ، ويفسرون المتشابه بما استأثر الله بعلمه؛ كعدد الزبانية ونحوه، والأول هو الوجه."[1]

وما ذهب إليه كثير من علماء المعتزلة مرويٌّ عن ابن عباس –رضي الله عنهما– ومجاهد وأكثر المتكلمين، رحمة الله على الجميع.[2]

وكثير من العلماء قد ذهب إلى أن الوقف الصحيح عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ للآتي:

١– ذم الله تعالى مبتغي التأويل، ولو كان ذلك للراسخين معلومًا لكان مبتغيه ممدوحًا لا مذمومًا.

٢– قولهم: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه؛ ولو كانوا عالمين بتأويل ذلك المتشابه على التفصيل لما كان لهم في الإيمان به مدح؛ لأن كل من عرف شيئًا على سبيل التفصيل، فإنه لا بدّ وأن يؤمن به.

٣– رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقرأ: (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون فى العلم آمنا به)[3]، فهذا يدل على أن الواو للاستئناف.

٤– لا يجوز أن ينفي الله سبحانه شيئًا عن الخلق ويثبته لنفسه، ثم يكون له في ذلك شريك.[4]

ومن خلال ما سبق ذكره تلخص في إعراب ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ وجهان: .

أحدهما: أنه معطوف على ﴿ٱللَّهُ﴾، ويكون في إعراب: ﴿ يَقُولُونَ ﴾ وجهان: أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف، والثاني: أنه في موضع نصب على الحال من الراسخين، كما تقول: ما قام إلا زيد وهند ضاحكة.

والثاني: أن يكون مبتدأ، ويتعين أن يكون: ﴿ يَقُولُونَ ﴾ خبرًا عنه، ويكون من عطف الجمل.[5]

---

[1] ـــ الكشاف ١/ ٣٦٦

[2] ـــ جامع البيان ٦/ ٢٠٣، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٦

[3] ـــ رواه الإمام الحاكم في مستدركه عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما، قراءات النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يخرجاه وصح سنده، تفسير سورة آل عمران، حديث رقم ٣١٤٣، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

[4] ـــ مفاتيح الغيب ٧/ ١٥٣– ١٥٤، وروح المعاني ٣/ ٨٤، وروضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي ١/ ٦٧– ٦٨، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود– الرياض.

[5] ـــ البحر المحيط ٢/ ٤٠١

وقد وَفَّق الإمام بن عطية –رحمه الله– بين الرأيين، ووضح أن هذه المسألة إذا تؤملت قرب الخلاف فيها من الاتفاق، وذلك أن الله تعالى قسّم آي الكتاب إلى محكم ومتشابه، فالمحكم هو المتضح المعنى لكل من يفهم كلام العرب ويستوي في علمه الراسخ وغيره، والمتشابه يتنوع؛ فمنه ما لا يعلم ألبتة –كأمر الروح والغيبيات– ومنه ما يحمل على وجوه في اللغة ومناح في كلام العرب، فيُتأول تأويله المستقيم، ويزال ما فيه مما عسى أن يتعلق به من تأويل غير مستقيم؛ كقوله تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ سورة النساء: ١٧١؛ إلى غير ذلك، ولا يُسمّى أحد راسخًا إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيرًا بحسب ما قُدِّر له، وإلا فمَن لا يعلم سوى المحكم، فليس يسمى راسخًا.

ثم إن الضمير في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ عائد على جميع متشابه القرآن، وهو نوعان كما ذكرنا، فقوله: ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ مقتض ببديهة العقل أنه يعلمه على الكمال والاستيفاء.

فإن جعلنا ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ عطفًا على اسم الله تعالى فالمعنى إدخالهم في علم التأويل لا على الكمال، بل علمهم إنما هو في النوع الثاني من المتشابه، وبديهة العقل تقضي بهذا، والكلام مستقيم على فصاحة العرب؛ كما تقول: ما قام لنصرتي إلا فلان وفلان، وأحدهما قد نصرك بأن حارب معك، والآخر إنما أعانك بكلام فقط.

وإن جعلنا ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ مرفوعًا بالابتداء مقطوعًا مما قبله فتسميتهم راسخين يقتضي بأنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوي في علمه جميع مَن يفهم كلام العرب، وفي أي شيء هو رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع؟![1]

وكلامه هو الأوجه عندي – والله الموفق– فمن قال من العلماء بأن الراسخين لا يعلمون تأويل المتشابه إنما أرادوا هذا مخافة أن يظن أحد أن الله وصف الراسخين بعلم التأويل على الكمال.

وبقي هنا أن يقال: إن المعتزلة أوّلوا القرآن الكريم بردّ المتشابه إلى المحكم على مقتضى أصولهم وما حكمت به عقولهم، فعدُّوا الآيات التي تؤيد وجهة نظرهم محكمةً، والآيات التي تخالفها متشابهة!!

ومن أجل هذا شغل المعتزلة أنفسهم على اختلاف أعصارهم بتأويل المتشابه؛

---

[1] ـــ المحرر الوجيز ١/ ٤٠٣

وفي (الفهرست) بيان واف بمن كتب في متشابه القرآن من المعتزلة.[1]

يقول القاضي: "من كان عالمًا بتوحيد الله وعدله، وكان بحيث يمكنه حمل المتشابه على المحكم..جاز له أن يشتغل بتفسير كتاب الله تعالى، ومن عدم شيئًا من ذلك فلا يحلّ له التعرض لكتاب الله تعالى."[2]

ولذا تمحور بحثهم في المحكم والمتشابه حول تلك الآيات التي تناولت قضايا العدل والتوحيد عندهم.

وكتاب (متشابه القرآن) للقاضي عبد الجبار رحمه الله من الكتب التي وصلت إلينا من تراث المعتزلة، وهو يبرز لنا ذلك تمامًا.

" حيث توقف القاضي في هذا الكتاب عند نوعين من الآيات: الآيات المتشابهة التي يزعم الخصم أن فيها دلالة على مذهبه، والآيات المحكمة الدالة على مذهب المعتزلة بالطبع، وهكذا جاءت مسائل الكتاب على نوعين: مسائل ودلالات؛ أما المسائل فموضوعها الآيات المتشابهة وعرض ما يراه الخصم فيها من الدلالة على مذهبه، ثم تأويلها على الوجه الصحيح الذي يراه مبطلاً لدعاوى الخصم، وأما الدلالات: فموضوعها الآيات المحكمات، وهي التي يستدل بها القاضي على التوحيد والعدل."[3]

ومن الأمثلة على ذلك: أن المعتزلة في باب التوحيد وبصدد قضية الرؤية.. نجد من الآيات المحكمة عندهم قوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ سورة الأنعام: ١٠٣، وقوله تعالى لموسى عليه السلام حين طلب الرؤية: ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ سورة الأعراف: ١٤٣، وأما قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ سورة القيامة: ٢٢ – ٢٣؛ فهو من المتشابه الذي يجب أن يُردّ إلى المحكم.

وفي باب العدل: يستدل المعتزلة بمجموعة من الآيات التي تدل على حرية الإنسان حرية كاملة تجاه أفعاله، أما الآيات التي يوهم ظاهرها عكس ذلك، فتُردُّ إليها، ثم تُؤوَّل تأويلاً يتفق مع العقل.

وهكذا أوّل المعتزلة القرآن الكريم بردّ المتشابه إلى المحكم على مقتضى أصولهم

---

[1] ــ الفهرست لابن النديم ١/٥٥ – ٥٧ – ٧٨

[2] ــ شرح الأصول الخمسة ص ٦٠٦

[3] ــ مقدمة متشابه القرآن للدكتور عدنان زرزور ص ٤٩–٥٠

وما حكمت به عقولهم!!

وقد ذمّ الله تعالى في كتابه من يبني أمره على أصل فاسد، ثم يلتمس في متشابه القرآن ما يدعم به أصله، ويزعم أن هذا محكم يجب الأخذ به؛ فقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ سورة آل عمران: ٧

يقول الإمام الطبري رحمه الله: "أي يتبعون ما تشابهت ألفاظه بوجوه التأويلات؛ ليحققوا –بادعائهم الأباطيل من التأويلات في ذلك– ما هم عليه من الضلالة والزيغ عن الحق."[١]

[١] ـــ جامع البيان ١٨٥/٦

(خاتمة البحث)

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

،،، وختامًا

هذا هو غاية الوسع ومنتهى الطوق – ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها – وقد توصلت بفضل الله تعالى من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

١- أثّر قيام الفرق على تفسير القرآن الكريم أثرًا بالغًا، فقد حاول كلُّ فريق أن ينصر منهجه في فهم العقيدة بكل سبيل، وكان القرآن هو الهدف الأول الذي يقصد إليه الجميع ليجد فيه ما يدعم مذهبه؛ ولو بطريق ليّ أعناق الآيات القرآنية لمذهبه، وظهر ما يُعرف بالتأويل المذهبي، وقد كانت المعتزلة من أكثر الفرق إيغالاً في التأويل على وفق المذهب، فأوّلوا القرآن بناءً على الأصول الخمسة عندهم، وأخضعوا عبارات القرآن لآرائهم.

٢- حاول المعتزلة الاستعانة بالنص القرآني من أجل دعم مبادئهم؛ فمع كونهم يعترفون بالسلطان العقلي كانوا يكرهون أن يقال عنهم: إنهم ابتعدوا عن الشرع وارتموا في أحضان الفلسفة، ومن هنا مضوا يبينون ما في الآيات من مظاهر التوحيد والعدل متخذين من القراءات سبيلاً لذلك.

٣- تفاوت المعتزلة في باب الاستدلال بالقراءات على المذهب الاعتزالي؛ فبعضهم أكثر من ذلك؛ كالإمام الزمخشري، وبعضهم كان مقلاًّ فيه؛ كالقاضي عبد الجبار والشريف المرتضى، وقد طالعت كتابي القاضي: (متشابه القرآن) و(تنزيه القرآن عن المطاعن)، وكتاب (الأمالي) للشريف المرتضى، فعثرت على قراءات تعد على أصابع اليدين، والسرُّ في ذلك أن القاضي والشريف اعتمدا على شواهد اللغة، وكانت إليهما أقرب، فلما جاء الزمخشري نحى منحىً جديدًا؛ وكان يتخذ من القراءات منطلقًا لممارسة الفروض اللغوية وتوجيه ما ينصر المذهب منها.

٤- تذبذب الزمخشري في موقفه من القراءات، فأحيانًا يرى أن ضبط القراءة بحاجة إلى النحو، فكل قراءة لا تطرد والقاعدة النحوية فإنه يزيفها ويرفضها، وقد أوقعه هذا في أخطاء أنكرها عليه أبو حيان وغيره كما مرَّ في هذا المبحث، والناظر أيضًا يجده في بعض الأحيان يدافع عن مبدأ تحكيم القراءات الصحيحة في قواعد اللغة لا العكس، ويرى أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همَّةً في الغيرة على الإسلام وذبِّ المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله كلمةً ليسدها مَنْ بعدهم وخرقًا يرفوه مَن يلحق بهم.

٥- من الإنصاف أن أقول: إنه على الرغم من إطلاق المعتزلة العنان لعقولهم؛ فإنهم أحيانًا كانوا يقفون عند حدود النص فلا يعتدوها.

والصلاة والسلام على خير الأنام، والحمد لله رب العالمين

(فهرس المصادر والمراجع)

١- القرآن الكريم.
٢- الإبانة عن أصول الديانة للإمام الأشعري، ط: دار الأنصار- القاهرة، ط١: ١٣٧٩هـ، ت: د/ فوقية حسين محمود.
٣- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين الدمياطي، ط: دار الكتب العلمية، ط١: ١٤١٩هـ، ت: أنس مهرة.
٤- الإتقان في علوم القرآن للحافظ السيوطي، ط: دار الفكر، ت: سعيد المندوب.
٥- الأحرف السبعة لأبي عمرو الداني، ط: مكتبة المنارة - مكة المكرمة، ط١: ١٤٠٨هـ، ت: د/ عبد المهيمن طحان.
٦- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم للعلامة أبي السعود، ط: دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٧- أساس التقديس في علم الكلام للفخر الرازي، ط: مطبعة مصطفى البابي الحلبي– مصر– ١٣٥٤هـ
٨- الأعلام لخير الدين الزركلي، ط: دار العلم للملايين- بيروت.
٩- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، ط: دار الكتب العلمية.
١٠- البحر المحيط لأبي حيان، ط: دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٢٢هـ، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض.
١١- البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي، ط: عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى: ١٣٧٦هـ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.
١٢- تاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض مرتضى الزبيدي، ط: دار الهداية.
١٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للحافظ الذهبي، ط: دار الكتاب العربي- بيروت، ط١: ١٤٠٧هـ، ت: د / عمر عبد السلام.
١٤- تاريخ الأمم والملوك للإمام الطبري، ط: دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٠٧هـ.
١٥- تاريخ الجدل للإمام محمد أبي زهرة، ط: دار الفكر العربي، ط ٢: ١٩٨٠م.
١٦- تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، ط: دار الفكر- بيروت، ط١: ١٤١٩هـ، ت: علي شيري.
١٧- تاريخ الفرق الإسلامية للأستاذ علي مصطفى الغرابي، ط: مطبعة صبيح- خلف الجامع الأزهر.
١٨- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري، ط: دار الجيل-بيروت– ١٣٩٣هـ، ت: محمد زهري.
١٩- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين للاسفراييني، ط: عالم الكتب- بيروت، ط١: ١٩٨٣، ت: كمال يوسف الحوت.
٢٠- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ط: مطبعة التوفيقية ١٣٤٧هـ.

٢١- تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، ط: دار الفرقان- الأردن- ١٤٢١هـ، ت: أحمد محمد بن مفلح القضاة.
٢٢- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط: دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس– ١٩٩٧م.
٢٣- التذكرة في الأصول الخمسة للصاحب بن عباد، ط: دار المعارف- بغداد، ط١: ١٣٧٣هـ، ت: محمد حسن.
٢٤- تفسير ابن أبي حاتم لابن أبي حاتم الرازي، ط: المكتبة العصرية– صيدا، ت: أسعد الطيب.
٢٥- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ط: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢: ١٤٢٠هـ، ت: سامي بن محمد سلامة.
٢٦- التفسير ورجاله للطاهر بن عاشور، ط: مجمع البحوث الإسلامية– ١٣٩٠هـ.
٢٧- التفسير والمفسرون للمرحوم الأستاذ الدكتور محمد حسين الذهبي، ط: دار الحديث– القاهرة.
٢٨- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للإمام الباقلاني، ط: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت.
٢٩- التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير كتاب الله العزيز للسكوني، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ت: السيد يوسف أحمد.
٣٠- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين الملطي، ط: المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢: ١٩٧٧م، ت: الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري.
٣١- تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار، ط: المكتبة الأزهرية للتراث.
٣٢- تيارات الفكر الإسلامي للأستاذ الدكتور محمد عمارة، ط: دار الشروق.
٣٣- جامع البيان في تأويل آي القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، ط: مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٢٠هـ، ت: الشيخ أحمد شاكر.
٣٤- الجامع الصحيح لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ط: دار الجيل- بيروت.
٣٥- الجامع الصحيح المختصر من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل البخاري، ط: دار ابن كثير– اليمامة، ط٣: ١٤٠٧هـ، ت: د/ مصطفى ديب البغا.
٣٦- الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي، ط: عالم الكتب- الرياض.
٣٧- الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، ط: دار الشروق– بيروت، ط٤: ١٤٠١هـ، ت: د/ عبد العال سالم مكرم.
٣٨- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، ط: مؤسسة الرسالة، ط٢: ١٤٠٢هـ، ت: سعيد الأفغاني.
٣٩- حقائق التأويل في متشابه التنزيل للشريف الرضي، ط: دار المهاجر- بيروت، ت: محمد رضا آل كاشف الغطاء.

٤٠- رسائل العدل والتوحيد للدكتور محمد عمارة، ط: مطابع الشرق- القاهرة، الطبعة الثانية.
٤١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام أبي الثناء الألوسي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٤٢- السبعة في القراءات لابن مجاهد، ط: دار المعارف- القاهرة، ت: د/ شوقي ضيف.
٤٣- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٤- شرح المقاصد في علم الكلام لسعد الدين التفتازاني، ط: دار المعارف النعمانية- باكستان- ١٤٠١هـ.
٤٥- ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين، ط: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة.
٤٦- طبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار، ط: الدار التونسية، ت: فؤاد سيد.
٤٧- العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن الكريم للشيخ أبو زهرة، ط: مجمع البحوث الإسلامية.
٤٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ط: دار المعرفة - بيروت – ١٣٧٩هـ.
٤٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ط: مكتبة الخانجي– القاهرة.
٥٠- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لأبي القاسم البلخي والقاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي، ط: الدار التونسية للنشر، ت: فؤاد سيد أحمد.
٥١- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم اليشكري، ط: مؤسسة سما للتوزيع والنشر.
٥٢- الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري، ط: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ت: عبد الرزاق المهدي.
٥٣- متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار، ط: دار التراث- القاهرة، ت: د/ عدنان زرزور.
٥٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، ط: دار الكتب العلمية، ط١: ١٤١٣هـ، ت: عبد السلام عبد الشافي.
٥٥- معالم التنزيل للإمام محيي السنة البغوي، ط: دار طيبة للنشر، ط٤: ١٤١٧هـ، ت: عثمان جمعة– سليمان مسلم الحرش- محمد عبد الله النمر.
٥٦- مفاتيح الغيب للإمام العالم العلامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، ط١: ١٤٢١هـ.
٥٧- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري، ط: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الثالثة.

(فهرس الموضوعات)